

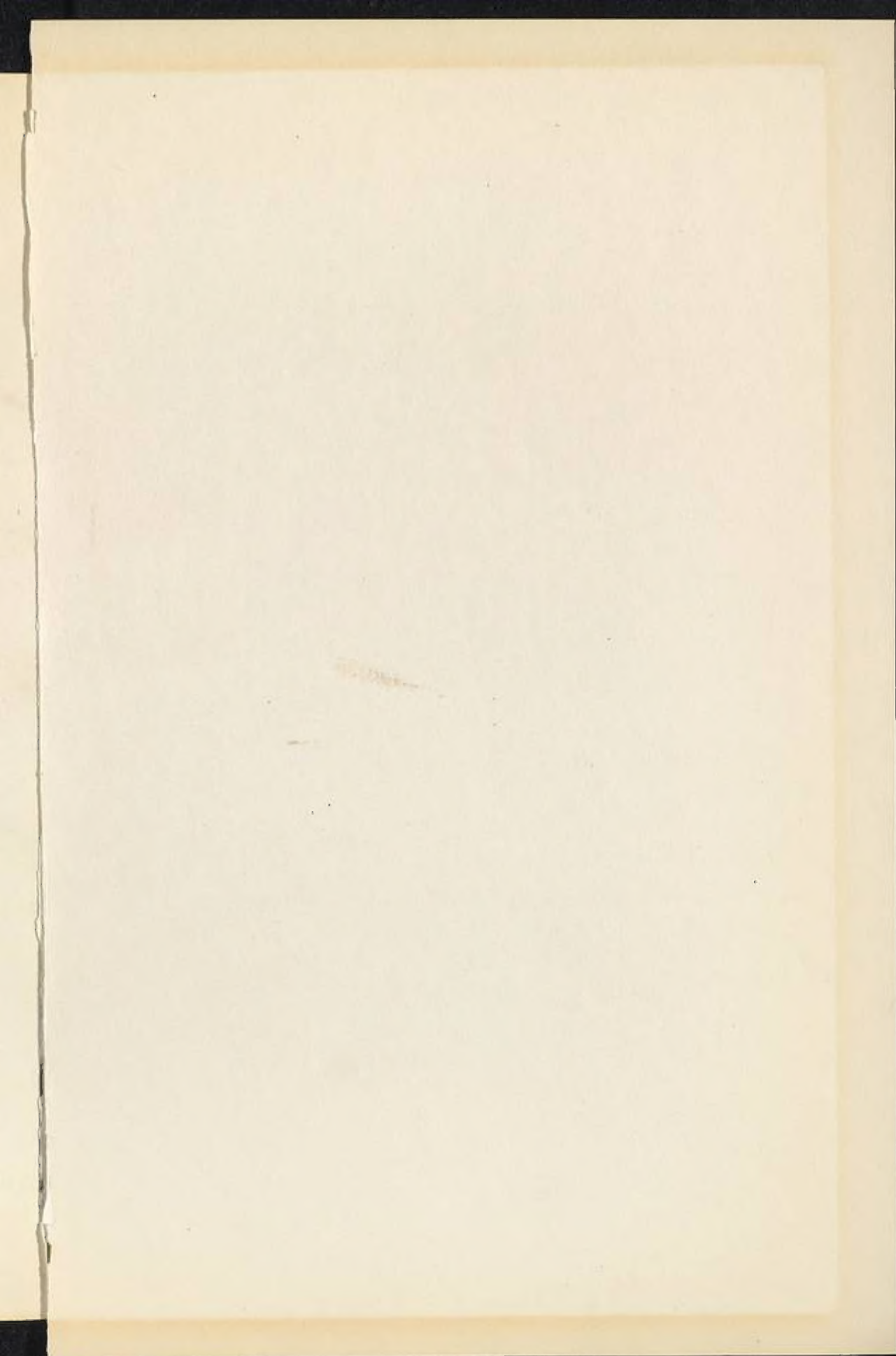
Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







مِصْرُ الْغَدِ

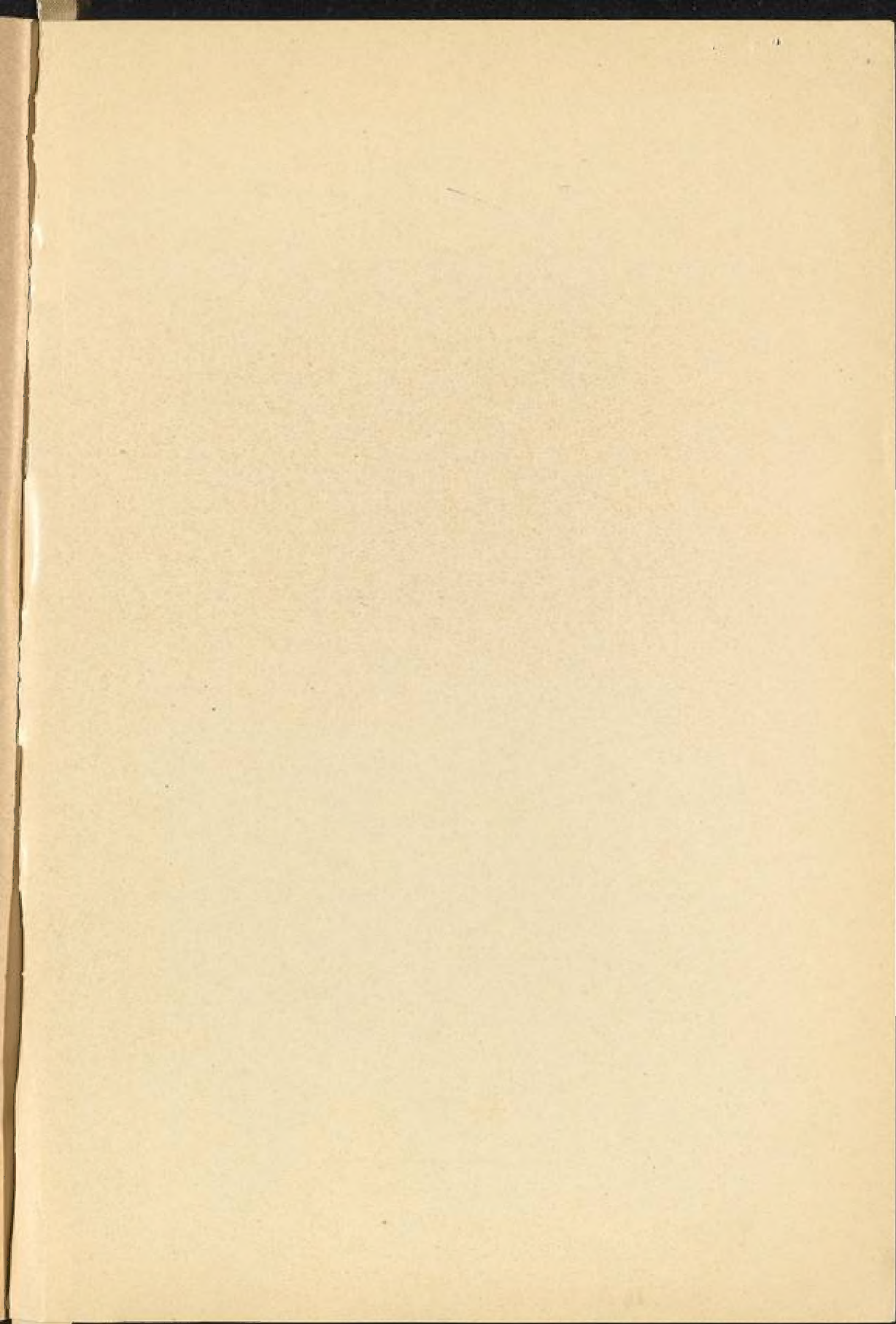
بعث دولة وإحياء مجد

محمود كامل
الحامى بالفيض

الطبعة الثالثة

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية

١٩٥٢



مِصْرُ الْغَدِ

بعث دولة وإحياء مجد

محمود كامل
الحامى النقض

الطبعة الثالثة

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
١٩٥٢

962

K12843

الطبعة الأولى — يونيو ١٩٣٩

الطبعة الثانية — يناير ١٩٤٦

الطبعة الثالثة — أكتوبر ١٩٥٢

فهرس

صفحة

١	مقدمة الطبعة الثالثة
٦	من مقدمة الطبعة الثانية
١٦	من مقدمة الطبعة الأولى
١٨	مأساة الدخل القومي
١٨	١ - ضالة الدخل القومي
	ب - جمود الدخل القومي واتجاه متوسط دخل الفرد
٢٣	الى الهبوط
	ح - متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل
٢٦	غيرهم
٢٩	د - سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها
٣١	هـ - الأجانب والدخل القومي
٣٥	النتائج المترتبة على مأساة الدخل القومي
٣٧	١ - النتائج الانسانية
٤٢	ب - النتائج الصحية
٤٦	ح - النتائج الثقافية
٤٩	د - النتائج الاجتماعية والسياسية
٥٢	وسائل زيادة الدخل القومي
	١ - زيادة الأراضي الصالحة للزراعة لمليونى فدان فى خمس
	سنوات ومليونين آخرين فى خمس سنوات تالية للوصول
	بالدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى الى ٥٠٠ مليون
٥٢	جنيه

- ب - مضاعفة الانتاج الصناعى فى خمس سنوات لكى يصل
الدخل منه الى ٢٠٠ مليون جنيه ثم زيادة هذا الانتاج
فى خمس سنوات تالية لكى يصبح الدخل منه ثلاثمائة
٦٣ مليون جنيه
- ح - تأمين شركة قناة السويس ٧٢
- و - عقد السياحة موردا رئيسيا من موارد الدخل القومى
والعمل على زيادة مجموع ما يقضيه السياح فى مصر
سنويا الى مليونى ليلة فى خمس سنوات والى خمسة
٧٨ ملايين ليلة فى السنوات الخمس التالية
- أولا - بحث وعى سياحى فى النشء بأسلوب
٨٠ «بيداجوجى»
- ثانيا - العمل على اطالة مدة اقامة السائح فى مصر
٨٢ (ا) اطفاء ما يطلق عليه السياحيون
الاوروبيون اسم «الظمأ الى الكيلومترات»
٨٢ (ب) اطفاء طابع ديمقراطى على صناعة
السياحة فى مصر ٨٦
- (ج) الاكثار من الحوادث السياحية ٨٧
- ثالثا - التحرر من « مركب النقص » ٨٨
- رابعا - الاهتمام بالسياحة الدينية ٩٠
- خامسا - خلق موسم للسياح ذوى الايراد المحدود
بأجور مخفضة ٩١

المراجع

- Saintinè, Marcel, Reybaud: Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition Française en Egypte.
- Blunt: Secret History of the English Occupation.
- Morgan Shuster: The Strangling of Persia.
- Hans Kohn: Western Civilisation in the Near East.
- Eliot Grinnell Mears: Modern Turkey.
- Adolf Hitler: Mein Kampf.
- Henri Massis: Chefs.
- Emile Ludwig: Genius and Character.
- Colin Clark: The Conditions of Economic Progress.
- United Nations Department of Economic Affairs: Review of Economic Conditions in the Middle East (1951).
- Henri Meunier: Comment a évalué le revenu national de l'Egypte; La Revue d'Egypte Economique et Financière, 15 Décembre, 1951).
- Statistical Yearbook: United Nations, 1949-1950.
- C.F. Cole: The Intelligent Man's Guide to the Post War World.
- Wendell Cleland: A Population Plan for Egypt, L'Egypte Contemporaine, No. 185, p. 467.
- Henri Habib Ayrout: Fellahs.
- John Ball: Geographical Journal, 1933.
- H. Lowy: Sur les Equations Fondamentales de l'Hydrologue Electrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22).
- W. F. Hume: Geology of Egypt (1924).

H. Lowy: Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical Magazine, January 1940).

E. F. Russell: Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal Oct. 1939)

H. Lowy: Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (L'Egypte Contemporaine 1940, p. 303).

F. Foureau: Documents scientifiques de la mission saharienne d'Alger au Congo par le Tchad (1903-1905).

William Wilcocks: The Restoration of the ancient irrigation of Bengal (1928).

E. F. Gautier: Le Sahara.

Ferdinand de Lesseps: Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez.

L. Charles Roux: L'Isthme et le Canal de Suez.

Charles Lessage: L'Achat des Actions de Suez.

Leiden: L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge mixte.

عبد الرحمن الرافعي: « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » .

أحمد عرابي: « كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » .

المهندسون حامد سليمان — عبد العظيم اسماعيل — محمد أمين — بامبردج — يوسف سميكه — هيرست — يوسف سعد — « تقرير عن مشروعات الري الكبرى » يونيو ١٩٤٨ .

الدكتور عبد العزيز أحمد: تحديد الملكية والتوسع الزراعي .

السيد صبرى: « تحليل نتائج التعداد في مصر » ١٩٣٥ .

محمد عبد الحسيد السكري: « دخل الفلاح المصري من الزراعة في سنة ١٩٣٧ » — مجلة « مصر المعاصرة » يناير ١٩٥٢ .

- عبد الغنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » .
 الدكتور حسن كمال « غذاء الجماعة » — مجلة « المقتطف » مايو
 سنة ١٩٤٠ :
 الدكتور عبد الواحد الوكيل : « الصورة القاتمة لحالة مصر
 الصحية » — مجلة المقتطف مايو ١٩٤٠ .
 السيد صبرى : « مبادئ القانون الدستورى » .
 المهندس أحمد راغب : مناقشة تقرير وزارة الاشغال عن « مشروعات
 الري الكبرى » « مجلة المهندسين » — سبتمبر — أكتوبر ١٩٤٩ .
 المهندس زكريا محمد بسيونى : « مشروع وادى الريان » .
 جوليت آدم « ترجمة على فهمى كامل » — « إنجلترا فى مصر » .
 محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » .



مقدمة الطبعة الثالثة

في أول يونيو عام ١٩٣٩ أصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب وقد تساءلت في صفحاته الأولى تحت عنوان « أين البرامج ؟ » تساءلت في شبه أنين صارخ « أين برامج هذه الأحزاب التي تتداول الحكم في مصر ؟ »

١ - ثم انتقلت ثوا الى شرح مأساة توزيع الملكية في مصر وقارنت بين متوسط ما يملكه المصري من أرض وطنه ومتوسط ما يملكه الأجنبي من أرض هذا الوطن . وكانت نسبة ما يملكه الأجانب من هذه الأراضي الزراعية مرتفعة فطالبت في صفحة ١٥ من الطبعة الأولى بالحد من ملكية الأجانب لهذه الأراضي .

٣ - وفي صفحة ٢٨ من تلك الطبعة الأولى وتحت عنوان « نخبو الملكيات الزراعية الصغيرة » بسطت سوء توزيع الملكية الزراعية وطالبت بخلق طبقة من صغار الملاك وضربت مثالا برومانيا التي حدثت من الملكيات الكبيرة . كما طالبت باصلاح ما تملكه الدولة من اراض بور وتوزيعها على من يملكون قدانا فأقل وكان عددهم — اذ ذاك — ١٦٧٥٠٦٢٣ بعد أن شرحت أهوال الحياة التي تلاقيها هذه الطبقة من صغار الملاك وطبقة العمال الزراعيين بالأجرة ووصفتهم بأنهم « ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليئات في اليوم وهو مستوى منقطع مضطرب لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين الى أقل من مستوى الهائم التي تشاركونهم نفس الحياة الريفية في مصر ! » .

٣ - وفي صفحة ٤١ طالبت بتأميم الشركات التي تتولى المرافق العامة وخصصت منها شركة قناة السويس وشرحت الآتام التي ارتكبتها طوال تاريخ هذه الشركة في حق مصر .

٤ - وفي صفحة ٧٨ من تلك الطبعة الأولى طالبت بتعديل التشريع المصري بحيث ينص فيه على تخفيف أن تكون مكاتبات الشركات والبنوك الأجنبية التي تعمل في مصر باللغة العربية .

٥ - وتعديل هذا التشريع بحيث ينص فيه على أنه « لا يجوز للوزير أن يكون قد قبل العضوية بمجلس إدارة أية شركة في خلال الأعوام الخمسة السابقة على توليه الوزارة » .

٦ - وفي صفحة ٨٩ من تلك الطبعة الأولى طالبت بتعديل قانون الانتخاب تعديلا يهدف الى « حماية الشعب من أن تعيث به اعتبارات العصبية العائلية الريفية وأن يرتفع بمستوى مجلس النواب الى حيث يتمكن أعضاؤه من الاضطلاع بواجب العمل لخير هذا الشعب المسكين وهو واجب لا يمكن أن يحسن به ويقدره الا المتعلمون الكفاء » .

٧ - وأخيرا في صفحة ١٢٠ من تلك الطبعة الأولى طالبت بالتأمين الاجبارى لصالح العمال الزراعيين ضد اصابات العمل وضد الأمراض المتوطنة وضد تعطل العامل الزراعى عن عمله تعطلا اجباريا خارجا عن ارادته واستشهدت بالتشريع الايطالى فى هذا الشأن وختمت الطبعة الأولى بهذه الكلمات : « ان الجيل الجديد يحس بأن من واجبه أن يعنى بأولئك الملايين من المصريين الذين بنوا بأيديهم الخشنة أبا عن جد ثروة الوطن ، أن يعنى بهم منذ ولادتهم بل قبل ولادتهم حتى الموت » .

هذه هي رؤوس المسائل السبع في برنامج الإصلاح العام الذى أوحى الى باصدار الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى أول يونيو عام ١٩٣٩ . وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها ونص فى مادته الأولى على أنه « يجب أن يحتر بالغة العربية جميع ما يقدم الى وزارات الحكومة ومصالحها ومجالس المديرية والهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق بها من الوثائق . فاذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها

العربية ويترتب على عدم مراعاة هذا الحكم اعتبار هذه المحررات والوثائق كأن لم تكن » .

وانتظرت الى آخر عام ١٩٤٥ .

وتبينت أن الصرخة التي أرسلتها قبل ستة أعوام لم تلق أذنا صاغية الا بالنسبة للقانون الذي أوجب استعمال اللغة العربية فأصدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب وقد عدلت أسسه الاحصائية بما يتفق مع الوقت الذي صدر فيه ووضفت اليه بعض ايضاحات ولكن رؤوس المسائل الست ظلت كما هي :

وانقضت أعوام أخرى .

وفي ٢٩ يوليو عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة الذي نص في المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز للوزير أو لأي موظف في درجة مدير عام فما فوق قبل انقضاء ثلاث سنوات على تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل كمدير أو عضو مجلس إدارة أو خبير أو مستشار في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام بمعرف عام » .

وفي ١٠ مارس عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٧ لمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية وقد نص في مادته الأولى على أنه :

« يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالملكية المصرية ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع » .

وأقبل فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

وأقبل معه عهد جديد . عهد اتسم منذ ساعاته الأولى بالإيمان بحق

مصر . والعزم الصادق على بعث دولة و احياء مجد هذه الدولة بتنفيذ مشاريع الاصلاح الكبرى التى تكفل للمواطن المصرى حياة كريمة وتحقق لمجموع المصريين عدالة اجتماعية . حرموا منها طويلا لاصرار رجال العهد القديم — الذى دخل فى ذمة التاريخ منذ فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ — على أن يصورا آذانهم عن الاستماع الى صرخات المفكرين الأحرار من شباب الجيل الجديد .

وبدأت مصر تسترد اعتبارها الدولى .

وبدأت مصر خطوات جسارة نحو حكم صالح .

وفى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ الخاص بالاصلاح الزراعى والذى نص فى مادته الأولى على أنه :

« لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

واستجاب العهد الجديد ، العهد الذى اتسم منذ ساعاته الأولى بالعزم الصادق على تنفيذ مشاريع الاصلاح الكبرى ، الى صرخات كانت قد دوت منذ عام ١٩٣٩ على صفحات الطبعة الأولى من هذا الكتاب مرددة آلام الجيل الجديد من المفكرين الأحرار ، راسمة الخطوط الخارجية لهيكل برنامج يحقق آمال هذا الجيل الجديد .

ووجدت من واجبى أن أصدر هذه الطبعة الثالثة بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما على صدور الطبعة الأولى وانقضاء ستة أعوام على صدور الطبعة الثانية متضمنة أسسا احصائية تتفق مع الوقت الذى تصدر فيه هذه الطبعة الثالثة ، مضافا اليها بعض ايضاحات ودراسات جمعتها فى الأعوام الستة الأخيرة .

وانى لأبعد الناس عن الزعم بأن ما تضمنه هذا الكتاب يعد برنامجا شاملا لاصلاح عام فإن العهد الجديد الذى اقبلت عليه مصر فى حاجة قصوى الى جهود الكثيرين من المفكرين الأحرار الذين توفر كل منهم

على دراسة فاحية معينة من نواحي الإصلاح والذين لا تعوزهم الرغبة
الصادقة في وضع خبرتهم تحت تصرف هذا الوطن . وكل ما أستطيع أن
أقرره في ختام هذه المقدمة أن ما يضمه هذا الكتاب لا يعدو أن يكون
خطوطا خارجية كل ما أرجوه أن تهدي من هم أقدر مني على استكمال
البحث واستيفاء الدراسة لتحقيق أمل مصر في العهد الجديد .

القاهرة في أكتوبر عام ١٩٥٢

محمود كامل المحامى

من مقدمة الطبعة الثانية

احساس المصريين بحقوقهم وتبردهم على كل من يعتدى على هذه الحقوق قديم ، أقدم من أى حزب سياسى قائم فى مصر الآن . بل أن تاريخ مصر الحديث ناطق بأن الزعامة التى قادت المصريين الى تلك الأهداف الوطنية كانت قبل ظهور الأحزاب السياسية المصرية الحالية وشيدة جريئة مؤمنة برسالتها . فالسيد عمر مكرم الذى دعا الشعب المصرى الى الاجتماع يوم ١٢ مايو عام ١٨٠٥ فى دار المحكمة الشرعية بالقاهرة ليعرض عليه مظالم خورشيد باشا الوالى التركى استطاع أن يحدد أهداف الشعب وقتئذ تحديدا واضحا وفق أحدث المبادئ الخاصة بسيادة الشعب . اذ أنه عندما حضر وكلاء الوالى التركى الى دار المحكمة تقدم الزعماء المصريون بالمطالب الآتية :

- ١ — ألا تفرض ضريبة الا اذا أقرها العلماء والأعيان .
- ٢ — أن يجلو الجنود العثمانيون عن القاهرة وتنتقل الحامية التركية الى الجيزة .
- ٣ — ألا يسمح بدخول جندى تركى الى القاهرة حاملا سلاحه .

وهذه المطالب التى تقرر بضعة حقوق رئيسية من حقوق الشعب تظهر الى أى مدى وصل نضج زعماء الشعب المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد قرر المؤرخون أن هذا الانقلاب السياسى الذى تم باسم الشعب وبواسطة الشعب انما هو أول حادث من نوعه فى تاريخ الأقطار التى كانت تكون الدولة العثمانية . فشرط التفاهم التى فرضها العلماء المصريون على خورشيد باشا تشهد على الأقل بأن غريزة أولئك المصريين قد جهلت على الحرية وعلى احساس بالضمانات الشعبية التى كانت شعوب الشرق تجهلها حتى ذلك الوقت (١) .

وفي اليوم التالي لذلك اليوم التاريخي أى في يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥ اتقل زعماء الشعب المصرى الى دار محمد على ونادى السيد عمر مكرم بخلع الوالى التركى خورشيد باشا قلنا سألهم محمد على عن يريدونه واليا أجابوا بأنهم اختاروه هو - أى محمد على - ولا شك أن المحضر الذى حرره يومئذ الشيخ محمد المهدي قد تضمن أسى ما فى المبادئ الديمقراطية الصحيحة من مبادئ . وهو مبدأ حق المحكوم فى اختيار حاكمه . اذ ثبت فى ذلك المحضر « أن للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم » (١).

ولما ظهر التدخل الأجنبى فى شؤون مصر وأحسن المصريون بأن سيادتهم قد مست تقدم بعضهم لرعاية الراى العام وألف محمد سلطان واحمد عرابى ومحمود سامى البارودى وسليمان أباطه وحسن الشريعى حزبا سريا أسموه « الحزب الوطنى » وأصدروا منشورا فى ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ تضمن برنامج ذلك الحزب . أشار معظمه الى كارثة الديون التى مكنت الأجانب من الاعتداء على سيادة مصر ولذلك غالجوا تلك الكارثة بالمطالب الآتية :

- ١ - أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخدوية
- ٢ - أن تكون الديون المتأخرة والسائرة والمنتظمة ديننا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ فى المائة .

(١) عبد الرحمن الرافعى « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر » الجزء الثانى ص ٣٧٢
وقد جاء فى الترجمة الفرنسية التى وردت فى الكتاب الذى أشرف Saintine و Marcel و Reybaud على إصداره عن « التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية بمصر » المشار اليه سابقا ما يدل على شدة تنسك المصريين بحكم القانون اذ أضافت تلك الترجمة فى صفحة ٢١٣ من ذلك المرجع « car les tyrans sont rebelles à la loi, et la loi seule est souveraine ».

٣ — أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة يمثل الأجانب فيها ثلاثة
ترشحهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (١).

وقد تطور هذا البرنامج فيما بعد عندما تبين زعماء الشعب المصري
أن الأيدي الأجنبية تعمل على أن تحكم مصر حكما استبداديا فأعلن على
العالم برنامجا الشامل الذي تضمن :

١ — المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول إخضاعها
ويجعلها ولاية عثمانية .

٢ — الولاء للخديو وتأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا
للعقل والقانون والالاحاح عليه بتنفيذ ما وعده من إعطاء
الشعب حكما نيابيا وإطلاق الحرية للمصريين والتعاون معهم
بأمانه في تحقيق هذه الأغراض .

٣ — إخضاع الأجانب لما يخضع له المصريون من قوانين البلاد
ومساواتهم بالمصريين في اقتضاء الضرائب منهم .

٤ — زيادة عدد الجيش للدفاع عن سيادة مصر الى أن تبدأ الحياة
النيابية باعتبار الجيش حارسا للشعب الذي لا سلاح له .

٥ — جميع المصريين سواء في الحقوق مهما اختلفت عقائدهم
الدينية .

٦ — اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ونشر التعليم وتوقيف الحرية السياسية
لكافة المصريين وهي الحرية التي يعتبرها الحزب حياة للأمة (٢)

والنظرة الأولى لهذا البرنامج تبين منها أنه تضمن الخطوط الرئيسية
الخارجية لمطالب الشعب المصري في الحياة الحرة الكريمة . وأنه يمتاز

(١) أحمد غرابي « كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية
المشهورة بالثورة العرابية » ص ١٤٩

(٢) Blunt: Secret History of the English Occupation p. 556.

وقد نشر البرنامج بعدد جريدة (التمس) الذي صدر في أول يناير
عام ١٨٨٢ .

برجولة التعهد بمقاومة كل محاولة للاعتداء على سيادة مصر بالقوة . وقد أثبت هذا الحزب فعلا فيما بعد أنه قاوم الجيوش الانجليزية التي غزت مصر عام ١٨٨٢ المقاومة العسكرية التي كانت في طاعة البلاد وقتئذ .

ولما بدأ مصطفى كامل حركته الخالدة للمطالبة بحقوق الشعب المصري دعا الى تمجيد المصرية ورفع شأنها فكان أول زعيم في القرن العشرين فهم نفسية الجماهير فسميا بها وقضى على الرجعية التي كانت سائدة والتي كانت تتصل من الانتساب الى المصرية بجملته المأثورة « لو لم أكن مصرية لوددت أن أكون مصرية »^(١) وهذا الاعتزاز بالمصرية أكرم وأشرف من التعصب الأعشى للجنس الآري الذي عمد اليه ادولف هتلر في كتابه « كماحي » بعد ذلك بسبعة عشر عاما . وكانت عقلية مصطفى كامل السياسية وهضمه لأساليب الاستعمار من النضوج بحيث قال « باطلا يعتقد البسطاء أن الأنجليز مع كونهم ينوون البقاء في مصر يقبلون منح أهلها حكومة دستورية لأنه لوجاز ذلك لكان وجودهم في هذه الديار يؤم يؤسس فيها مجلس نيابي تام السلطة واسع السلطان نافذ الكلمة لغوا ولأصبحوا في هذا القطر لاعين »^(٢) وقد أثبتت التجربة فيما بعد أن بقاء الأصعب الأجنبية قد شل من سلطة البرلمان المصري واعتدى على حقوقه الدستورية في أكثر من تشريع مصري هام . كما أن هذه التجربة قد أثبتت أن مجلس النواب المصري منذ انشائه في عام ١٩٢٤ لم يستعمل حقه الدستوري في الاقتراع على عدم الثقة بوزارة واسقاطها بل الذي حدث على التوالي هو العكس إذ أن كل وزارة مصرية — تؤيدها السياسة الاستعمارية — قد استطاعت التخلص من كل مجلس نواب مصري يتاوى تلك السياسة .

ولا شك أن مصطفى كامل كان يعيد النظر عندما قرر :

« لا يؤلم المصري المحب لبلاده مثل ما ينسعه ذات اليمن وذات

(١) خطابه بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ .

(٢) نفس الخطاب .

الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقل هذه الأقوال المميتة للخواطر القاتلة لكل حركة وإرادة من الكبير الى الصغير وشيوعها حتى بين الأطفال الناشئين .

ما هذا السم القاتل الذى تناولته الأمة عن طيب خاطر ؟ ما هذا البلاء المدمر للبلاد الذى حل بها وتساقط على رؤوس أهلها وهم اليه ناظرون ؟ كيف تنسى هذه الأمة العريضة أنها هى التى فتحت وقهرت وضربت وانتصرت وبهرت العالمين بقدرتها وشدة بأسها ؟

لا ريب أن أصل هذا البلاء وجراثيمه ذلك الداء اهمال أمر التربية الوطنية ومحو آثار التاريخ المذهب للعقول والأرواح من المدارس والمكاتب ^(١)

ومركز مصر الجغرافى يجعل لها أهمية دولية خاصة فهى بلا شك زعيمة الشرق الأدنى ، وهى زعامة اعترفت بها جميع شعوب هذا الشرق . ففى هذا الجزء من العالم نبت السبب الحقيقى لحرب القرم وحروب البلقان والحرب العظمى الماضية . وفى هذا الشرق تعاركت بريطانيا العظمى وروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولا تزال تتعارك على أهم طرق العالم لكنى تفوز بالسيادة عليه . وفى هذا الجزء يبدو جليا كيف يتقف نظامان من أنظمة الحكم فى العالم . أحدهما تجاه الآخر . أحدهما نظام الاستعمار الأنجلوسكسونى القائم على التوسع التجارى والصناعى لصالح الرأسمالية تؤيده دعاية سداها المبادئ المسيحية والديمقراطية ويوحى به الوهم بأريستوقراطية الجنس « النوردىكى » الذى يقطن شمال أوروبا والآخر نظام الاتحاد السوفيتى القائم على التوسع الاشتراكى الذى يوحى به مثل أعلى جديد سداها الأيهاام بالدعوة الى مساواة جميع الأجناس والشعوب فى الحقوق مساواة مطلقة وهذا النظام يزعم استعدادا لمساعدة جميع الشعوب الراغبة فى التحرر . وأمام هذا الجهد الذى يبذله النظامان تجد شعوب الشرق نفسها فى غراك مع خصمها الخارجى . وهو الاستعمار

(١) خطابه فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ بمناسبة الاحتفال بانقضاء مائة عام على تولية محمد على حكم مصر .

الذى يرى من مصلحته أن تبقى هذه الشعوب في حالة ضعف وفي مستوى منخفض من الحياة وهي حالة يعرف الخصم الخارجى كيف يستغلها. وقد ورثت شعوب الشرق من الماضى تركة مثقلة بالفقر والجهل ، وقبل التعاون بينها لتفرق شعوبها في مساحات شاسعة متباعدة . فلم يجد أفرادها يحملون المقاومة في سبيل مثل أعلى . ويتسمون بقوة الشخصية . ويفضلون بالمسئولية . وهذه النقائص تنبىء بخلق جيل من الزعماء المثقفين الذين يحرصون بها ويتعهدون بالقضاء عليها (١) ولكن الجيل الجديد من الشبان المصريين الذين أحسنوا بتلك النقائص قد تبينوا أن مصر . وطنهم الخالد . الذى به يفخرون . وله يعملون . وفي سبيله يموتون . لها مقوماتها التاريخية الخاصة . وفرونها الاجتماعية المميزة لها . ووجهات نظرها الخلقية التى تسم بها وتنفرد عن غيرها . فالنظامان اللذان يتعاركان على حدود مصر للفوز بالسيطرة عليها لا يصلحان لها إطلاقا إذ أن التوسع الاستعماري الانجلو سكسوني قد أساء الى مصر اساءة بالغة كما أساء الى غيرها من بلاد الشرق الأدنى . فقد بلغ من أثره السياسة الاستعمارية الأوروبية أثره وخشية في استغلال هذه البلاد وفي اختيار حكومات عاجزة لا ضمير لها من أبنائها لحكمها أن تسببت في خراب بعضها وتعريض كافة بلاد الشرق الأدنى للخراب (٢) وقد تبين فعلا بعد الحرب العظمى الماضية أن الغرب قد نجح في غزو الشرق مرة أخرى كما فعل أثناء الحروب الصليبية (٣) مع ذلك الفارق وهو أن الغزو الحديث كان لأغراض استعمارية اقتصادية . ويكفى أن أذكر هنا أن مصر — وهي دولة مزدهمة بالسكان وغنية — قد احتلت منذ عام ١٨٨٢ وظلت تعاني ذلك الاحتلال الى يوم ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ عندما أعلنت الحكومة الانجليزية تصريحها المعروف باستقلالها .

وفي خلال هذه الأعوام الأربعين لم تتورع الادارة الأجنبية التى كانت وحدها مسئولة عن وزارة المعارف العمومية عن ترك الأمانة

Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East. p. 6 (١)

Morgan Shuster — The Strangling of Persia (٢)

Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East. p. 68. (٣)

متفشية . فقد أثبت احصاء عام ١٩٣٧ أن نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة من الذكور ٣٠٪ من مجموع عدد السكان ونسبة اللاتي يستطيعنهما من الإناث ٤٪

وقد اعترف لورد كرومر في تقريره عن مصر عام ١٩٠٥ بأن « من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مضت — أى قبل الاحتلال البريطانى — يجد أن الأمكنة التى كانت مزدهية بصناع الغزل والحياكة والصباغة والخيم والأحذية والصياغة والخطاطة والأدوات النحاسية والسروج والمناخل والأقفال قد قلت أو اندثرت وقام على أطلالها قهوات وحوائث ملأى بضائع أوروبية » .
والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار يؤمن أول ما يؤمن بأن برامج الإصلاح يجب أن تعتمد على تأييد المصريين وحدهم دون غيرهم . على إيمانهم بنفع هذه البرامج وبقدرتها على تحقيق ما تصبو إليه مصر وتستحقه من عظمة ومجد لأن التجربة قد أثبتت أن اعتماد الشعوب الضعيفة على المساعدة الخارجية فى السياسة العملية هو مجرد مقامرة (١) .

وهذا الجيل الجديد يؤمن بحق مصر فى حياة دولية عظيمة مجيدة وبقدرة المصريين على توفير هذه الحياة لوطنهم اذا نفذوا برنامجا معيناً واضح الأهداف محدد الأغراض صريح الأساليب . وهم فى تحقيق هذا البرنامج يعتمدون على اقتناع كل مصرى ومصرية بما اقتنعوا به وعلى اشتراك كل مصرى ومصرية فى تنفيذ ذلك البرنامج أو العمل على تنفيذه . وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا شعر الفرد فى مصر — أثناء العهد الجديد — بكيانه شعوراً حقاً ، تحميه القوانين والأوضاع التشريعية الجديدة والظروف الاجتماعية .

وهذا الايمان بكيان الفرد يخالف مخالفة تامة ما ذهب اليه برامج بعض الأحزاب السياسية الأوروبية التى نشأت قبل الحرب العالمية الثانية

فمنها من رأى أن تصحية الفرد ضرورية لضمان بقاء الجنس وأن أهم شرط لانشاء واستقرار دولة هو شعور معين بالتعاون قائم على توافق في الخلق والجنس وعلى أهبة الدفاع عن ذلك كله بأى ثمن (١) . أى أن تكوين الدولة لا يقوم على أساس الفرد المتكرر بل على أساس مجموع الجنس . وفى سبيل هذا المجموع يجب أن تضحي حقوق الفرد ! وهذا الاعتقاد بتفاهة الفرد عند تلك الأحزاب هو الذى دعاها الى تفسير نفسية الجماهير بأنها لا تتأثر الا بكل ما هو قوى غيبي وبأن هذه الجماهير كالمرأة التى لا تمكنها حواسها الداخلية من التعقل ووزن الأمور وزنا صحيحا . بل أنها تضبو دائما الى القوة التى تكمل كيانها فهى تفضل الانحناء للرجل القوى على اخضاع رجل ضعيف . كما تفضل الحاكم الذى يملئ ارادته على الرجل الذى يلتبس منها أن تتبعه . وتزعم برامج هذه الأحزاب الأوروبية أن الجماهير تشعر باطمئنان عقلى اذا وجدت من يعلمها شيئا لا يقبل أن تتحول عنه أكثر من اطمئنانها لو تركت لها حرية اختيار ذلك الشيء أو التحول عنه الى شيء آخر (٢) .

ولكن تجربة الحرب الأخيرة قد أثبتت أن المذاهب التى دعت الى افناء الفرد خابت خيبة مرة ، ولم تجلب على زعماء تلك المذاهب الا الويلات وعلى الشعوب التى انقادت لهم الا الخراب .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار لا يقر ما ذهب اليه برامج بعض الأحزاب الأوروبية من الزعم بأن الزعيم يقود شعبه كما يقود المدرس أطقال مدرسته ، فيتعالى عليهم لكى يستطيع أن يسوسهم (٣) . ولا يقر ان يجترىء زعيم على القول انه اذا اعتزم أمرا فانه لا يسمح لأية معارضة بأن تشبه عنه الا اذا اقتنع عن طريق التجربة والوقائع المادية بفساد رأيه وأن ضميره هو ينبوع الوحيد الذى يغذى تصرفاته لأن

Adolf Hitler — Mein Kampf p. 141. (١)

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

Henri Massis : Chefs p. 70. (٣)

عمله كزعيم يكشف له عن أمور كثيرة تغيب عن بصر المتفرج الذي لا يعمل عمل الزعيم ويدلّل — كما دلت موسولينى — على هذا الزعم بأن المهندسين المعماريين ليس في حاجة الى مهندسين معماريين آخرين يقفون خلفه لينبهوه الى الأخطاء التي تظهر في البناء الذي يشيده وأنه أعجب دائما بالجملة التي توضع على المنازل التي لم يتم بناؤها بعد وهي « الدخول محفوظ على كل شخص أجنبي عن العمل ! »^(١) لأن التجربة أثبتت أن الذي قال هذا الكلام كان يستطيع أن ينقذ شعبه من النهاية البعسة التي انتهى إليها لو أنه سمح لغيره من السياسيين بأن يقفوا خلفه لينبهوه الى الأخطاء الهائلة التي ارتكبها ولكنه عندما حظر الدخول على الأجانب عن زعامته وعمل بمفرده فقد تلك الزعامة وجر شعبه الى الهلاك .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار لا يقر ما ذهبت اليه أحزاب أوروبية أخرى من الزعم بأن رغبة الجماهير في الاشتغال بالسياسة حمى . ومن أنه لا يوجد وباء يصيب بأبلغ الضرر الحياة الخاصة والحياة العامة والكيان المادى والكيان المعنوى والضمير والذكاء كمرض السياسية^(٢) لأن هذا الاتجاه في التفكير يقصد به تبرير تعطيل الحريات العامة فبرامج الإصلاح في العهد الجديد يجب أن تستوحى كل عناصرها من ارادة الشعب وان تبنى على أسس ديمقراطية صميّة . وطبيعة النظام الديمقراطي الحر تبيح لكل مواطن أن يشترك اشتراكا فعليا في توجيه سياسة وطنه . بل أن بعض الدساتير يجعل ذلك الاشتراك واجبا حتميا .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار يؤمن بأن في الامكان — بالنسبة لمصر — أن تزيد ميزانية الدولة زيادة هائلة عما هي عليه الآن .

وفي نفس الوقت تقوى نواحي النشاط الصناعى والزراعى والتجارى وأن يمتنع العمال — حنّاعين وزراعيين — بحياة رغدة كريمة . وأن تتحصن أسرهم ضد العوز والمرض والشيخوخة وأن تمتد أمامهم السبل للانتقال الى مرتبة أصحاب الأعمال . ويؤمن بأن ثراء الدولة انما هو ثراء للأفراد كما يؤمن بأن الظروف الخاصة التي أحاطت بمنصر بسبب نظام الامتيازات الأجنبية تجعل من واجب الدولة أن تتولى بنفسها

(١) المرجع السابق ص ٧٢ .

(٢) رأى للمفكر فوستيل ده كولانج اعتنقه أوليفيرا سالازار .

« ترقية وتنسيق ومراقبة وتوجيه » نوع واحد من أنواع النشاط الوطني وهو الذى يؤدى « خدمات عامة » كشركات النقل والنور والماء وأن تترك للأفراد استغلال باقى نواحي النشاط الوطنى ، وهى عديدة ، استغلالا حرا لا يقيد به الا حرص الدولة على نمو ذلك النشاط واضطراده .

واخيرا فان هذا الجيل الجديد من المفكرين المصريين يؤمن — مع جوته — بأن أضمن وسيلة للقضاء على أى تدمير هى اجابة مطالب الشعب المعقولة ^(١) كما يؤمن بأن هذا الشعب وان أخطأ فى تقاضيل الحكم على الأمور فانه محق دائما فى الحكم على مجموعها ^(٢) . وأن فى الامكان أن تحتل مصر مكانتها الدولية التى يؤهلها لها تاريخها الطويل الحافل بمواقف المجده ، والتى تتفق مع زعامتها التاريخية لحضارة العالم وبذلك تصبح لمصر كلمتها فى أسرة الدول . كما يؤمن بأن مصر لو استردت قوتها — قوتها الاقتصادية والاجتماعية — طبقا لما جاء فى هذا البرنامج فانها ستؤدى الى السلم العالمى خير خدمة ترجى من دولة تدين لها بالزعامة كافة الأقطار التى تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام . . فيجب أن نبدأ بأن نكون أقرباء وعظماء ... وبعد ذلك يسهل أى أمر فى دنيا يسودها السلام ، فسر السلام وسر الانسانية والحرية والاحسان هى القوة فاذا كان الفرد محسنا وخيرا ولكنه مشلول فان احسانه لا نفع فيه ^(٣) وفى هذا كله يجب الاعتماد على شباب مصر . على جيلها الجديد الذى لم يتلوث بما تلوث به الجيل الماضى ، فلم يرتعد أمام رئيس أجنبى وهو يستدعية الى مكتبه . ولم يرق ماء وجهه ولم يش بزميل لكى ينال ترقية أو علاوة ، وهو فى اعتماده على الشباب يرى مع بول كلوديل ^(٤) أن الشباب هو سن البطولة لا سن اللذة كما يزعمون .

القاهرة فى يناير ١٩٤٦

(١) Emile Ludvig — Genius and Character من دراسته للمفكر

الالماني « شتاين » Stein

(٢) المرجع السابق . من دراسته للمفكر الالماني Rathenau ص ١٣ .

(٣) Robert Brasillach — جريدة Je suis partout الباريسية .

(٤) Paul Claudel والراى للمفكر Henri Massis. Chfs. p. 53 .

من مقدمة الطبعة الأولى

خطرت لى فكرة وضع هذا الكتاب لأتنى أحسست أن نضال المصريين لاتزاع استقلالهم قد طال أمدده . فقد بدأ فى الواقع منذ قام المرحوم مصطفى كامل بحركته الوطنية . وتمهد الانجليز أن ينفذوا — ازاء تلك التيارات الوطنية الشابة — خطة ثابتة لا تتغير هى اختيار وزراء مصر من طبقة معينة منقطعة الصلة باحساس الشعب . بعيدة — بحكم الوسط الذى أنتبها والبيئة التى عاشت فيها — عن روح التمرد على القديم الفاسد والرغبة الثائرة فى الاصلاح السريع الحاسم .

ان من واجب الجيل الجديد من الكتاب المصريين المشتغلين بالمسائل العامة أن يضع لنفسه برنامجا للاصلاح الايجابى العام وأن يتعهد أمام ضميره وأمام أهل وطنه بأن يعمل على تنفيذه .

وأولى خطوات هذا العمل هى الدعوة اليه ، وتبيان حقه من الوجاهة والصفاء ، وتعرف مدى ما يمكن أن يثبته من تقدير أو استنكار .

انى أو من بأن فى الامكان رفع مستوى معيشة ثمانية ملايين مصرى ومصرية يعيشون الآن كما تعيش البهائم بتعديل تشريعى بسيط . وفى الامكان حل أزمة المتعلمين المتعطلين حالا سريعا بتعديل دستورى عادى . وفى الامكان تحرير المصريين من نير شركات الاحتكار الأجنبية التى تتولى الخدمات العامة بعمل ايجابى شرعى . وفى الامكان اصلاح الأمن العام اصلاحا يكفل تحقيق الوسائل المصرية التى تمنع الجريمة قبل وقوعها وترفع الأداة البوليسية الى أرقى من مستواها الحالى . وفى الامكان توحيد القضاء المصرى توحيدا يقضى على القوضى التى ضج المصريون بالشكوى منها . وفى الامكان رد حقوق دولية مهضومة للمصريين بمجرد

اشعارهم بأن حدود بلادهم الطبيعية الشرعية أوسع مدى مما هي عليه
الآن.

أومن بأن في الامكان تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحى . وفى كل سطر
من كل صفحة من فصول هذا الكتاب دليل على ان الأمر أهون بكثير مما
كان يخيّل الى وزراء اليهود الماضية .

القاهرة فى أول يونيو ١٩٣٩



مأساة الدخل القومي

- ١ - ضالة الدخل القومي .
- ب - حدود الدخل القومي واتجاه متوسط دخل الفرد إلى الارتفاع .
- ج - متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل غيرهم .
- د - سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها .
- هـ - الأجانب والدخل القومي .

أ - ضالة الدخل القومي

قدر الدخل القومي العام عن عام ١٩٥٠ بثمانمائة وعشرة ملايين من الجنيهات ويبلغ الدخل من الزراعة والانتاج الحيواني ثلاثمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات أى بنسبة ثمانية وثلاثين في المئة من مجموع الدخل . والظاهرة الأولى التي تلفت النظر في هذا الدخل تفاهته ، وبالتالى تفاهة متوسط دخل الفرد بالنسبة لنظير هذا المتوسط في غير مصر من دول العالم المتحضرة . فمتوسط دخل الفرد في مصر أربعون جنيهاً في العام وهو أقل من متوسط دخل الفرد في جميع دول العالم المتحضرة بل في كثير من الدول التي لم تتخ لها ما أتيج لمصر من موارد .

ولا شك أن إجراء مقارنة بين الدخل القومي العام في دولة ما ومتوسط دخل الفرد من المشتغلين في هذه الدولة بالدخل القومي العام في دولة أخرى ومتوسط دخل الفرد من المشتغلين في تلك الدولة الأخرى هو من الصعوبة بمكان نظراً لاختلاف النقد بين دولة وأخرى واختلاف القيمة الشرائية لنقد كل دولة عن هذه القيمة لنقد الدولة الأخرى .

ولذلك حاول بعض المتوفرين على دراسة المقارنات الدولية للدخول القومية في الدول المختلفة أن يجدوا أساساً سليماً يطمنون إليه لأجراء

هذه المقارنة التي تمكنهم من تحديد مستوى المعيشة في مختلف الدول وانتهى بعضهم الى اتخاذ « الوحدة الدولية » التي يرمز اليها بالحرفين I.U. وهي تمثل القيمة الشرائية لدولار الولايات المتحدة الاميركية في متوسط الفترة بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٣٤ (١) أساسا لهذه المقارنة وقد قام هذا البعض - بعد دراسات طويلة مرهقة - بتحديد متوسط قيمة ما ينتجه المشتغل في الساعة من « وحدة النقد الدولية » . ومن مقارنة هذا المتوسط ينضح - الى حد كبير - قيمة الدخل القومي في مصر مقارنا بالدخول القومية في غير مصر .

ففي مصر أنتجت الساعة من ساعات العمل في عام ١٩٤٤ متوسطا قدره ٠.٩٠ ر ومن تلك الوحدة وفي الولايات المتحدة أنتجت الساعة من ساعات العمل في عام ١٩٤٧ متوسطا قدره ١.١٨٦ ر من تلك الوحدة .

وفي كندا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٠.٩٦٤ ر من تلك الوحدة .

وفي بريطانيا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٥.٨٨ ر من تلك الوحدة .

وفي بلجيكا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٣.١٦ ر من تلك الوحدة .

وفي ايطاليا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ١.٤٢ ر من تلك الوحدة .

وفي النرويج أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٣.٧٢ ر من تلك الوحدة .

وفي الدانمرك أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٣.٣٠ ر من تلك الوحدة .

وفي السويد أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٤.٠٦ ر من تلك الوحدة .

(1) Colin Clark: The Conditions of Economic Progress, p. 19, second edition 1951.

وفي استراليا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٦٩٠ ر من تلك الوحدة .

أما في مصر فلم تنتج الساعة في عام ١٩٤٤ الا متوسطا ناهيا قدره ٠٩٠ ر من تلك الوحدة كما ذكرنا .

ولا تتضمن هذه الدراسة الدولية المقارنة متوسطا يوازي متوسط مصر التافة أو يقل عنها الا بعض دويلات لا شأن لها في أسرة الدول كجمهورية سلغادور فقد بلغ متوسطها ٠٥٠ ر في عام ١٩٤٠ وهندوراس فقد بلغ متوسطها ٠٧٠ ر في عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ - وباراجواي فقد بلغ متوسطها ٠٥٠ ر في عام ١٩٤٠ وقبرص فقد بلغ متوسطها ٠٨٠ ر في عام ١٩٣٦ وكلها دويلات ليس لها موارد الدخل القومي التي لمصر .

ولعل مما يثير الانتباه بل الدهشة أن هذا المتوسط قد بلغ في سوريا ١٣٠ ر من تلك الوحدة في عام ١٩٣٦ وبلغ في العراق ١١٠ ر من تلك الوحدة في عام ١٩٣٦ أي أن المتوسط في هاتين الدولتين العربيتين الشقيقتين أعلى من المتوسط المصري .

ومن هذه الدراسة المقارنة يتضح أن متوسط الدخل القومي للفرد في مصر لعام ١٩٤٤ لم يتجاوز واحدا على اثني عشر من متوسط الدخل القومي للفرد في الولايات المتحدة لعام ١٩٤٧ وعشر هذا المتوسط في كندا وسدس هذا المتوسط في بريطانيا ونحو ربع هذا المتوسط في بلجيكا ونحو ثلثي هذا المتوسط في ايطاليا ونحو ربع هذا المتوسط في النرويج ونحو ثلث هذا المتوسط في الدانمرلك وأقل من ربع هذا المتوسط في السويد وأقل من سبع هذا المتوسط في استراليا وواحدا على اثني عشر من هذا المتوسط في نيوزيلاند على أساس متوسط هذا الدخل في كل هذه الدول لعام ١٩٤٧ .

ولما كان الدخل من الزراعة والانتاج الحيواني يمثل كما رأينا ثمانية وثلاثين في المئة من مجموع الدخل القومي كان من الواجب أن يبدأ العهد الجديد في مصر بدراسة أسباب تخافة الدخل الزراعي للنظر

في علاجها . واقترح الوسائل العملية لزيادة هذا الدخل ، خصوصا اذا علمنا أن ملاك الأراضي الزراعية في مصر — طبقا لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ٢٦١ر٧٦٠ر٢ أى نحو المليونين وثلاثة أرباع المليون من المصريين . ولكن جزءا من هؤلاء الملاك لا يشتغل اشتغالا فعليا بالزراعة لأنه انصرف الى مهن أخرى كوظائف الدولة أو إحدى المهن الحرة . وخير مقياس لمعرفة نسبة الذين يعيشون على الزراعة هو معرفة عدد المشتغلين بها فعلا .

فإذا علمنا — طبقا لاحصاء ١٩٤٧ — أن الزراع بالأجرة يبلغ عددهم ١٣٩٣ر٠٠٠ وأن الزراع في أرض يستأجرونها يبلغ عددهم ٦٧٨ر٠٠٠ وأن الزراع في أرض يملكونها يبلغ عددهم ٥٤٥ر٠٠٠ وأن الزراع الذين يساعدون ذويهم يبلغ عددهم ١٦٧٤ر٠٠٠ لتبين أن مجموع الذين يشتغلون بالزراعة طبقا لاحصاء ١٩٤٧ يبلغ عددهم ٣٧٩٠ر٠٠٠ .

وقد قدرت ادارة الشؤون الاقتصادية للأمم المتحدة عدد المشتغلين بالزراعة في مصر لعام ١٩٤٥ بخمسة ملايين ولكننا نرى أن هذا التقدير فيه شيء من المغالاة (١) .

ولما كان كل مشتغل بالزراعة يعول زوجة وطفلا أو طفلة تقل عن خمس سنوات فيكون مجموع عدد من يعيشون على الاشتغال بالزراعة نحو أحد عشر مليونا من المصريين بين مالك ومستأجر وعامل زراعي بالأجرة ومن يقولون : أى أن أكثر من نصف مجموع الشعب المصرى يعيش على ٣٨ في المئة من مجموع الدخل القومى وهو الناتج من الزراعة والانتاج الحيوانى (٢) ، أكثر من نصف هذا الشعب المصرى اذن هو أول ما يجب أن تتجه اليه عناية المفكرين الأحرار في العهد الجديد .

United Nations Department of Economic Affairs : Review (١)
of Economic Conditions in the Middle East (N.Y. 1951).

وقد قدر هذا التقرير نسبة المشتغلين بالزراعة في مصر عام ١٩٤٥ بخمسة وخمسين في المائة من جملة المشتغلين جميعا .

(٢) قدر Colin Clark عدد الذكور المشتغلين بالزراعة في مصر ب ٢٠٠ر٢٤٢٤٠٠ من الزوجع المشار اليه سابقا .

ولا شك أن أول ما يثير الاهتمام في هذا الشأن هو أن مساحة مصر تبلغ مئتين وأربعين مليوناً من الأفدنة درجت كتب الإحصاء منذ مدة طويلة على أن تقرر « أن جملة الزمام » من هذه الأرض هي ٧١٢٧٣٧٠٠٠ هـ فداناً ^(١) ولكن المزروع من هذه الأرض الداخلة في الزمام لا يتجاوز ٦٦٢٦٦٣ هـ فداناً ^(٢) وبذلك ظلت مساحات واسعة من الأراضي الداخلة في الزمام في وادي النيل وخاصة في شمال الدلتا بوراً غير صالحة للزراعة وتبلغ مساحة هذه الأراضي بما فيها البحيرات المقرر تجفيفها لتحويلها إلى أراضٍ صالحة للزراعة مليوناً ونصف مليون من الأفدنة ^(٣) وظلت أراضٍ الجياض تروى رياً شتوياً وتبلغ مساحة هذه الأرض ٦٧٦٠٠٠ هـ من الأفدنة متخلفة عن طاقة باقي أراضى القطر وظلت أراضى النوبة في حاجة إلى توسع زراعى .

وذهب الكثيرون من كبار المهندسين المصريين إلى أن في الامكان رى مساحات من الأراضي الرملية المتاخمة لوادى النيل في الوجهين القبلى والبحرى بواسطة رفع مياه النيل إلى منسوب يتراوح بين عشرة وعشرين متراً لكى تبلغ مساحة الأرض المزروعة عشرة ملايين من الأفدنة ^(٤) أى بزيادة أربعة ملايين على المساحة المزروعة فعلاً الآن . فإذا تذكرنا أن الملايين الستة من الأفدنة المزروعة فعلاً الآن تغل ثلاثمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات أى بواقع خمسين جنيهاً للفدان الواحد في المتوسط لتبيناً كما يتضح من البحث أن تنفيذ المشروعات التى تكفل إضافة أربعة ملايين فدان إلى الأراضي المزروعة سيزيد الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى

(١) إحصاء ١٩٤٧ .

(٢) إحصاء ١٩٥٠ .

(٣) تقرير اللجنة المشكلة في وزارة الأشغال من حضرات المهندسين حامد سليمان وعبد العظيم اسفاحيل والدكتور محمد أمين ومستر بامبرديج ويوسف سمكة ومستر هيرست ويوسف سعد المقدم في يوليو ١٩٤٨ « مجلة المهندسين » عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٩ .

(٤) الدكتور عبد العزيز أحمد مجلة أخبار اليوم - عدد ٢٣ أغسطس ١٩٥٢ .

مائة وثمانين مليوناً من الجنيهات . أى سيصل بالدخل القومى من الزراعة الى خمسمائة مليون من الجنيهات .

ب — جمود الدخل القومى واتجاه متوسط دخل الفرد إلى الهبوط والظاهرة الثانية أن هذا الدخل لم يزد زيادة حقيقية — وإن زاد رقماً — عما كان عليه منذ سنوات عديدة . بل أنه — فى بعض التقديرات — قد هبط عما كان عليه .

فقد قدرت اللجنة المالية بمجلس النواب هذا الدخل لعام ١٩٣٩ بمبلغ مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين ١٦٥ر١٥٠٠٠٠٠ وقدر عام ١٩٤٠ بمائة وواحد وتسعين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٦٠ر٧٧٣ر٦٠٠ ولكن الأرقام القياسية لنفقات المعيشة كان قد أصبح متوسطها السنوى لنفس العام — ١٩٤٠ — ١١٣ — بالتخاذ متوسط الأرقام القياسية لنفس النفقات عن شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٩ أساساً يساوى مائة . وقدر الدخل لعام ١٩٤١ بمائتين وثلاثة وثلاثين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٧٠ر٣٠٠ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ١٣٨ . وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٢ بمائتين وستة وعشرين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٧ر٢٢٧ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ١٨٤ وقدر الدخل لعام ١٩٤٦ بأربعمائة وخمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات^(١) وكان عدد المصريين قد أصبح ١٨ر١٤٨ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٨٧ .

وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٧ بخمسمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٩ر١٧٩ر٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٧٩ وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٨ بخمسمائة وستين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد

(1) Henri Meunier : Comment a évolué le revenu national de l'Egypte: La Revue d'Egypte Economique et Financière, 15 Décembre 1951.

أصبح ٢٨١.٠٠٠.٠٠٠ ر. ١٩٥٢.٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة غامض كان قد أصبح ٢٨١ (١) .

وقد بلغ عدد المصريين في احصاء ١٩٤٩ — ٢٠٢.٤٥٠.٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة أصبح ٢٧٨ وبلغ عدد المصريين في احصاء ١٩٥٠ — ٢٠٢.٣٩٠.٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة أصبح ٢٩٣ .

وهذا العام — أى عام ١٩٥٠ — هو الذى قدر الدخل القومى العام فيه بشمائنة مليون وعشرة ملايين واتخذ أساسا لهذا البحث وبذلك ظل متوسط دخل المواطن على ما هو عليه — تقريبا — بعد استبعاد زيادة نفقات المعيشة واحتساب الزيادة في عدد السكان .

وقد اتضح من البيانات الاحصائية التى قامت بها الأمم المتحدة أنه بينما اتجه متوسط دخل الفرد في كثير من الدول الأعضاء الى الارتفاع عما كان عليه هذا المتوسط في عام ١٩٣٨ فإن هذا المتوسط قد اتجه الى الهبوط في دول أخرى منها مصر كما لاحظ بعض المتفرجين على المقارنات الدولية بين متوسط دخول الأفراد في الدول المختلفة .

وقد اتخذت الأمم المتحدة أساسا لمقارنتها عام ١٩٣٨ ورمزت الى متوسط دخل الفرد فيه برقم ١٠٠ .

ففى الأرجنتين ارتفع هذا المتوسط الى ١١٢ في عام ١٩٤٥ .

وفى كندا ارتفع الى ١٤٥ في عام ١٩٤٩ .

وفى هولنده ارتفع الى ١١٠ في عام ١٩٤٩ .

(١) قدرت مصلحة الاحصاء والتعداد الدخل القومى لعام ١٩٤٨ بمبلغ ١٠.١٧ مليوناً من الجنيهات مستخدمة طريقة تقدير صافى القيم المضافة للسلع والخدمات في مختلف اطوار الإنتاج وهى الطريقة المعروفة بطريقة الفائض والتى تتخذ أساسا احتساب صافى المتحصل من مصادر الدخل الرئيسية بعد خصم النفقات ولكننا آثرنا أن نأخذ بالتقدير الآخر وهو التقدير الذى اعتمدته فيما بعد إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة .

وفي الترويج ارتفع الى ١٠٦ في عام ١٩٤٧ ثم الى ١١٢ في عام ١٩٤٨ ثم الى ١١٧ في عام ١٩٤٩ .

وفي سويسره ارتفع الى ١٠٧ في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وفي اتحاد جنوب افريقيا ارتفع الى ١١٢ في عام ١٩٤٣ ثم الى ١١٥ في عام ١٩٤٤ ثم الى ١٢٠ في عام ١٩٤٩ .

وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) ارتفع الى ١٠٧ في عام ١٩٤٦ ثم الى ١١٠ في عام ١٩٤٧ ثم الى ١١٣ في عام ١٩٤٨ .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الى ١٦٢ في عام ١٩٤٥ ثم هبط قليلا الى ١٥٧ في عام ١٩٤٦ ثم الى ١٥٠ في عام ١٩٤٧ ولكنه عاد فارتفع الى ١٥٢ في عام ١٩٤٨ (١) .

أما في مصر فإن متوسط قيمة إنتاج المشتغل في الساعة عام ١٩٢٨ مقدرا بالوحدة الدولية I. U. كان ١٦٠ ر عام ١٩٢٨ ثم هبط الى ١٣٠ ر عام ١٩٣٦ ثم هبط الى ١٠٩ ر عام ١٩٤٤ كما سبق أن ذكرنا .

وقد قدرت قيمة صافي ما يخص الفرد من المحاصيل الزراعية في مصر بـ ٩٢ وحدة دولية بينما قدرت هذه القيمة في العراق بـ ١٠٨ وفي سوريا بـ ١٦٥ وفي قبرص بـ ١٥٩ وفي تركيا بـ ١١٩ وفي فلسطين العربية بـ ١٨٦ (٢) .

وبعد هذا المتوسط في مصر أحط متوسط بين دول العالم الزراعية فيكفي لتبين مدى الفرق بين مصر وغيرها أن نذكر أن متوسط صافي ما يخص الفرد من المحاصيل الزراعية في نيوزيلانديصل الى ٢٠٠٦ وحدة دولية أي ضعف المتوسط المصري اثنتين وعشرين مرة ويبلغ متوسط هذا الصافي في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٢٣ وحدة دولية أي نحو سبعة أضعاف المتوسط المصري .

ومما يتصل بموضوع جنود الدخل القومي ظاهرة تزايد عدد

(1) Statistical Yearbook: United Nations: 1949-1950.

(2) Colin Clark: The Conditions of Economic Progress, p. 160.

المصريين بنسبة مرتفعة رغم جمود موارد الدخل القومي ، ففي السنوات الخمس بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ بلغت زيادة السكان ١٦٠٤٠٠٠ وهو الفرق بين عدد السكان عام ١٩٤٥ وكان ١٨٨٣٥٠٠٠ وعددهم عام ١٩٥٠ وقد بلغ ٢٠٤٣٩٠٠٠ وقد بلغ معدل الزيادة عام ١٩٤٦ لكل ألف من السكان ١٨٢٠ وبلغ هذا المعدل عن عام ١٩٤٧ لكل ألف من السكان ١٨٣ وعاد المعدل عن عام ١٩٤٨ فأصبح ١٨٢ ثم ارتفع عام ١٩٤٩ فأصبح ٢٦٥ لكل ألف من السكان وأصبح ١٩٦ عن عام ١٩٥٠ وهذا المعدل مرتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة لمعظم دول العالم فهو — عن عام ١٩٥٠ — في الهند ٤ لكل ألف وفي اليابان ٦٨ وفي بلجيكا ٢٩ وفي فرنسا ٧ وفي إيطاليا ٦ وفي أسبانيا ٩٤ وفي السويد ٨٨ وفي سويسره ١٣ وفي المملكة المتحدة ٤٩ وليست هناك دول توازيها في هذا المعدل أو تزيد عنا الا الدول التي تضم موارد للدخل القومي اعدت المشاريع الكبرى لاستغلالها ولا تزال في حاجة الى الأيدي العاملة . فالمعدل في كندا — عن نفس العام — ٢١٩ وفي الولايات المتحدة ١٧١ وفي البرازيل ٢٠٥ وفي نيوزيلند ٢٠٧ وفي اتحاد جنوب افريقيا ١٧ وفي تركيا ٦٦ . وكانت نتيجة هذا المعدل المرتفع أن أصبح عدد المصريين في احصاء ١٩٥١ التقريبي ٢٠٧٢٩٠٠٠ .

ج — متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل غيرهم

والظاهرة الثالثة أن متوسط دخل الفرد من الذين يعيشون على الزراعة — وهم أكثر من نصف الشعب المصري — لا يزيد عن ثلاثين جنيها في العام بينما متوسط دخل الفرد لدى باقي المصريين يصل الى خمسين جنيها في العام — لأن الدخل من الزراعة والانتاج الحيواني يمثل ثمانية وثلاثين في المئة من مجموع الدخل القومي موزعة على نحو احد عشر مليون مصري وهو مجموع عدد المشتغلين بالزراعة ومن يعملون عام ١٩٥٠ والباقي وهو اثنان وستون في المئة من هذا الدخل

القومى موزعة على باقى الشعب المصرى الذى يعد - نسبيا - أحسن حالا وهو الذى يسكن المدن ويعيش على التجارة وتمثل ١٥ فى المئة من مجموع الدخل القومى وعلى الانتاج الصناعى ويمثل ١٤ فى المئة من هذا الدخل وعلى المهن الحرة وتمثل ١٠ فى المئة منه وعلى الادارة العامة والخدمات الشخصية والاجتماعية وتمثل ١٠ فى المئة وعلى الخدمات الأخرى وتمثل ٦ فى المئة وإيجار المباني ويمثل ٥ فى المئة وعلى النقل ويمثل ٢ فى المئة^(١). وإذا عدنا تذكر هذا كله لثبينا أن زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى مائتى مليون جنيه سيزيد دخل الفرد من المستغلين بالزراعة بمقدار عشرين جنيها فى العام وبذلك يتحقق نوع من المساواة بين كافة أفراد الشعب المصرى ويتحقق شكل من أشكال العدالة .

ومما يتصل بهذا الموضوع اتصالا مباشرا أن انصراف أكثر من نصف الشعب المصرى الى الارتفاق من الزراعة - وقد رأينا أن المستغلين بها طبقا لآخر احصاء فى عام ١٩٤٧ يبلغ عددهم ٣٧٩٠٠٠٠ كما سبق أن ذكرنا بين مالئك ومستأجر وعامل بالأجرة يعولون نحو ضعف هذا العدد بين زوجات وأطفال أقل من خمس سنوات أى أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة يبلغ عددهم نحو أحد عشر مليونا من المصريين - نقول ان انصراف هذه النسبة - خمسة وخمسين فى المئة - من مجموع المستغلين الى الاشتغال بالزراعة لم يدفع نسبة محترمة الى الاشتغال بالصناعة كما يحدث فى كل الدول المتحضرة التى تحقق توازن دخلها القومى العام بتشجيع الصناعات المختلفة . ذلك أن المستغلين بمختلف الصناعات فى مصر طبقا لاحصاء ١٩٤٨ قد بلغ عددهم ٣٦٧٣٦٣ - أى

(١) الدكتور محمود انيس - من تقرير عن الدخل القومى لعام ١٩٥٠ . وقد قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥ متوسط دخل الفرد فى مصر من الصناعة بخمسة وتسعين جنيها سنويا ومن الزراعة بمائتين وأربعين جنيها وقد رت عن نفس السنة نسبة الناتج الصافى من الصناعة الى مجموع الدخل القومى بعشرة فى المئة ونسبة الناتج الصافى من الزراعة الى مجموع الدخل القومى بأربعين فى المئة . وهذا التقدير لا يختلف كثيرا عن التقدير المصرى القريبى المشار اليه .

نحو عشر عدد المشتغلين بالزراعة — ويبلغ جملة رأس المال المستثمر في مختلف الصناعات ١٧٣ و ٦٩٩٠٠٨٠٠ جنيتها .

وقد تحسنت هذه النسبة قليلا لأن الإدارة الاقتصادية بالأمم المتحدة كانت قد قدرت نسبة المشتغلين بالصناعة بسبعة في المئة من مجموع المشتغلين كما قدرت المشتغلين بالزراعة بخمسة وخسين في المئة وكان ذلك عام ١٩٤٥ . ولقد بلغت نسبة دخل الصناعة الى مجموع الدخل القومي ١٤ في المئة (١) لعام ١٩٥٠ بينما بلغت نسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع المشتغلين بالحرف المختلفة في بريطانيا ٥٣ في المئة (عام ١٩٣١) وبلغت هذه النسبة في بلجيكا ٥٣ في المئة (عام ١٩٣٠) وفي سويسرا ٤٩ في المئة (عام ١٩٣٠) وفي هولندا ٤٨ في المئة (عام ١٩٣٠) وفي السويد ٤٨ في المئة (عام ١٩٤٠) وفي ألمانيا ٤٧ في المئة (عام ١٩٣٣) وهذه الدول جميعها من الدول التي تعد دولاً صناعية من الدرجة الأولى . أما الدول نصف الصناعية — وهي الدول التي يجب أن تتخذ مصر حذوها في العهد الجديد — فقد حققت التوازن — لمصلحة دخلها القومي — بين نسبة المشتغلين بالزراعة ونسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع عدد المشتغلين بالحرف المختلفة . ففي تشيكوسلوفاكيا (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٨ في المائة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٤٠ في المئة وفي فرنسا (عام ١٩٣١) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٦ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٩ في المئة وفي النمسا (عام ١٩٣٤) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٢ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٨ في المئة وفي النرويج (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٦ في المئة وفي الدانمرك (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٣ في المئة وفي إيطاليا (عام ١٩٣٦)

(١) قدرت الإدارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥ الدخل من الصناعة بعشرة في المئة من مجموع الدخل القومي .

تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٤٨ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٣ في المئة (١).

د- سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها

والظاهرة الرابعة أن ملاك الأراضي الزراعية — كما رأينا في احصاء ١٩٥٠ — قد بلغ عددهم ٢٦٦١ر٢٧٦٠ مالكا أي نحو المليونين وثلاثة أرباع المليون يملكون ٦٦٢ر٩٦٢ر٥ فداناً أي نحو ستة ملايين من الأفدنة ولكن ضيق هذه الأرض الطيبة يكاد يخلق الأتقاس وتوزيعها على هذه الملايين الأحد عشر من المصريين الذين يعيشون على الزراعة والانتاج الحيواني ليس توزيعاً عادلاً.

فالذين يملكون فداناً فأقل — طبقاً لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ١٩٨١ر٣٣٩ وتبلغ مساحة ما يملكونه ٧٨٠ر٣٤٦ فداناً بمتوسط ٤٠ في المئة من الفدان لكل منهم والذين يملكون أكثر من فدان لغاية خمسة أفدنة يبلغ عددهم ٦١٨ر٨٦٠ وتبلغ مساحة ما يملكون ١ر٣٣٤ر٠٣٠ فداناً بمتوسط ٢ر١١ فداناً لكل منهم والذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة الى عشرة يبلغ عددهم ٨٠ر٠١٩ وتبلغ مساحة ما يملكون ٥٣١ر٠٢٤ فداناً بمتوسط ٦ر٦٢ فداناً لكل منهم والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة الى عشرين يبلغ عددهم ٤٦ر١٢٧ وتبلغ مساحة ما يملكون ٦٢٦ر٠٠٠ بمتوسط ١٣ر٦٧ فداناً لكل منهم ، ويتبين من هذا الاحصاء الحديث مبلغ سوء توزيع الثروة الزراعية وبالتالي سوء توزيع الدخل من الزراعة والانتاج الحيواني على المشتغلين بها — اذ يتضح من هذا الاحصاء أن نصف مجموع مساحة الأراضي المزروعة وعلى وجه التحديد ٣٢٦٦٢ر٠٠٠ فداناً موزعة على ٢٧٢٦ر٣٤٥ مصرياً هم الذين يملكون عشرين فداناً فأقل بمتوسط يتراوح بين أربعين في المئة من الفدان لمن يملكون

(١) G. H. Cole : The Intelligent Man's Guide to the Post War World, p. 678.

فدانا فأقل وفدانين واحد عشر في المئة من القدان لمن يملكون من فدان
لخمس أفدنة وستة أفدنة واثنين وستين في المئة من القدان لمن يملكون من
خمس أفدنة ل عشرة وثلاثة عشر فدانا وسبعة وستين في المئة من القدان لمن
يملكون من عشرة أفدنة لعشرين فدانا . كما يتضح من هذا الإحصاء أن
نحو النصف الآخر من مجموع مساحة الأراضي المزروعة وعلى وجه
التحديد ٦٦٢ر٢٧٠٠ فدانا أى مليونين وثلاثة أرباع المليون من الأفدنة
يشتأثر بها — وحدهم — ٣٤٣ر٣١٦ مضمريا بمتوسط يتراوح بين ٢٣ر٧٨
فدانا لمن يملكون من عشرين لثلاثين فدانا و ٣٧ر٨٠ فدانا لمن يملكون من
ثلاثين لخمسين فدانا و ٦٨ر٣٠ فدانا لمن يملكون من خمسين لئمة فدان
و ١٣٨ر٥٠ فدانا لمن يملكون من مئة لئمة فدان و ٢٧١ فدانا لمن يملكون
من مائتين لاربعمائة فدان و ٤٨٥ر٥٨ فدان لمن يملكون من أربعمائة
لستمائة فدان و ٦٦٧ر٨٠ فدان لمن يملكون من ستمائة لثمانمائة فدان
و ٩٠٣ر٥٦ فدان لمن يملكون من ثمانمائة لألف فدان و ١٢٤٢ر٦١ فدان
لمن يملكون من ألف لألف وخمسمائة فدان و ١٦٨٦ر٩١ فدان لمن يملكون
من ألف وخمسمائة لألفى فدان و ٤٤٧٨ر٣٦ فدان لمن يملكون أكثر من
ألفى فدان .

نعم ! ٣ر٢٦٢ فداناً موزعة على ٢٧٢٩ر٣٤٥ مصرى و ٢٧٠٠ر٦٦٢ مصرى
فداناً يشتأثر بها — وحدهم — ٣٤٣ر٣١٦ مصرى فقط !

هذه هي الظاهرة التعسة الرابعة من ظواهر سوء توزيع الدخل
القومى فى إحصاء عام ١٩٥٠ وهى الظاهرة التى يجب أن يعمل المفكرون
المصريون الأحرار فى العهد الجديد على إزالة وصمتها من جبين مصر .

وهذه الظاهرة تكاد تكون مزمنة فى كيان الاقتصاد الزراعى المصرى
فتنبه لاحظ الباحثون الاجتماعيون الأجانب الذين توفروا على دراسة
مشاكل السكان فى مصر — وواجب الانصاف يحتم الاعتراف بأنهم كانوا
الطليعة فى هذا الحقل البكر الذى حاول الاستعمار جاهدا أن يصرف
المصريين عنه بكل القوى — عند تعليقهم على تقرير اللجنة التى شكلت

في يوليو ١٩٣٨ لدراسة الفقر في مصر أن من يملكون خمسة أفدنة فأقل يبلغ مجموعهم ٩٣ في المئة من مجموع الملاك ولا تزيد نسبة ما يملكون عن ٣١ في المئة من مجموع الأراضي المزروعة بينما عدد الملاك الذين يملكون أكثر من عشرين فدانا يبلغ عددهم ١٥ في المئة من مجموع الملاك ومع ذلك فإنهم يستأثرون بنحو نصف مجموع أراضي القطر المزروعة (١) ومعنى هذا أن ٣٤٣١٦ مصرية قد استأثروا عام ١٩٥٠ بنصف الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني أي بنحو مائة وخمسين مليونا ووزع النصف الآخر ويبلغ نحو مائة وسبعين مليونا من الجنيهات على ٢٠٧٢٦٣٤٥ مصرية أي نحو مليونين وثلاثة أرباع المليون من المصريين .

وهذا المتوسط الذي يخص الفرد في مصر من أرض بلاده أقل بكثير مما يخص الفرد في الدول الزراعية الأخرى كفرنسا والمانيا وإيطاليا وإنجلترا والهند إذ أن متوسط ما يخص الفرد هناك يتراوح بين فدانين ونصف واثني عشر فدانا ولا يعترض على ذلك بأن عمل الفلاح المصري أكثر لأن أغلب الأراضي تزرع أكثر من زرة واحدة في السنة لأن الزارع في البلاد الأخرى وإن خصته مساحة أكبر إلا أنه لا يزرعها كلها مما يبعد الدورة الزراعية ويغصب الأرض فيزيد المحصول مع قلة المصروف أو بعبارة أخرى أن الزراعة في مصر intensive بينما هي في أغلب الدول الزراعية الأخرى extensive (٢) .

هـ — الأجانب والدخل القومي

ومما ينطوى تحت هذه الظاهرة الخامسة من ظواهر الدخل القومي تملك الأجانب لأراض زراعية فقد دعوت في الطبعة الأولى من هذا الكتاب التي صدرت في أول يونيو عام ١٩٣٩ إلى تعديل التشريع المصري

(١) Wendell Cleland : A Population Plan for Egypt, L'Egypte Contemporaine No. 185, p. 467.

(٢) الدكتور السيد صبري : « تحليل نتائج التعداد في مصر »

بحيث ينص صراحة على عدم تملك الأجانب لعقارات زراعية في مصر^(١)
وقد استجاب المشرع المصرى لهذا الاقتراح بعد أن أيقن بأنه
لا يتعارض مع أحدث التشريعات في الدول المتحضرة وبأنه يحقق خيرا
للاقتصاد الزراعى المصرى . فصدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ الذى
نص في مادته الأولى على أنه :

« يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين
اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى
الصحراوية بالملكية المصرية » .

وبدل احصاء عام ١٩٤٩ على أن الأجانب يملكون ١٣ ٢٣٣٠ فدانا
موزعة على ٣٨٠٠ أجنبى بمتوسط ٦١٣٣ فدانا لكل منهم بينما متوسط
ما يملكه المصرى من أرض بلاده في نفس العام لم يتجاوز ١٨٩ فدانا
أى أقل من واحد على ثلاثين من متوسط ما يملكه الأجنبى .

وقد لوحظ في الأعوام الأخيرة التالية لبدء الدعوة الى قصر حق
تملك الأراضى الزراعية على المصريين انصراف الأجانب عن تملكها فان
الملاك الأجانب عام ١٩٤٣ بلغ عددهم ٥٤٠٤ وكانوا يملكون ٤٠٥٣٨١
فدانا بمتوسط ٧٥٠١ فدانا لكل منهم فهبط عددهم عام ١٩٤٤ الى ٤٩٣٠
مالكا كانوا يملكون ٣٩٤١٣٢ فدانا بمتوسط ٧٩٠٤ فدانا لكل منهم
ثم هبط عددهم عام ١٩٤٥ الى ٤٥٩٠ مالكا كانوا يملكون ٣٨١٩١٠
فدانا بمتوسط ٨٣٢٠ فدانا لكل منهم ثم هبط عددهم عام ١٩٤٦ الى
٤٣٥٧ مالكا يملكون ٣٥٧١٩٢ فدانا بمتوسط ٨١٩٨ فدانا لكل منهم .
وفي عام ١٩٤٧ بلغ عددهم ٤٥١٠ ولكن هبطت مساحة ما يملكونه الى
٣٤٦٧٤٨ فدانا بمتوسط ٧٥٨٧ فدانا لكل منهم وفي عام ١٩٤٨ بلغ
عددهم ٤٥٩٢ مالكا ولكن هبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٣٥٠١٤ فدانا
وهبط متوسط ما يملكه كل منهم الى ٧٢٩٦ فدانا . وأخيرا في عام

(١) المؤلف - الطبعة الأولى من هذا الكتاب - ص ٢١ .

١٩٤٩ هبط عددهم الى ٣٨٠٠ مالكا وهبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٣٣٠٦٣ فداناً. وهبط متوسط ما يملكه كل منهم الى ٩١٠.٣٣ فداناً كما سبق أن ذكرنا .

وقد قدرت الثروة العقارية الزراعية التي يملكها الأجانب في مصر بمائة وستة عشر مليوناً ونصف من الجنيهات . وقدرت قيمة ما يملكونه من عقارات مبنية بثمانية عشر مليوناً من الجنيهات وبلغ عدد الشركات الأجنبية في مصر أربعة وثلاثين شركة تقدر رؤوس أموالها بعشرة ملايين ومائتين وتسعة آلاف وأربعمائة وثلاثة جنيهاً .

وبذلك يبلغ مجموع الأموال الثابتة والمنقولة التي يملكها الأجانب في مصر مائتي مليون من الجنيهات يملكها مائة وستة وثمانون ألفاً من الأجانب وتسمح هذه الثروة بأن يكون متوسط ايراد كل منهم سبعمائة وعشرين جنيهاً في العام ^(١) . أى نحو عشرين ضعفاً لمتوسط ايراد المصري .

وهذا التقدير لا يدخل فيه رأس مال شركة قناة السويس الذي كان مقدراً عام ١٩٣٧ — عند توقيع اتفاق مونترو الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر — بمبلغ مائتين وأربعين مليوناً من الجنيهات وكان مجموع رؤوس الأموال الأجنبية عامئذ مقدراً بمبلغ ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات .

وقد حدث بعد ذلك بسبب حالة التوتّر الدولي التي نشأت من تصرفات ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٧ — ١٩٣٩ أن فقدت أسهم الشركات نحو ٣٠ في المئة من قيمتها فأصبحت رؤوس الأموال الأجنبية التي تستغل في مصر والتي قدرت عام ١٩٣٧ بمائة مليون وعشرة — عدا قناة السويس — لا تساوى في عام ١٩٣٩ عندما تسببت ألمانيا النازية في اعلان الحرب العالمية الثانية — أكثر من ٧٥ مليوناً من الجنيهات ^(٢) .

(١) La Bourse Egyptienne : 12 Fév. 1952.

(٢) تقدير مسيو مارسيل فانسينو Marcel Vinçenot رئيس مجلس

إدارة البنك العقاري — جريدة La Bourse Egyptienne في ١٤ مارس ١٩٤٤

وقد حدث بسبب التضخم المالى الذى نشأ فى مصر عقب الحرب العالمية الأخيرة وتزايد بتوالى سنى الحرب أن ارتفعت قيمة الأسهم ارتفاعا كبيرا ولذلك قدرت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى أوائل عام ١٩٤٤ بمبلغ ٣٢٥ مليوناً من الجنيهات بعد أن كانت مقدرة فى أواخر عام ١٩٣٩ بخمسة وسبعين مليوناً . أما شركة قناة السويس وقد كانت مقدرة بمائتين وأربعين مليوناً فقد قدرت فى أوائل ١٩٤٤ بضعف تلك القيمة فقط — نظرا للاعتبارات الحربية التى خفضت حركة النقل بالقناة — أى بمبلغ ٤٨٠ مليوناً وبذلك قدر مجموع رؤوس الأموال الأجنبية بمصر بنحو سبعمائة مليون جنيه عامئذ أى عام ١٩٤٤ .

وقد هبط هذا الرقم كما رأينا فى عام ١٩٥٢ إذ قدرت رؤوس الأموال الأجنبية بمائتى مليون من الجنيهات عدا شركة القناة فىكون مجموع رؤوس الأموال الأجنبية مقدرا بنحو ستمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات .

ومما يتصل بموضوع الأجانب والدخل القومى الأراضى المرهونة للبنوك العقارية التى للأجانب مصلحة مالية فيها . فقد لوحظ فى أعوام الرواج التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة أن مساحة الأراضى المرهونة للبنك العقارى المصرى — وحده — قد تضاعفت . ففى عام ١٩٤٥ بلغت مساحتها ١٠٣٧٣٧ فداناً مرهونة فى مقابل ديون قدرها ٢١٦٤٤٦٨ ر.جنيها وفى عام ١٩٤٦ هبطت مساحتها الى ٩٥٨٦٣ فداناً مرهونة فى مقابل ديون قدرها ١٩٣٠٨٨٦ ر.جنيها وفى عام ١٩٤٧ بلغت مساحتها ٨٨٢١٢ فداناً مرهونة فى مقابل ديون قدرها ١٧٠٧٥١٤ ر.جنيها .

النتائج المترتبة على مأساة الدخل القومي

١ - النتائج الإنسانية . ب - النتائج الاقتصادية .

ج - النتائج الاجتماعية والسياسية .

على أى وجه قلبت الإحصائيات الزراعية عن الزراعة في مصر يتضح منها أن ما يخص الفرد الواحد من المشتغلين بالزراعة لا يزيد إطلاقاً عن نصف فدان فقد سبق أن ذكرنا أن ملاك الأراضي الزراعية طبقاً لإحصاء ١٩٥٠ - يبلغ عددهم ٢٦٦١٠٣٧٦٠ .

كما سبق أن ذكرنا أن إحصاء ١٩٤٧ يقرر أن المشتغلين بالزراعة - بين مالك ومستأجر وعامل زراعى بالأجرة - يبلغ عددهم ٣٧٩٠٠٠٠٠ . يعمل كل منهم زوجة وطفلاً أو طفلة أقل من خمس سنوات فيكون مجموع الذين يعيشون على الزراعة - على أقل تقدير - أحد عشر مليوناً من المصريين إذا استبعدنا من ينتسبون إلى أسر الملاك الذين تمكنهم مواردهم من اتسام قدر من التعليم أو التدريب الحرفي يؤهلهم لشغل إحدى وظائف الدولة أو احترام إحدى المهن الحرة . أو من أغرتهم أرباح العمل في الصناعة على هجر القرية والاقامة في المدن وبذلك انقطعت أو كادت صلة هؤلاء بالعمل في الزراعة .

وقد علمنا أن إحصاء ١٩٥٠ يقرر أن الأراضي المزروعة في مصر تبلغ مساحتها ٩٦٢٠٩٦٢ هـ فداناً أى نحو ستة ملايين إذا وزعت على مجموع المشتغلين بالزراعة - بين ملاك ومستأجرين وعامل بالأجرة ومن يعملون - لما نال كل منهم أكثر من نصف فدان .

وإذا نظرنا إلى المأساة من زاوية أخرى ... إذا نظرنا إلى الملاك الذين يملكون فداناً فأقل وهم طبقاً لإحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم ٢٦٦١٠٣٧٦٠ أى نحو المليونين أى أنهم الغالبية العظمى من مجموع الملاك لو وجدنا أن

متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤٠ في المئة من القدان أى أقل من نصف القدان .

ومأساة الدخل القومي في مصر تبدو واضحة تثير اهتمام المفكرين المصريين الأحرار في العهد الجديد . بل تثير دعرهم فإن هذه الطوائف من المشتغلين بالزراعة يقرر احصاء ١٩٤٧ بشأنهم أنهم موزعون على الوجه الآتى :

أولاً — الزراع بالأجرة عددهم يبلغ ١٣٩٣٠٠٠٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو أربعة ملايين مصرى ومصرية .

ثانياً — المستأجرون لأراضى غيرهم يبلغ عددهم ٦٧٨٠٠٠٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو مليونى مصرى .

ثالثاً — مزارعون يساعدون ذويهم ويبلغ عددهم ١٠١٧٤٠٠٠٠ .

رابعاً — ملاك الأراضى الزراعية الذين يملكون قدانا فأقل وهم طبقاً لاحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم — كما سبق أن ذكرنا — ١٩٨١٣٣٩ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو ستة ملايين مصرى ومصرية ومن بين هذا العدد نسبة مكررة . أى أن الأسرة الواحدة قد تجمع بين زوج وزوجة من الملاك أو بين أب وابن من الملاك ، كما أن من بين هذا العدد نسبة احصيت بين الملاك واحصيت بين المستأجرين فيكون مجموع هذه الطوائف الثلاث نحو أحد عشر مليوناً من المصريين والمصريات (١) .

(١) ذهب رأى الى أن طبقة الملاك الذين يعيشون في الريف ويعتمدون في دخلهم على زراعة ارضهم بأنفسهم تكون ممن لا تزيد ملكية كل منهم عن خمسة أفدنة (الأستاذ محمد عبد الحميد السكرى — دخل الفلاح المصرى من الزراعة في سنة ١٩٢٧ — مجلة « مصر المعاصرة » يناير ١٩٥٢) ولما كان من يملكون من قدان لخمسة أفدنة يبلغ عددهم ٦١٨٠٨٦٠ في احصاء ١٩٥٠ يعولون مثل هذا العدد لضعفه لأن نسبة كبيرة من هذه الطبقة تحاول جاهدة ان ترسل بعض ابنائها لتلقى العلم خارج القرية كما ان نسبة أخرى منها مكررة لأن الأسرة الواحدة قد تجمع بين مالكين أو بين مالك ومستأجر فيكون مجموع من يعيشون على الزراعة من هذه الطبقة مليوناً ويكون مجموع الذين يعيشون على الزراعة أحد عشر مليوناً أى بنسبة ٥٥ في المئة من مجموع الشعب المصرى كما قدمنا فى صدر هذا البحث .

هذا العدد الضخم من المواطنين وهو أكثر من نصف الشعب المضرى يعاني نتائج دامية لمأساة الدخل القومى بل يعيش مأساة الدخل القومى بثقافته وجموده وانحطاط مستوى دخل المشتغلين بالزراعة منه وسوء توزيع هذا الدخل من الزراعة على المشتغلين بها .

١ - النتائج الإنسانية

لاحظ الإحصائيون المصريون عقب احصاء عام ١٩٢٧ أن « الأرض ليست مورد رزق المشتغلين بالأعمال الزراعية فقط بل هم ونسائهم وأطفالهم ومن يعملون غير هؤلاء ممن يقدرّون بحوالى تسعة ملايين من الأنفس فإن الفرد الواحد في الريف يعيش على أقل من الفدان بكثير لأن الزمام المزروع يبلغ حوالى الخمسة ملايين فدان ونصف» (١) ولوأنهم فطنوا الى أن الزمام المزروع لا يملكه - جميعه - المصريون وحدهم وإنما يملك الأجانب نحو ثلث مليون فدان منه وهم لا يشتغلون بالزراعة كما يشتغل المصريون لانتهوا معنا الى أن المشتغلين بالزراعة من المصريين لا يعيش الواحد منهم على أكثر من نصف فدان. وهذه الملايين الأحد عشر من المصريين الذين يعيشون فعلا على الزراعة سواء عن طريق الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان أو عن طريق الاشتغال بالأجرة لدى الغير تعاني أهوال مستوى منحل للمعيشة جدير بكل عناية المفكرين الأحرار في العهد الجديد .

فالعامل الزراعى في مصر يتقاضى الآن أجرا يوميا يتراوح بين عشرة قروش وخمسة عشر قرشا وهو لا يشتغل في العام أكثر من مائتى يوم (٢) كما أن متوسط عدد الأشخاص الذين يعملهم لا يقل عن شخصين يوزع

(١) الدكتور السيد ضبرى - المرجع السابق - ص ١٢٣. طبعة ١٩٢٥

(٢) قامت مصلحة الفلاح عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بدراسات في مائة قرية

وثمانية تبين منها أن متوسط أيام العمل للعامل الزراعى هو ١٢٠ يوما جريدة « المصرى » بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٢ .

وقد نصت المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى على أن يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير من الملاك والعمال الزراعيين .

عليهم ذلك الأجر الحقيقى . أى أن هناك نحو ستة ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من خمسة وعشرين مليماً فى اليوم (١) .

وهؤلاء العمال الزراعيون ومن يعملون ليسوا أنشواً المواطنين حالة فهناك الطائفة الأخرى من المواطنين الذين سبقت الإشارة إليهم وهم ملاك الأراضى الزراعية التى تقدر مساحتها بفدان فأقل بمتوسط لا يزيد عن ٤٠ فى المئة من الفدان لكل منهم — وهم طبقاً لإحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم ١٩٩٨١٣٣٩ ومن يعملون فيقدر مجموعهم بنحو خمسة ملايين مصرى ومصرية . هذه الطائفة لا تقل تعاسة عن العمال الزراعيين لأن العامل الزراعى يشتغل بأجر مائتى يوم فى العام يتقاضى عنها مبلغاً يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيهاً فى العام بينما المالك يزرع أربعين فى المئة من الفدان لا يسكن أن تغل له هذه القطعة من الأرض فى أحسن الظروف أكثر من خمسة عشر جنيهاً فى العام بعد استبعاد التكاليف الزراعية مع العلم بأن هذا المزارع المالك يشتغل فى الأرض بلا مقابل مع أفراد أسرته .

هذه الملايين الأحد عشر من المصريين ، نصف الشعب المصرى ، بسبب هذه الظروف التعسة التى تحيط بالدخل القومى تعيش فى مستوى انشائى منخفض . بل أن الدقة فى التعبير تقتضى أن نقرر أنها تعيش فى مستوى أقل من مستوى الآدميين وأقل من مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية فى مصر .

وليس فى هذا أقل مغالة فإن مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من مواشى الفلاح الفقير فى العام لا يقل عن ثلاثين جنيهاً يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

١٢٠٠	أجارة نصف فدان برسيم
٥٠٠	أجارة ثلث فدان برسيم جراوة (بين زراعة الأذرة والقطن)
٥٠٠	ثمن خمسة أحمال تبين أبيض
٥٠٠	ثمن أردب عقيق أو أردب كسب
٥٠٠	عفش زراعة فدان أذرة
٣٢٠٠	مجموع تكاليف الماشية الواحدة

(١) قدرت الإدارة الاقتصادية بالأمم المتحدة متوسط أجر العامل الزراعى السنوى فى مصر بتسعة عشر جنيهاً .

أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تتكلف ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه واحد عشر مليون مضرى يعيشون من العمل في الزراعة فقد تبين لنا أن الفلاح المصرى لا يكسب في العام أكثر من ثلاثين جنيها على أساس عمله مائتى يوم بأجر يومى اقضاه خمسة عشر قرشا وأن ذلك الفلاح يعول — على الأقل — زوجة وطفلا أو طفلة أقل من خمس سنوات أى أقل من السن التى يبدأ فيها الطفل في الارتزاق فلا ينال الواحد أكثر من ألف قرش في العام . وقد يمترض على هذا الكلام بأن الفلاح المصرى يستفيد من لبن ماشيته ومن نتاجها ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية فإن لبن البقرة المصرية يستنفده ابنها الرضيع الذى اذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته أى عند انقطاع اللبن فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيها كما أن أقصى ما يمكن أن يستفيدة الفلاح المصرى من جاموسته أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بشن لا يمكن أن يتجاوز سبعة جنيها وأن ينتفع بلبنها في تحويله الى مسلى لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما ستة عشر جنيها والى ملء « بلاصين » من العجين لا يتجاوز ثمنهما خمسة جنيها .

ومن ذلك يتضح أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يناله آدمى العامل في أرض مصر ^(١) فلا يمكن ادخال ايراد هذه الماشية السعيدة في حساب رزق هذا الفلاح .

بل هناك أكثر من ذلك . . . هناك البهائم التى لا تعطى للفلاح المصرى لا لبنا ولا مسليا ولا جينا ولا « مشا » ومع ذلك فهى تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس الفلاح . هناك الحمير التى تكاد لا يقيد مالكها الفلاح الا في نقل الأتربة أو اتخاذها كمطية لمسافات قريبة فمتوسط تكاليف الحمار عند الفلاح المصرى الفقير في العام لا يقل عن اثنى عشر جنيها يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

(١) عبد الغنى غنام « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٢٢٣

قرش	
٥٠٠	اجارة خمس فدان برسيم
١٥٠	ثمن حمل ونصف حمل تبين
٥٠٠	ثمن أردب فول
١٠٠	أردب ردة

١٢٥٠ مجموع تكاليف الحمار الواحد في العام

وإذا استبعدنا الجانب «الانسانى» الذى ينفر من وضع احد عشر مليون مواطن في مستوى أدنى من مستوى المواشى والبهائم في نفس الوطن الواحد فان للطبيعة البشرية حقا في حد أدنى لكمية الغذاء ونوعه .

فقد قرر الإخصائيون في علم غذاء الجماعات أن الوحدة الغذائية اليومية للرجل البالغ في الطبقات الفقيرة كالعمال تتكون من ٦٠٠ جرام من الخبز البلدى و ١٥٠ جراما من اللحم البقرى و ٢٠٠ جرام من اللبن و ١٥٠ جراما من الخضضر بما فيه البصل و ٧٥ جراما من الأرز و ٧٥ جراما من العدس أو الفول و ٧٥ جراما من المسلى و ٣٠ جراما من السكر و ٣٠ جراما من الملح و ٢٥ جراما من القلقل وهذا الغذاء يحتوى على حوالى ٣٠٠٠ كالورى (١) .

وكان ثمن هذه الوحدات الغذائية في أوائل الحرب العالمية الأخيرة يقدر بثمانية وعشرين مليما وهو يقدر الآن بستين مليما .

وهذا التقدير قد بنى على أساس ارتفاع الأسعار في أوائل الحرب الأخيرة ولذلك فهو لا يتناقض مع تقدير اخصائى آخر قرر في أوائل عام ١٩٣٩ أن أقل مبلغ لازم لغذاء شخص بالغ يعيش في أسرة هو

(١) الدكتور حسن كمال : بحث عن « غذاء الجماعة » - مجلة

« المقتطف » مايو ١٩٤٠ .

١٩ مليما في اليوم أى ٦٩٣ قرشا في السنة^(١) . وقد وصل هذا الرقم الآن الى ستين مليما في اليوم . أى اثنين وعشرين جنيها في السنة . وقد رأينا أن هذا المبلغ هو ايراد اسرة كاملة مكونة من ثلاثة أفراد في السنة .

وهذه الاحصائيات التي ذكرناها عن موارد الفلاح المصرى قد روعى فيها التوسع ومع ذلك فهي لا تكفى — كما رأينا — لما تحتته الضرورة القصوى من غذائه وغذاء اسرته . أما الاحصائيات الأخرى التي لا تكفى باعطاء الحد الأدنى من الغذاء الضرورى فأنها لا تكفى بالجنيشات العشرين التي تكون كل موارد نحو اربع ملايين أسرة من أسر الفلاحين المصريين التي تكون كل أسرة منها من ثلاثة أشخاص على الأقل بل تحدد مبلغا يقرب من ضعف هذا المورد سنويا كأقل ما يكفى لحياة أسرة الفلاح وتوزيعها على الأوجه الضرورية الآتية :

ثمن زيت للطبخ وبعض خضروات تكميلية غير الخضروات التي يحصل عليها من الحقل ولحم — أحيانا — وسكر وشاى .

ثمن غاز للمصباح وتكاليف التجديد في الأدوات المنزلية كالقفال والصحاف أو ما تحتاج اليه الجاموسة أو ما يحتاج اليه الحمار من غليق أثناء الصيف .

ثمن ملابس جديدة كجلابيب للفلاح أو ثوب لزوجته أو ابنته بمناسبة العيد .

مصاريف بسبب المرض أو سداد الغرامات التي يحكم بها .
مصاريف استثنائية — وهذا البند الأخير وهو الوحيد الذي يمكن أن يقتصد منه — يتضمن نفقات الختان أو الجنازات لسبب وفاة أحد أفراد الأسرة أو الزواج أو المهر وأحيانا لا تكفى موارد الأسرة لتغطية هذه المصاريف^(٢) .

(١) Wendel Cleland — البحث السابق مشيرا الى تقدير الدكتور

William Wilson ص ٤٦٧ .

(٢) Henri Habib Ayrout : Fellahs, p. 72.

وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥١ في فبراير ١٩٥١ بدراسة عن نفقات المعيشة وتولى الأخصائيون الزراعيون والمفتشون بالمراكز الاجتماعية وموظفو مصلحة العمل والتعاون دراسة حالة مائة وسبع أسر من أسر العمال الزراعيين وقصروا الدراسة على الأسر المكونة من خمسة أشخاص مع مراعاة أن تكون الدراسة خاصة بعمال الزراعة الذين لا يملكون ولا يستأجرون أرضا فاتفق أن متوسط ما تنفقه أسرة العامل الزراعى في الشهر ٥٩٤ر١ قرشا وقد رأت الوزارة أن تستعين — زيادة في الاحتياط — بأراء مفتشى مصلحة الفلاح لاتصالهم بأهل المناطق التى يعملون بها فاتفق أن متوسط ما تنفقه أسرة العامل الزراعى بما فى ذلك المسكن ٥٥٢ قرشا . أى أن متوسط ما يخص الفرد من هذه النفقات مائة وثمانون قرشا شهريا أى ستة قروش فى اليوم وهو ضعف ما يناله فعلا ملايين من أسر هؤلاء العمال الزراعيين لأن متوسط أجر العامل الزراعى — كما سبق أن ذكرنا — يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيها فى العام أى أن متوسط أجره الشهري يبلغ نحو مائتى قرش وهو يعول اثنين من أفراد أسرته على الأقل فلا ينال كل منهم أكثر من سبعين قرشا شهريا ولا ينال كل منهم يوميا أكثر من خمسة وعشرين مليما ^(١)

وقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون أن الكثير من أسر العمال الزراعيين يتعاون أفرادها على مواجهة تكاليفها وتبينوا أن نسبة دخل رب الأسرة الى دخول باقى الأفراد هى ٢ الى ١ تقريبا أى أن متوسط ما يجب أن يساهم به فى نفقات الأسرة — على أساس أن هذا المتوسط هو ٥٩٤ر١ قرشا — شهريا يساوى نحو ضعف ما يكسبه .

ب — التناجح الصحية

ولقد ترتب على هذا المستوى المنحط من المعيشة .

« أولا — أن الأحوال الصحية فى القطر المصرى عامة تعتبر أسوأ

(١) قدرت الإدارة الاقتصادية بالأمم المتحدة متوسط أجر العامل الزراعى سنويا فى مصر بتسعة عشر جنيها ومتوسط أجر العامل الصناعى باثنين وأربعين جنيها .

الأحوال بالقياس الى كافة الأمم المتقدمة في القارات الخمس حتى تلك التي تشبهها أو دونها في نسبة المتعلمين .

ثانياً — أن الأحوال الصحية في الريف الذي تسكنه أغلبية المصريين ليست سيئة فحسب بل أنها تسير من سيء الى أسوأ ^(١) .

وقد دلت الإحصائيات الصحية على ظاهرة خطيرة يتخذها الإحصائيون في علم الصحة عادة دليلاً على تقدم الحالة الصحية في دولة ما أو على تدهورها وهذه الظاهرة هي الزيادة المخيفة في نسبة وفيات الأطفال الى المواليد الأحياء . فقد كانت النسبة في وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة في أحصاء ١٩٣٨ الى المواليد أحياء ١٥١ في الألف وارتفعت في أحصاء ١٩٣٣ الى ١٦٢ في الألف وظلت النسبة تتأرجح بين ١٥٠ في أحصاء ١٩٤١ و ١٦٨ في أحصاء ١٩٤٢ و ١٦٠ في أحصاء ١٩٤٣ و ١٥٢ في أحصاء ١٩٤٤ و ١٥٣ في أحصاء ١٩٤٥ و ١٤١ في أحصاء ١٩٤٦ و ١٣٤ في أحصاء ١٩٤٧ و ١٢٦ في أحصاء ١٩٤٨ و ١١٥ في أحصاء ١٩٤٩ فهي لا تزال نسبة مرتفعة ارتفاعاً مشيناً بحالة مصر الصحية اذا قورنت بحالة غيرها .

ويكفى لابرار سوء الحالة الصحية أن نذكر أن نسبة الوفيات في الألف من مجموع سكان مصر في أحصاء ١٩٤٣ قد بلغت ٢٨٣ كما بلغت ٢٨٦ في أحصاء ١٩٤٥ و ٢٥٩ في أحصاء ١٩٤٦ و ٢١٤ في أحصاء ١٩٤٨ و ٢٠٥ في أحصاء ١٩٤٩ بينما هذه النسبة — عن نفس السنة — لم تتجاوز في فرنسا ١٦٤ وفي ألمانيا ١٢٤ وفي إيطاليا ١٤٢ وفي بلجيكا ١٣٥ وفي هولنده ١٠١ وفي بلغاريا ١٤٢ وفي اسبانيا ١٣٢ وفي السويد ١٠١ وفي سويسرا ١١ بل أنها لم تصل قط الى هذه النسبة المروعة التي وصلت اليها في مصر أي الى ٢٨٣ في الألف من مجموع السكان في أي دولة من دول العالم وأقصى ما وصلت اليه هو ٢٣٣ في المكسيك عام ١٩٤٠ ثم هبطت النسبة هناك الى ٢١٣ عام ١٩٤٣ كما وصلت الى

(١) الدكتور عبد الواحد البوكيل — من بحث عن « الصورة القاتمة لحالة مصر الصحية » مجلة « المقتطف » عدد مايو سنة ١٩٤٠ .

٢٣ في شبلي عام ١٩٣٩ ثم هبطت الى ١٩٠٩ عام ١٩٤٣ ووصلت الى ٢٢ في الهند عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ ولكننا — في مصر — لا تزال نسبة الوفيات في الألف من مجموع المصريين تكاد تصل الى ضعف وثلاثة أضعاف هذه النسبة في معظم دول العالم !

وتدل الإحصائيات الرسمية عن « الأمراض الاجتماعية » كما يسميها علماء الصحة على تدهور يقطع بأن الأحزاب المصرية التي تالت على حكم مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ قد تركت تسعين في المائة من المواطنين يعانون أهوال المرض . وأسباب هذه الأمراض « توجد عادة متغلغلة في تلافيف الفقر والجهل والعادات السيئة وكذلك في نوع العمل الذي يرتزق منه الانسان والوسط الذي يعيش فيه » ^(١) فقد بلغ عدد المرضى بالرمم الحبيبي قبيل الحرب العالمية الأخيرة ١٤ مليون ونصف مليون مصري أي تسعين في المائة من المصريين — حينذاك — وبالأناكستوما ثمانية ملايين أي نصف المصريين وبالديدان المعوية الأخرى ثمانية ملايين أي نصف المصريين ؛ عدا الأمراض التناسلية والرئوية والعقلية . وهذه المجموعة المخيفة من الأمراض هي التي جعلت الأخصائيين يقررون أننا « إذا جمعناها بعضها الى بعض مرضاً مرضاً وجدنا جبلتها زهاء ٥٠ مليوناً أي أنها تكفي لاصابة شعب من ٥٠ مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد ، فإذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص في المتوسط ثلاثة أمراض في وقت واحد . وإذا اتبعنا مايفعله الأخصائيون الأميركيون وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنهات التي تخسرهما الأمة في المجهود القومي بسبب هذه الأمراض وقدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذي يبذله الشخص السليم في السنة يساوي ١٢ جنيهها وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط إنتاجه الى النصف وهو تقدير كثير التواضع لرأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هذه الأمراض هو زهاء مائة مليون جنيه في كل عام » ^(٢) فإذا ترجمت هذه الأرقام بلغة

(١) الدكتور عبد الواحد الوكيل — المرجع السابق .

الأجور وفقرات المعيشة الحالية لبلغ ما تخسره البلاد ثلاثمائة مليون جنيه .
 أما الأمراض الأخرى أى الأمراض غير الاجتماعية فإن نسبة المصابين
 بها الى مجموع السكان لا تزال نسبة مرتفعة ارتفاعا مخيفا . كما أن
 مقارنة هذه النسبة بنسبة المصابين بها في الدول الأخرى تشير دُعر العجل
 الجديد من المفكرين الأحرار . واننى لأكتفى هنا بأن أذكر — على سبيل
 المثال — عاهة واحدة هى العمى . فقد كان عدد العمى في احصاء ١٩١٧
 يبلغ ١٥٥٠٥١١ أى بنسبة ١٢٢٣ في كل مائة ألف من مجموع السكان
 وبلغ عددهم في احصاء عام ١٩٢٧ : ١٠٩٩٣٤ أى بنسبة ٧٧٥ في كل
 مائة ألف . ومع أنه قد حدث تحسن يسير في احصاء ١٩٣٧ اذ هبط
 عددهم الى ٨٦٠٢١٨ الا أن نسبتهم الى مجموع السكان لا تزال مشينة
 لمصر اذ أن نسبة العمى في إنجلترا وويلز ٧٣ في كل مائة ألف وفي ألمانيا
 ٥٦ في كل مائة ألف بل أنها حتى في الهند لم تزد في احصاء عام ١٩٢١
 عن ١٥٢ في المائة ألف . وقد لاحظ الاخصائيون في الاحصاء بمصر أن
 « اصابات العمى والعور تزيد بعد الطفولة بنسبة واضحة ، ولا نزاع في
 أن هناك بعض العوامل التي تساعد على ارتفاع نسبة هاتين العاهتين ،
 فكثره الذباب لعدم العناية بوسائل النظافة تسبب انتشار الرمد الصديدي ،
 والجو المشبع بالأتربة يؤذى العيون السليمة بسرعة عظيمة ، ويأتى بعد
 ذلك اهمال العلاج حتى يصل المرض الى حد العاهة » (١) .

ولا تزال نسبة ذوى العاهات على العموم بين عمى وعور وضعف
 وبكم وضعفاء القوى العقلية مرتفعة ارتفاعا يستلقت النظر وان بداتحسن
 بسيط في الاحصائيات الأخيرة اذ بلغ مجموع عدد ذوى العاهات في
 احصاء عام ١٩١٧ — ٧١٧ و٥٨٧ وهبط في احصاء عام ١٩٢٧ الى ١٢٣ و٤٠٦
 ثم هبط بالتالى في احصاء عام ١٩٣٧ الى ٣٦٩ و٣٣٩ ، ورغم هذا التحسن
 فلا يزال نحو ثلث مليون مصرى مصابا بعاهة كان يمكن تلافيها —
 ولا شك — لو عولجت مأساة الدخل القومى علاجاً عصبياً .

(١) الدكتور السيد صبرى — المرجع السابق ص ١٩٣ .

ج - النتائج الثقافية

ولقد ترتب على مأساة الدخل القومي في مصر وإهمال تذيير موارد جديدة لميزانية الدولة والخضوع لخرافة أن مصر قطر زراعي لا يستطيع أن يعيش الا على الزراعة كأهم مورد من موارد دخله القومي العام والسماح للسياسة الاستعمارية بصرف السواد الأعظم من المصريين عن أبواب المدارس وتركهم يعيشون عيشة أحمق من مستوى البهائم كما رأينا - ترتب على ذلك كله أن نسبة المتعلمين بين المصريين - رغم النهضة العلمية التي بدت آثارها منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ واستثار المصريين بأمر التعليم العام الذي نزل يتحكم فيه المستعمر عشرات الأعوام - لا تزال أقل بمراحل من نسبة المتعلمين من الأجانب المقيمين في مصر . فقد ثبت من تحليل احصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين رعايا الحكومة المحلية ممن يبلغ عمرهم خمس سنوات فأكثر لا تتعدى ١٢٦ في الألف بينما هذه النسبة تصل بين الأجانب المقيمين بمصر الى ٧٩٩ في الألف من مجموع هؤلاء الأجانب . ولا يخطر ببال القاريء أن المقصود بالأجانب في هذا التحليل هم الأوروبيون بل أن وصف الأجنبي ينصرف الى كل من ليس مصرياً .

وقد تحسنت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين المصريين فارتفعت في احصاء ١٩٣٧ الى ١٧٨ أي أن عدد المصريين ممن يبلغون خمس سنوات فأكثر ويلمون بالقراءة والكتابة قد بلغ عامئذ ١٨١١٨٧١ ومع ذلك فقد ظل ٥٤٧٦١٢ من المواطنين أميين ونسبتهم ٨٢٢ في الألف وهي نسبة مشينة لأن النسبة بين السوريين المقيمين في مصر لم تتجاوز عامئذ ٣٠٦ في الألف ولم تتجاوز بين الفلسطينيين ٣٧٨ في الألف ولم تتجاوز بين الإيرانيين ٢٨٠ في الألف وبين الأتراك ٢٧٩ في الألف وبين اليونان ٢٠٢ في الألف وبين الإيطاليين ١٦٩ في الألف .

واضطرد التحسن قليلاً - ففي السنة الدراسية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بلغ مجموع عدد التلاميذ المصريين في مختلف المدارس ٣٣٦٠٣٣٧

طالباً أى أن أكثر من مليون وثلاث مليون مصرى يتلقون العلم فى مختلف معاهده .

وبسبب هذا الوضع الذى جرد المصريين من السلاح العلفى الذى يمكنهم من الكفاح فى سبيل الحياة الحرة الكريمة ارتضت غالبية الشبان المصريين من حملة الشهادات قبول الحياة داخل مكاتب الوزارات والمصالح الحكومية فى مقابل مرتب ثابت تافه . وهى حياة ذليلة راكدة تقتل روح الابتكار فى الشاب . ويكفى أن يعلم القارىء أن نسبة الذين يشغلون هذه الوظائف الحكومية الى مجموع حملة الشهادات على اختلاف انواعها بين ابتدائية وثانوية وعالية قد بلغت ٣٨٤ فى الألف فاذا استبعدنا المحامين والأطباء الذين لا يعملون فى الحكومة من حملة الشهادات لوجدنا أن الأغلبية الساحقة منهم تطرق باب الوظائف الحكومية وتغلق بمجرد دخولها عقولها أمام كل تفكير فى كفاح أشرف وحياة أرفع وورق أرغد .

واستغل الأجانب المقيمون فى مصر هذا النقص الرئيسى فى تكوين سواد الشعب فزاولوا الأعمال التى تدر الربح الوفير . ولذلك تجد أن نسبة المشتغلين بالتجارة بين المصريين فى احصاء ١٩٢٧ — لا تعدو ٣٦ فى الألف لمجموع المصريين بينما هى بين الأجانب تصل الى ١٥٥ فى الألف لمجموع الأجانب أى أكثر من أربعة أضعاف نسبة المصريين وقد بلغ عدد العاطلين من المصريين الذين يعملون فى مختلف الصناعات ١١٩ ٥٩١ أى أكثر من نصف المليون بينما بلغ عدد غير المشتغلين أى الذين لا يساهمون بجهد إيجابى فى الانتاج القومى العام ١٠٢٥ ١٠٥٧ و يبلغ غير المشتغلين من حملة الشهادات ٨٣٩٦ أى بنسبة ١١٩ فى الألف الى مجموع حملة الشهادات عامئذ . وهى نسبة مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً . ومن المؤلم أن نجد حملة الشهادات من المصريين منصرفين عن الأعمال التى تدر ربحاً وقيراً على الأجانب . ففى صناعة استخراج المعادن مثلاً لا نجد — فى احصاء ١٩٢٧ — واحداً من حملة الشهادات العالية المصرية يعمل بها ! وفى الزراعة — وهى الى اليوم أساس حياتنا الاقتصادية — لا نجد من المشتغلين بها من حملة

الشهادات الـ ٤٩ في الألف . وفي « الصناعات التحويلية » — وهو التعبير الذي يطلقه الإحصائيون في الإحصاء على نحو ثمانى عشرة صناعة مختلفة كصناعة الأطعمة النباتية والحيوانية والسجائر والصناعات الكيماوية وتجهيز مواد البناء وتشبيد المباني ووسائل النقل وتوليد النور والحرارة والمياه وتجهيز المعادن والأشغال الخشبية والأثاث والجلود والنسيج والملابس والورق والطبع وتهيئة المجوهرات والنقائس ، وهى جميعها صناعات كان يزاولها المصريون بنجاح عظيم قبل الاحتلال الانجليزى كما رأينا فى المقدمة عند الإشارة الى تقرير لورد كرومر — نجد أن نسبة المشتغلين بها بين المصريين قد هبطت الى ٤٤ فى الألف لمجموع المصريين بينما هى بين الأجانب تصل الى ١٠٥ فى الألف . أى الى أكثر من ضعف النسبة بين المصريين .

وعلى العموم نجد أن نسبة المشتغلين بمختلف الصناعات — بما فيها الزراعة — بين الأجانب بلغت ٦١٥ فى الألف لمجموع الأجانب بينما هى لم تزد بين المصريين عن ٤٧٩ فى الألف لمجموع المصريين .

وقد تطورت هذه النتائج الثقافية تطورا طفيفا بعد ذلك . فبدأ المصريون يهتمون اهتماما أكبر بالصناعة ويتجهون بثقافتهم نحو هذا الاتجاه . ولكن هذا الاهتمام لا يزال يتعثر ، متأثرا بأثقال الماضى . فقد بلغ عدد المصانع فى إحصاء ١٩٣٧ على اختلاف أنواعها ٩٢٦٢١ مصنعا فى القطر المصرى وبلغ عدد أصحاب هذه المصانع من المصريين ٨٩٠٣٣ أى أن عدد أصحاب المصانع الأجانب ٢٩٨٨ فقط . ولكن المشاهد أن المصانع الأجنبية — فى معظم الحالات — هى المصانع التى تسندها رؤوس أموال أقوى — وتدعمها نظم أكثر ثباتا واستقرارا . كما بلغ عدد المستخدمين المصريين فى هذه المصانع ٢٥٩٨٨١ وعدد الأجانب ١٣٥٨٦ فقط . ولكن المشاهد أن الأجانب — فى معظم الحالات — يشغلون المراكز الهامة ويتقاضون المرتبات الأعلى .

د - النتائج الاجتماعية والسياسية

ومن النتائج المترتبة على مأساة الدخول القومي تفشى الاجرام وخاصة ذلك النوع من الاجرام الذى يصدر أما عن العوز وأما عن الجهل وبقاء الملايين من المواطنين فى حالة شبه بدائية .

ففى السنة القضائية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - بلغ عدد الجنايات التى ارتكبت ٨١٧٥ وفى سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ زاد عددها الى ٨٥٧٩ وفى سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وصل عددها الى ٩١٦٨ وفى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ارتفع عددها الى ١١١٦٠ وفى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغ عددها ١٠٤١٧ جناية .

ونسبة جنایات السرقة والرشوة والاختلاس نسبة مرتفعة بين هذه الجنایات والكثير من هذه الجنایات يرتكب بسبب انحطاط متوسط دخل المواطن . ففى السنة القضائية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغ عدد جنایات السرقة بأنواعها ١٩٦٧ جناية وبلغت جنایات الرشوة ١٢ وجنايات الاختلاس ١٤ أى أن نسبة جنایات السرقة والرشوة والاختلاس تبلغ خمس مجموع الجنایات التى ارتكبت طيلة السنة .

والزيادة المضطردة فى عدد الجنایات مشاهدة أيضا فى عدد الجنح ففى السنة القضائية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بلغ عددها ٢٦٦٧٨٨ فارتفع فى السنة القضائية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ الى ٢٨٢٣٤٨ جنحة ثم ارتفع فى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ الى ٣٣٩٧٠٤ جنحة وارتفع فى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الى ٣٧٠٢٧٢ جنحة .

ونسبة جنح السرقة الى مجموع الجنح مرتفعة هى الأخرى وهى تكاد تبلغ خمس هذا المجموع لأنها فى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغت ٧٩٦٧٨ جنحة سرقة .

وهذه النسبة ظاهرة اجتماعية تثير هى الأخرى دعر المفكرين فى العهد الجديد ، لأننا بينما أرسلنا الى معاهد العلم المختلفة ١٩٤٩ ١٩٧٩ مصرنا

ومصرية عام ١٩٤٣ دفعنا الى حضيض الاجرام في نفس العام ٣٦٧ر٢٧٥
مصريا ومصرية هم مجموع من ارتكبوا الجنايات والجنح عامئذ . وبينما
أرسلنا الى معاهد العلم المختلفة ٨٧٤ر٤٣٠ مصريا ومصرية عام ١٩٤٦
دفعنا الى حضيض الاجرام في نفس العام ٦٨٩ر٣٨٠ مصريا ومصرية هم
مجموع من ارتكبوا الجنايات والجنح عامئذ .

وهذا المتوسط المنحط لدخل المواطن المصرى قد لعب دورا خطيرا في
حياتنا السياسية ، لأن المواطن الذى يعيش حياة الذل والتعاسة
وتتناهب طائفة من الأمراض تهدد كيانه وتضعف حالته المعنوية والذى
لم ينل من التعليم حظا ، هذا المواطن المتصلق بالأرض التى يسلكها غيره
أصبح آلة مسيرة فى أيدي كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب
«العصبيات» من ذوى النفوذ فى الدوائر الانتخابية وأصبح كيانه السياسى
— الذى كان مفروضا فى نظام ديموقراطى أن يكون كيانا حرا كريما —
رهن مشيئة غيره ، يوجهونه لا وفق المصلحة المصرية العامة أو مصلحة
الغالبية العظمى من المصريين التى ينتسب اليها ذلك المواطن بل وفق
مصالح قلة من محترفى السياسة وهم فى الغالب اما من كبار الملاك أو ممن
انسجمت مصالحهم مع مصالح كبار الملاك .

ولقد ترتب على ذلك كله أن أحسن العمال الزراعيين وأصحاب
الملكيات الزراعية الصغيرة التى يبلغ متوسطها ٤٠ فى المئة من القدان ويبلغ
عدددهم نحو اربعة ملايين انهم لا مصلحة لهم فى هذا النظام الديموقراطى
النيابى الذى طبق فى مصر منذ عام ١٩٢٤ فلم يشتركوا فى الانتخابات
لمجلس البرلمان اشتراكا أساسه الايمان بأنهم يساهمون فى اختيار ممثليهم
الذين يراقبون حكاهم بل كانوا يساقون الى صناديق الانتخاب رهبة
من كبار ملاك الأراضى الزراعية . كما ترتب على ذلك أن أحسن المتعلمون
من هيئة الناخبين أن عملية الانتخاب بأكملها لا تستهدف مصلحة مصرية
عامة بل مصلحة خاصة فتخلقوا عن الانتخاب .

ولذلك اثبتت الاحصائيات أن عدد الناخبين الذين اشتركوا فى

انتخابات ١٩٢٦ لم يتجاوز ٢٦٤ر١٣٥١ وكانوا يمثلون ٦٣ في المئة من مجموع عدد الناخبين وأن عدد الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات ١٩٢٩ لم يتجاوز ٢٦٢ر١٠٠٠ وكانوا يمثلون ٦٤ في المئة من مجموع الناخبين . وان عدد الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات ١٩٣٦ لم يتجاوز ٢٣٠ر٢٦١ وكانوا يمثلون ٥٩ في المئة من مجموع الناخبين وان عدد الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات ١٩٣٨ لم يتجاوز ٨٩٣ر٧٧٩ وكانوا يمثلون ٥٩ في المئة من مجموع الناخبين وظل ٣٧ في المئة و ٣٦ في المئة و ٥٩ في المئة و ٥٩ في المئة من مجموع الناخبين على التوالي في تلك الانتخابات بمنأى عن اختيار ممثلى الشعب (١) .

(١) الدكتور السيد صبرى - « مبادئ القانون الدستوري » .

وسائل زيادة الدخل القومي

١ - زيادة الأراضي الصالحة للزراعة

قدّرت إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة بمصر لعام ١٩٤٥ بمبلغ مليار ومائتي مليون من الجنيهات وقد ذكرنا في صدر البحث أن مساحة الأراضي الداخلة في الزمام ولم تزرع - بما فيها بحيرات شمال الدلتا : البرلس والمنزلة وادكو - والتي يجمع الاختصاصيون على وجوب تعفيفها تبلغ مليون ونصف المليون من الأفدنة ، فمساحة هذه البحيرات تبلغ أربعمائة ألف فدان ومساحة باقى حياض الوجه القبلى التى لم تستفد بعد من نظام الري الصيفى تبلغ نحو ٦٧٦.٠٠٠ فدان فيكون مجموع هذه المساحة مليونين من الأفدنة داخلة في صميم وادى النيل ولكنها متخلفة عن ركب الدخل القومى لسببين :

أولهما - حاجتها الى نظام دائم للرى والصرف

ثانيهما - حاجتها الى الاصلاح

أما الرى فمن المتفق عليه أن متوسط الايراد الحالى للنيل في سنة متوسطة من أول فبراير الى آخر يوليو من كل عام يبلغ ٢٢.٩ مليارا من أمتار الماء المكعبة منها ١٥.٤ مليارا من النهر الطبيعى والباقي وقدره ٧.٥ مليارا قيمة المخزون في اسوان وجبل الأولياء (١) .

وهذه المليارات الثلاثة والعشرون من أمتار الماء المكعبة تكفى لرى ستة ملايين من الأفدنة ربا صيفيا وريفيض من هذه المليارات فائض يصل الى البحر عن طريق فرعى دمياط ورشيد كما تلقى الى البحر طلميات

(١) « حوض النيل » المجلد السابع نقلا عن تقرير وزارة الاشغال عن مشروعات الري الكبرى مجلة المهندسين سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٩ .

الصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء سنويا بنحو خمسة مليارات ونصف مليار من الأمتار المكعبة منها جزء يلقى به ولا شك في فترة الري الصيفي .

وقد أجمع خبراء الري المصري — بعد دراسات طويلة دقيقة طوال عشرين عاما على ترعة الابراهيمية — على أن المليون فدان من أرض مصر المزروعة في حاجة الى ثلاثة مليارات من أمتار الماء المكعبة لتروى بها ريا صيفيا .

فيكون مجموع الماء الذي يحتاجه المليونان من الأفدنة المقترح اضافتها الى مساحة الأراضي المزروعة ستة مليارات من امتار الماء المكعبة لكن تروى ريا صيفيا .

ومن المسلم به أن كمية الماء الفائضة التي تقذف بها الى البحر في زمن الفيضان تبلغ نحو خمسة وعشرين مليارا من الأمتار المكعبة وهو ما يفيض عن الحاجة من مليارات الأمتار المكعبة التي تضر بأسوان والتي قدرت في عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ بثمانين مليارا وستمئة وأربعين مليونا و قدرت في عام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بمائة وستة مليارات وسبعمائة مليون وقدّر متوسط هذه الكمية بثلاثة وثمانين مليارا ومائة وخمسين مليونا من امتار الماء المكعبة .

فكيف يمكن الاحتفاظ بستة مليارات من تلك المليارات الخمس والعشرين التي تقذف بها الى البحر في زمن الفيضان لكي نستفيد من المليارات الست في زراعة مليوني فدان ؟

ان المهندسين قد أجابوا على هذا السؤال منذ أكثر من قرن . ففي أوائل القرن التاسع عشر اكتشف المهندس الفرنسي ده لاموت de la Motte منطقة وادي الريان وقد رسم لمجرى النيل خارطة بين فيها موقع وادي الريان وقد بلغ من دقة هذه الخارطة أن الجيش الانجليزي استخدمها في حملة استرجاع السودان . وأشار « ده لاموت » الى إمكان الارتفاع بوادي الريان لخرن مياه النيل وبعد ذلك ببضعة أعوام اهتم بالأمر الرحالة

« الأمريكي » كوب هو ايتهاوس Cope Whitehouse وهو الذى قرر أن ذلك الوادى هو مكان بحيرة « موريس » القديمة وهو أمر لم يثبت بطريقة تاريخية علمية صحيحة . وكان مشروع كوب هو ايتهاوس يهدف الى ثلاثة أغراض :

(أ) الحد من سرعة مياه الفيضان والتخفيف بقدر الامكان من ضغط المياه على السدود المقامة على النيل فى الوجه البحرى مما يزيل الى حد كبير المخاوف المترتبة على ارتفاع مياه الفيضان .

(ب) اقامة خزان واسع يستطيع — رغم ما ينتظر من تبخر جزء من مياهه واستعمال جزء آخر فى رى الأراضى المحيطة به — مد وادى النيل بكمية وافرة من الماء وتغذية الترع المتفرعة من النيل .

(ج) تهيئة أراض جديدة للزراعة بتغذيتها بطمى ماء النيل وتبلغ مساحة الخزان المقترح اثنا عشر ١٣٠٠٠٠ فدان على عمق ٢٠ مترا و ١٧٠٠٠٠٠ فدان على عمق ٣٠ مترا . وقدر كمية الماء التى يمكن تخزينها على الدوام به من أربعة الى خمسة مليارات من الأمتار المكعبة (١) .

وانصرف التفكير بعد ذلك الى الاستفادة من الصحراء المصرية فى تخزين مياه النيل ففى عام ١٨٩٤ تآلفت لجنة لدراسة هذه الفكرة والاتقاع بوادى الريان فى خزن تلك المياه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة من سير وليم ويلكوكس مدير عام مصلحة الرى وسين كريج أحد مديرى مصلحة المساحة المصرية اذ ذاك فذكرت فى تقريرها أنه لا يوجد على مقربة من وادى النيل من حلفا الى القاهرة منخفض يصلح لخزن مياه النيل الا وادى الريان وأشار التقرير الى أن مساحة وادى الريان تبلغ ٦٧٣ كيلو مترامربعاً وأن كمية المياه الممكن تخزينها فيه تبلغ ثمانية عشر ملياراً وسبع مائة وثلاثة وأربعين مليوناً من الأمتار المكعبة . ويلاحظ الفرق الكبير بين كمية المياه الممكن تخزينها فى تقدير « هو ايتهاوس » وتقدير هذه اللجنة . ويبعد هذا المنخفض عن وادى النيل بثلاثين كيلو مترا وهو على بعد ثلاثين كيلو مترا جنوب الفيوم

(1) John Ball — Geographical Journal, 1933.

ومائة وعشرين كيلو مترا جنوب غرب القاهرة وهو أيضا على مقربة من منخفض آخر اكتشفه ليومبور بك Liemur عام ١٨٨٧ ولا يزيد عرض وادى النيل عند أقرب نقطة من المنخفض عن عشرين كيلو مترا . وقد اقترح سيروليم ويكلو كس حفر قناة تصل النيل بوادى الريان واتجهت الفكرة الى حفر تلك القناة عند مركز بيا لا عند بنى سويف كما ظن أولا . وهذا التصميم يجعل فى الامكان مضاعفة عرض القناة التى تنقل ماء الفيضان الى الوادى الذى يصبح بمثابة خزان ثم اعادتها الى النيل بعد انتهاء الفيضان . وكانت تكاليف المشروع قد قدرت عام ١٨٩٤ بسبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ولكن هذا المشروع دُفِن لأن مستوى هذا الوادى أقل من مستوى البحر بخمسين مترا ومن مستوى مديرية الفيوم بشانين مترا . ولا يفصل مديرية الفيوم عن الوادى الا مساحة ضيقة من الأرض ولذلك خشى أن يرتفع مستوى الماء فى بحيرة قارون وأن يفسد أرض المديرية . الا أن الأبحاث التى أجريت بعد عام ١٨٩٤ قد أثبتت أن تلك المخاوف لا أساس لها وأن فكرة خزن المياه بذلك الوادى هى نوع من سمم الأمان فى وقت الفيضان ^(١) وأنه « لا خطر على إقليم الفيوم من أن تتسرب اليه المياه » و « أن وادى الريان كقيل بامداد مصر بما لا يقل عن خمسة مليارات من الأمتار المكعبة سنويا وأنه اذا اقتضت الضرورة فمن المتيسر سحب أكثر من هذا المقدار من المياه المخزونة تحت منسوب (١٩٠٠) بالمليمات وتعويضها فى السنة أو السنين التالية وأنه بفضل هذه الطلبات يمكننا أن نسد أى عجز طارىء فى أية سنة من السنين » ^(٢) .

وقد اتاحت الأبحاث والدراسات الأولى لمشروع خزن المياه بوادى الريان لخبراء الرى المصرى قولهم :

(1) Egyptian Gazette, 10 Mars 1943, et Le Progrès Egyptien, 20 Mars 1943.

(٢) المهندس احمد راغب - مجلة المهندسين - المرجع السابق .

« ولدينا الآن في مصر الوسائل الأساسية لحزن جميع المياه اللازمة لري الأراضي المصرية كلها ريا صيفيا مع الكفاية التامة : والمزبة العظمى لوجود هذين الخزانين (أسوان ووادي الريان) في أرض مصر هي أنه وإن لم يكن من السهل علي دولة معادية لمصر أن تمنع عنها مياه الأنهار المشار إليها في فصل الصيف — ففي مثل تلك الظروف تكون مصر آمنة بخزاناتها وتكون خزاناتها عند خط الاستواء عديمة الجدوى — ولعمر الحق أن وجود أعمال هندسية لموازنة المياه النيلية في تلك الأصقاع البعيدة يعد خطرا على مصر كما أشير إلى ذلك كثيرا » (١) .

ومما لا شك فيه أنه يجب الانتهاء فورا من اصلاح الأراضي الداخلة في الزمام والتي لم تزرع بعد وهي التي تقدر مساحتها بمليون ونصف مليون من الأفدنة وواجب الدولة الثاني بعد حزن المياه لا مكان رى هذه الأراضي ريا صيفيا هو اعداد مشاريع الري والصرف الخاصة بها وتنفيذها. فإن النيل يمنح مصر في كل عام متوسطا من الماء العذب يبلغ ثلاثة وثمانين مليارا من الأمطار المكعبة وهي تكفى لرى جميع الأراضي الداخلة في الزمام أما الخطوة الثانية وهي اعداد هذه الأراضي لوسائل الاستغلال أى تحويل الأراضي البور الى أراضٍ صالحة للزراعة فقد يكون من واجب الأفراد لا من واجب الدولة . وهذه النقطة وإن كانت من النقط التفضيلية في البرنامج إلا أنني لا أجد ما يمنع من الدعوة الى وجوب اشتراك الدولة في اصلاح هذه المساحة عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات التي تتألف لهذا الاصلاح أو اعفاء هذه الشركات من الضرائب لمدة معينة أو ضمان الدولة لقرض وطني يرصد للاتفاق على هذا الاصلاح .

والتقدير الفني لتكاليف الاصلاح يذهب الى أن القدان الواحد يجب أن يصرف عليه في الأعوام الثلاثة الأول على التوالي :

(١) سير. وليم. ويلكوكس — خطاب بالجمعية الجغرافية الخديوية في

عليه جنيه

١٩٧١٦ جملة مصاريف السنة الأولى قبل أن تغل الأرض أى إيراد

٣٣٣١٢ جملة مصاريف السنة الثانية بعد خصم الإيراد

٢٤٢٧ جملة مصاريف السنة الثالثة بعد خصم الإيراد

٢٥٤٥٥ جملة المصاريف لغاية نهاية السنة الثالثة (١)

وقد تضاعف هذا المبلغ بعد الحرب الأخيرة وبذلك يكون مجموع المال اللازم لإصلاح مليون ونصف مليون من الأفدنة — عدا مشاريع الري والضرف — خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ لا يصعب الحصول عليه عن طريق تأليف شركات المساهمة التى تضمن الدولة لحصلة أسهمها ربعاً معيناً . ولا شك أن هذا الضمان لن يعرض الدولة لأى خطر . لأن « الأموال المقررة » التى ستجيبها الدولة سنوياً من هذه الأراضى بعد إصلاحها سيكون أكبر غطاء لهذا الضمان .

استغلال مليونى فدان من الأراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النيل

إذا نفذ برنامج اعداد الماء الكافى لرى مليونى فدان من الأراضى الداخلة فى الزمام ريا صيفياً بإصلاح الأراضى البور وتحجير البحيرات الواقعة فى شمال الدلتا والتى تبلغ مساحتها اربعمئة ألف فدان وتحويل ٦٧٦.٠٠٠ فدان من أراضى الجياض فى الوجه القبلى الى رى دائم وهو برنامج يمكن تنفيذه فى خمس سنوات بخرن المياه فى وادى الريان وكفالة ستة مليارات من أمتار الماء المكعبة استطعنا أن نضمن زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى مائة مليون جنيه بواقع خمسين مليوناً من الجنيهات من كل مليون فدان كما سبق أن قررنا .

ويبقى بعد ذلك الشطر الثانى من البرنامج وهو تحويل مليونى فدان آخرين من الأراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النيل الى أراض زراعية

(١) عبد الفتى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٥٤٤

وربها ربا نبيليا بواسطة الرفع الى منسوب يتراوح بين عشرة وعشرين مترا أو بواسطة المياه الجوفية فتصبح مساحة الأراضي المزروعة عشرة ملايين من الأفدنة ويرتفع الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني الى خمسمائة مليون جنيه بدلا من ثلاثمائة مليون كما قدر عام ١٩٥٠ .

ولا شك أن الصعوبة الأولى في استغلال الأراضي الصحراوية هي المياه وقد أثبتت التجارب العملية أن في الامكان تحويل الصحراء الى مزارع مشرة ويكفي أن أشير الى تجربة « بساتين بركات » وأراضي « المنصورة » التي تقع في الجزء الصحراوي من مركز امبابة وقد اهتمت الحكومات المتعاقبة اهمالا كبيرا في الاستعانة بآخر التطورات العلمية للبحث عن المناطق الصحراوية التي يغزر وجود المياه تحت سطح الأرض فيها . مع أن استعمال الكهرباء المتحركة في اكتشاف المياه Hydrologie électrodynamique قد أصبح من الطرق العلمية المسلم بها وهو لا يعدو الاستعانة بمقاييس كهربائية توضع على سطح الأرض لتحديد كمية المياه الموجودة في أعماق الأرض المختلفة^(١) .

ومن الثابت أن الكثبان الرملية بالمناطق الصحراوية في شمال مصر وشبه جزيرة سينا وشاطئ البحر الأبيض المتوسط هي الخزانات الوحيدة للماء العذب^(٢) . وتجمع الماء تحت الكثبان الرملية له قيمة عملية كما يتضح من الجهات المزروعة في شبه جزيرة سينا وفي واحات «صوف» بالجزائر وهي الواحات التي تزدهر بالزراعة وسط محيط من الرمال . وفي خلال حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ مدت عيون المياه التي تحت تلك الكثبان الحملة المصرية بالماء الذي كانت في حاجة اليه^(٣) وقد أصبح في الامكان انشاء خطوط من عيون الماء بعد قياس كمية الماء المنتشرة في الأعماق المختلفة

(1) H. Lowy : Sur les Equations fondamentales de l'Hydrologie électrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22).

(2) W. F. Hume : Geology of Egypt (1925).

(3) المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥

بالطريقة الكهربائية في عدة نقاط من سطح الأرض . والمشاهد أن اتجاه الماء تحت الكثبان الرملية يكون عكسيا فبينما ترتفع الكثبان عن مستوى سطح الأرض تنخفض عيون الماء عن مستوى خط الماء الجارى تحت سطح الأرض (١) .

وقد اتضح بعد تجربة من أحدث تجارب الاستغلال الزراعى للصحارى وهى تجربة الاستعمار الايطالى لطرابلس أن مساحة الاراضى التى كان الطرابلسيون يشغلونها قبل احتلال ايطاليا لوطنهم لا تتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ هكتار فلما بدأ استغلال الصحراء أصبحت تلك المساحة ٣٥٠.٠٠٠ هكتار وأن كميات غزيرة من الماء تمتد الى ابعاد طويلة توجد على عمق بضع مئات من الأمتار . وإن كان بعض العلماء قد تساءلوا « الى متى ستكفى هذه الكميات من الماء الجارى تحت سطح الأرض اذا طال استغلال تلك الاراضى » (٢) .

ولمعرفة كمية الماء التى يمكن أخذها من العيون الجوفية في مدة مايجب معرفة كمية الماء التى ترد الى تلك العيون في نفس المدة من طبقات الأرض القريبة وقد اثبت استخدام الكهرباء في البحث عن المياه أن كمية المياه المتسللة في الأرض لا تعدو كونها عملية افراز « porosité » للأرض العازلة للكهرباء كافراز مسام الجلد . ولذلك يمكن بسهولة تحديد كمية الماء المنتشرة في الأرض بعد معرفة قوة مرور المياه من مسام تلك المنطقة من الأرض ، أى افرازها . وبتكرار هذا المقياس في فترات مختلفة يمكن تحديد التغيرات الزمنية لكميات الماء المنتشرة تحت سطح الأرض (٣) .

وكان العلماء الجيولوجيون قد تساءلوا في أوائل القرن الذى نعيش فيه عما اذا كان من المقبول أن يفقد الناس شجاعتهم ويتركوا تلك

(1) H. Lowy : Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical magazine, January, 1940).

(2) E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal, October 1939).

(3) H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (l'Egypte Contemporaine 1940 p. 303)

المساحات الواسعة من اراضي الصحراوات قاحلة جرداء مقفرة لا يسكنها أحد ؟ ودعوا الى استغلال تلك الصحارى والتنقيب في باطنها واجراء الابحاث العلمية عليها . وأشاروا الى أن خير وسيلة لذلك الاستغلال هي وصل تلك المناطق الغنية — اذ ذاك — الأهلة بالسكان والتي لا يعلم أحد الى متى سيدوم غناها بتلك الصحارى المقفرة بأية وسيلة من وسائل المواصلات . كالسكة الحديدية مثلا واقترحوا لاستغلال الصحارى :

(أ) اجراء ابحاث منتظمة عن المعادن

(ب) انشاء خط سكة حديدية أو أية وسيلة أخرى سريعة ومريحة

من وسائل المواصلات (١)

وقد زاد الاهتمام باستغلال الصحارى الى حد أن أكاديمية العلوم الاستعمارية في باريس قد أنشأت عام ١٩٢٥ جائزة لمن يكتب بحثا عن الموضوع الآتي : « بحث عن سياسة عامة لاصلاح الصحراء » وقد ساعدت قواعد علم طبيعة الأرض التطبيقية . *Géophysique appliquée* وهو علم حديث بدأت قواعده تستقر ويعترف بها عام ١٩١٠ ومن هذه القواعد أن سطح الأرض في الصحارى يتميز بنوافذ شفافة للموجات الكهربائية وهي تسمح بمساعدة تلك الموجات برؤية ما بداخل الأرض . وقد استفادت روسيا الحديثة من هذا العلم فوائد عظيمة فأنشأت معهدا له *Institut de géophysique appliquée* يتبع أكاديمية العلوم بليينجراد والغرض منه ترقية وسائل الاستعانة بالكهرباء في استغلال الصحارى وقد نشر الأستاذ بتروفسكى *A. Petrowsky* مدير هذا المعهد في عام ١٩٣٢ تقريرا عن الابحاث الكهربائية التي أجريت تحت ادارته في المناطق الصحراوية من روسيا الآسيوية وقد قرر فيه ان عدم استعمال المقاييس الكهربائية بكثرة يعود الى الظن بقلّة قيمتها العملية . ويجب هنا التفرقة بين طريقة استعمال « التيار » الكهربائي وطريقة

(1) F. Fourreau: Documents scientifiques de la Mission saharienne d'Alger au Congo par le Tchad (1903-1905).

استعمال « الموجات » الكهربائية فالتيار *courant* يستعمل في الأرض الرطبة . أما الموجات *ondes* فلا يمكن استعمالها الا في الصحاري والمناطق التي تظللها السحب الدائمة فأرض هذه المناطق شفافة بالنسبة لتلك الموجات كما سبق أن ذكرنا (١)

وقد تقدمت هذه الطرق العلمية في استغلال الصحاري خلال بضعة الأعوام الأخيرة تقدما عظيما وأثمرت نتائج باهرة . ظلت مصر — مع عظيم الأسف — بسأى عنها . ويكفى أن اذكر هنا أنه لما تبين العلماء الذين استخدموا الكهرباء في البحث عن المياه أن الكشف عنها في صحراء واسعة يستدعى نقل الآلات من مكان الى آخر بسرعة ، وفي هذا ما فيه من عناء ومشقة . انصرفت أفكارهم الى استخدام الطائرات . وليس هناك خطر من اضطرار تلك الطائرات الى الهبوط في الصحراء . وفكرة البحث عما في باطن الأرض بواسطة الطيران هي التي تسمى

prospection electro-aéronautique du sous-sol

واذا كان سير وليم ويلكوكس قد وصف أعمال الملك مينا في وادي النيل بأنها من أعمال الجابرة لأنه تخيل ونفذ تلك الأعمال التي نشرت العمران بين الملايين من أهل وطنه (٢) مع أن الأراضي التي زرعها الفراغة من الصحراء كانت الأراضي المجاورة لوادي النيل فانرى الأراضي التي في قلب الصحراء بعيدا عن وديان الأنهر — وإن كان يبدو أشق وأصعب مثلا — الا أن تقدم العلم في القرن العشرين تقدمه الباهر والعزيمة المتوفرة في صدر الجيل الجديد من المصلحين المصريين الشبان كميلان باتيان المعجزات في هذا المجال الحيوي الذي يحتم بعد النظر اعطاءه أقصى قدر من الاهتمام . ولا يجب أن يتطرق اليأس الى قلب هذا الجيل . فإن نجاح الزراعة في واحات « صوف » بالجزائر وسط الصحراء الافريقية الكبرى يقطع بأن فكرة خلق واحات تزدهر الزراعة فيها وينتشر

(1) H. Lowy : L'Egypte contemporaine, 1940 pp. 307-308.

(2) Sir William Wilcocks : The Restoration of the ancient Irrigation of Bengal (1928).

الغمران وسط محيط من الرمال ليست فكرة خرافية بل هي حقيقة عملية في حيز الامكان (١) .

وتنفيذ هذا البرنامج اذن يتلخص في :

أولا -- توفير ما يكفي لرى مليونى فدان بغزن المياه في وادى الريان وهذا الخزن يكفل ستة مليارات من أمتار الماء المكعبة وهي تكفى لرى ذينك المليونين من الأفدنة ربا دائما وهذان المليونان يشملان الأراضى البور الداخلة في الزمام وتقدر مساحتها بنحو مليون فدان وأراضى بحيرات شمال الدلتا بعد تخفيفها وتقدر مساحتها بأربعمئة ألف فدان وتحويل باقى أراضى الحياض فى الوجه القبلى الى رى دائم وتبلغ مساحتها ٦٧٩.٠٠٠ فدان .

وقد قدرت تكاليف انشاء خزان وادى الريان فى عام ١٩٤٩ بمبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات (٢) وذهب رأى هندسى آخر الى تقدير هذه التكاليف فى نفس العام بمبلغ ثمانية عشر مليونا من الجنيهات (٣) وقدرت نفقات اصلاح المليون ونصف المليون فدان فى الوجه البحرى واعدادها للزراعة بمبلغ خمسة وسبعين مليونا من الجنيهات فيكون مجموع التكاليف نحو مائة مليون جنيه ، تغل بمجرد اعدادها للإنتاج الزراعى والإنتاج الحيوانى مائة مليون من الجنيهات أى أنها تغطى التكاليف فى العام الأول .

ثانيا -- استغلال نصف مليون فدان من الاراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النيل فى الوجه البحرى شرق مديرية الشرقية وغرب مديرية البحيرة ، ومليون ونصف مليون فدان فى الوجه القبلى ، بريها ربا نبليا على طريقة رى الحياض ورفع مياه الفيضان الى منسوب يتراوح بين عشرة أمتار وعشرين مترا بواسطة المياه الجوفية طبقا للنظام السابق .

E. F. Gautier : Le Sahara, p. 194. (١)

(٢) المهندس احمد راضى : المرجع السابق المشار اليه .

(٣) المهندس زكريا محمد بسيونى « مشروع وادى الريان » - مجلة المهندسين المرجع المشار اليه سابقا .

« ومن أهم مزايا الري الحوضي وتسويب الطمي في الأرض الصحراوية بمقادير كبيرة سنويا مما يزيد في خصوبة الأرض بمضى الزمن ^(١) .
وتتراوح تكاليف ري الفدان بهذه الطريقة من جنيهين الى ثلاثة جنيهات ، أى أن تكاليف ري المليون فدان تبلغ نحو خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ولكنها تغل سنويا — بعد تحويل ربحها الى رى دائم واستغلالها كبساتين ومراع للماشية على الطرق العصرية — نحو ثمانين مليوناً من الجنيهات وبذلك يصل الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني الى خمسمائة مليون جنيه في عشر سنوات .

ب — مضاعفة الانتاج الصناعى فى خمس سنوات لكي يصل الدخل منه الى ٢٠٠ مليون من الجنيهات ثم مضاعفة هذا الانتاج فى خمس سنوات تالية لكي يصبح ثمانمائة مليون من الجنيهات .

ان النظرة الأولى الى الواردات الى مصر تبين منها أن اهم هذه الواردات طبقا لاحصاء ١٩٥١ — هى :

القمح فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٣٣٩٩٣٠٠٠ من الجنيهات والذرة فقد استوردنا منها عامئذ بما قيمته ٧٩٧٠٠٠ من الجنيهات والشاى فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٧٠٠٦٩٠٠٠ من الجنيهات والكبروزين فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٤٠٥٣١٠٠٠ من الجنيهات وزيت الديزل والمازوت وغاز السولار فقد استوردنا بما قيمته ٥٠٠٧٨٩٠٠٠ من الجنيهات

والقمح الحجرى فقد استوردنا بما قيمته ١٠٩٢٠٠٠٠ من الجنيهات وورق الصحف فقد استوردنا منه بما قيمته ١٠٢٧٠٠٠٠ من الجنيهات والتبغ فقد استوردنا منه بما قيمته ٤٠٦٣٩٠٠٠ من الجنيهات والأسمدة فقد استوردنا منها بما قيمته ١٢٠٢٥٦٠٠٠ من الجنيهات والمنسوجات فقد استوردنا منها بما قيمته ١١٠٥١١٠٠٠ من الجنيهات

(١) المهندس الدكتور عبد العزيز احمد — المرجع السابق

وأخشاب البناء فقد استوردنا منها بما قيمته ١٠ر١٢٥٠٠٠ من الجنيهاً
وأسيخ الحديد والفولاذ فقد استوردنا منها بما قيمته ٣ر٦٧١٠٠٠
من الجنيهاً

وآلات ثابتة بالاحتراق الداخلي فقد استوردنا منها بما قيمته ٢ر١٦٤٠٠٠
من الجنيهاً

وجرات فقد استوردنا منها بما قيمته ١ر٣٦٥٠٠٠ من الجنيهاً
وسيارات مختلفة فقد استوردنا منها بما قيمته ٨ر٠١٥٠٠٠ من الجنيهاً
فيكون مجموع قيمة ما استوردناه عام ١٩٥١ من هذه الأصناف
وأصناف أخرى مختلفة أقل أهمية منها ٢٧٩ر٥٩٤٠٠٠ من الجنيهاً .

ولم تصدر في هذا العام — ١٩٥١ — إلا بما قيمته ٢٠٣ر٠٨٠٠٠٠
من الجنيهاً . فاختل ميزاننا التجاري أي أننا استوردنا أكثر مما صدرنا
بما قيمته ٧٦ر٥١٤٠٠٠ من الجنيهاً

وهو رقم ضخيم يحتم على المصلحين المصريين في العهد الجديد أن
يقفوا أمامه متأملين مفكرين . . .

وليس هذا الاختلال في ميزاننا التجاري قاصراً على عام ١٩٥١ ففي
عام ١٩٥٠ بلغت زيادة الواردات على الصادرات ٣٧ر٢٥٤٠٠٠ من
الجنيهاً وفي عام ١٩٤٩ بلغت ٤٠ر٢٢٨٠٠٠ من الجنيهاً وفي عام ١٩٤٨
بلغت ٢٩ر٧٧٦٠٠٠ من الجنيهاً وفي عام ١٩٤٧ بلغت ١٢ر٦٠١٠٠٠
من الجنيهاً .

أي أن مجموع « الخسارة » التي منى بها الاقتصاد القومي وبالتالي
الدخل القومي إذا صح هذا التعبير بلغ مجموعها في السنوات الخمس
١٩٤٧ — ١٩٥١ — ١٩٦٣ ٣٧٣٠٠٠ من الجنيهاً أي نحو مائتي
مليون جنيه .

ولا يمكن علاج مأساة الدخل القومي علاجاً عملياً إلا على أساس
موازنة الواردات بالصادرات وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل جاهدين
على خلق صناعات يحد إنتاجها إلى أكبر قدر ممكن من الواردات .

ولا شك أن تنفيذ الشطر الأول من برنامج زيادة الدخل القومي — وهو الشطر الخاص بتوفير الماء الكافي لرى مليوني فدان داخلية في الزمام في خلال خمس سنوات ومليونى فدان من الأراضى الصحراوية المتاخمة للوادي في خلال خمس سنوات تالية — كقيل بتوفير كميات من القمح والذرة والأخشاب التى استوردنا منها عام ١٩٥١ بما قيمته خمسة وأربعين مليوناً من الجنيهات . أى أكثر من نصف العجز في الميزان التجارى عامئذ وسوف يقف أبناؤنا وأحفادنا ذاهلين عندما يقرأون في تاريخ وطنهم أنه جاء وقت على أصحاب هذه الأراضى الطيبة استوردوا فيه حاجتهم من القمح والذرة من خارج هذا الوطن !

أما بقية العجز في ميزاننا التجارى فيجب لمواجهته وضع سياسة ثابتة على أساس برنامج مدرّس لتصنيع مصر .

وقد لاحظت إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة في تقريرها عن الحالة الاقتصادية في الشرق الأوسط :

« ان الانتاج الصناعى نما نموا كبيرا أثناء الحرب وبعدها فأصبح مستواه الآن يفوق بكثير مستوى قبل الحرب ولكن كيان الصناعة ومركزها النسبى في الاقتصاد القومى لم يتغير كثيرا . ولقد تطورت الصناعة في الشرق الأوسط على أسس مثيلة لتطورها في المناطق الأخرى التى لم تستكمل نموها الصناعى بعد ، ومن أهم هذه الأسس وجود طلب محلى لمنتجاتها ومواد خام لها وعمال مهرة وضالة رأس المال القابل للاستثمار » .

ولاحظت هذه الإدارة في جزء آخر من هذا التقرير أن :

« الشرق الأوسط منطقة لم تستكمل بعد نموها الاقتصادى وأن مستوى المعيشة فيها منخفض جدا وثبتت عقبات متعددة تعوق التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط . فنقص الاستثمارات يؤدى الى ضالة الانتاج وبالتالي الى ضالة الفائض للاستثمار ، والدخل القومى المنخفض — وهو موزع توزيعا سيئا بين السكان — يؤدى الى ضالة الادخارات

وهذه لا توجه وجهة سليمة لعدم كفاية الأسواق النقدية والمصارف وضعف الائتمان الطويل الأجل والمتوسط ولم يسد رأس المال الأجنبي الأجزاء من النقص المتسبب عن العجز في الادخارات القومية ... وتظهر ندرة الاستثمارات في جميع فروع الاقتصاد القومي عدم كفاية طرق طرق المواصلات . تأخر وسائل الزراعة . ضعف إنتاجية الصناعة ^(١) . ولا يمكن تحقيق هذا الشرط من البرنامج الا بالوسائل الآتية :

أولاً - العمل على زيادة الاستثمارات في الصناعة بحيث تصل في خمس سنوات إلى ٤٠٠ مليون جنيه رافق خمس سنوات نالية إلى ٨٠٠ مليون .

وقد قدر مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة والصناعة وغيرهما من موارد الدخل القومي لعام ١٩٤٥ بمبلغ ألفي مليون جنيه ، قدر المستثمر منها في الزراعة بمبلغ ألف ومائتي مليون جنيه والمستثمر في الصناعة بمبلغ مائتي مليون جنيه .

ونسبة الأموال المستثمرة في الصناعة الى مجموع رؤوس الأموال المستثمرة تافهة لأنها لا تتجاوز العشر فالواجب - كما لاحظت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة - العمل على زيادة الاستثمارات وتوجيهها الى الصناعة وكفالة الأسواق النقدية والمصارف التي تجعل هدفها الأول خلق نهضة صناعية شاملة وتشجيع الائتمان الطويل الأجل والمتوسط بما في ذلك رأس المال الأجنبي الذي تطمئن الدولة الى صدق تعاونه مع الاقتصاد القومي تعاوناً مثمرًا مخلصاً أميناً .

ولا شك أن تحديد الملكية الذي قضى به المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي الذي دعونا الى إصداره في الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٣٩ وفي الطبعة الثانية عام ١٩٤٦ سيتيح

(1) United Nations Department of Economic Affairs Review of Economic Conditions in the Middle East (N.Y. 1951).

توجيه نحو مائتي مليون جنيه للاستثمار الصناعي في السنوات الخمس التالية فيصبح مجموع الاستثمارات نحو ٤٠٠ مليون جنيه كما أن هذه التجربة واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر سيشجع رؤوس الأموال الأجنبية على المساهمة في هذه الاستثمارات الصناعية بحيث يصل مجموعها الى نحو ٨٠٠ مليون في الخمس السنوات التالية للخمس الأولى وبذلك يرتفع الدخل القومي من الانتاج الصناعي الى نحو مائتي مليون جنيه سنويا .

وقد يلاحظ أن غلة رأس المال المستثمر في الصناعة مبالغ فيها لأنها وصلت الى ١١٠ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (١) من رأس مال قدره ٤٠٠ مليون (٢) ولكن المشاهد في الكثير من المشروعات الصناعية بنصر أنها كانت تغل أرباحا طائلة تعود — الى حد كبير — الى الحماية الجمركية التي يكفلها لها التشريع المصري والمجال أمام الاستثمارات الصناعية في مصر واسع ففي انتاج البترول اضطرت الزيادة خلال السنوات الخمس ١٩٤٦ — ١٩٥٠ زيادة تلفت النظر . ففي عام ١٩٤٦ كانت جملة الانتاج ١٢٨٢ طنا متريا وفي عام ١٩٤٧ ارتفع الى ١٣٣٤ طنا متريا وفي عام ١٩٤٨ ارتفع الى ١٨٨٦ طنا متريا وفي عام ١٩٤٩ ارتفع الى ٢٢٤٥ ووصل في احد عشر شهرا من عام ١٩٥٠ الى ٢٣٢٨ طنا متريا (٣) .

وفي انتاج الكهرباء — رغم عدم تنفيذ مشروع خزان اسوان وعدم تنفيذ مشروع وادي الريان وكلاهما يمكن الاستفادة من كهرباء مساقط المياه فيهما — زاد الانتاج أيضا زيادة تلفت النظر ففي عام ١٩٣٩ كان مجموع الانتاج ٢٨٨ مليون كيلووات ساعة فارتفع في عام ١٩٤٦ الى ٤٣١ مليون كيلووات ساعة ووصل في عام ١٩٤٨ الى ٦٤٢ مليون كيلووات ساعة .

(١) تقدير الدكتور محمود امين اتيس .

(٢) تقدير الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥

(٣) مجلة « مصر المعاصرة » يوليو ١٩٥١

ولم تتجاوز مصر من دول الشرق الأوسط بأجمعها الاثرييا ، ففي عام ١٩٤٨ بلغ انتاجها ٦٢٨ مليون كيلوات وارتفع في عام ١٩٤٩ الى ٦٨٢ كيلوات أما باقي دول الشرق الأوسط فيكفي أن أذكر أنه في سنة ١٩٤٨ لم يتجاوز انتاج سوريا ٤١ مليون وانتاج لبنان ٨٦ مليون وانتاج العراق ٦٩ مليون .

وفي انتاج المنسوجات القطنية لعام ١٩٤٩ بلغ انتاج المغازل المصرية ٣٣٨٨٠٠ طناً انتجها ٥١٠٠٠٠ مغزلاً وبلغ انتاج أنوال النسيج ١٥٢ مليون متراً مربعاً أنتجها ١١٣٠٠٠٠ نول آلي و ٣٧٣٠٠٠٠ نول يدوي ويكفي لتقدير مدى هذا الانتاج أن نذكر أن عدد المغازل في مصر — عام ١٩٤٩ — يساوي مجموع عدد المغازل في سوريا ولبنان والعراق وأفغانستان وتركيا واسرائيل أي مجموع مغازل ست دول من دول الشرق الأوسط .

وفي انتاج المناجم بلغ القوسفات الخام عام ١٩٤٢ — ١٧٨١٤٧ طناً وارتفع في عام ١٩٤٣ الى ٣١٥٥٦٦ طناً ثم ارتفع في عام ١٩٤٤ الى ٣١٨١٨٦ طناً وارتفع في عام ١٩٤٥ الى ٣٤٩٣٧٤ طناً وبلغ في عام ١٩٤٦ ٣٩٤٠٤٧ طناً .

والمنجنيز كان الناتج منه في عام ١٩٤٢ يبلغ ٨١٦٩ طناً ثم هبط في عام ١٩٤٣ الى ٧٠٧٩ طناً وهوى في أعوام ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ الى ٣٠٧٣٠ و ٢٦٠ طناً على التوالي ولم يعن أحد بالبحث جدياً في سبب هذا .

والتلك كان الناتج منه في عام ١٩٤٢ يبلغ ١٨٧٥ طناً فارتفع في ١٩٤٣ الى ٢٠٥٤ طناً ثم ارتفع في عام ١٩٤٤ الى ٤٢٦٥ طناً ثم بلغ في عام ١٩٤٥ ٣٨٦٨ طناً ثم عاد فارتفع في عام ١٩٤٦ الى ٤٧٥٩ طناً .

أما مستخرجات مناجم البترول — التي رأينا أننا نستورد منها مقادير كبيرة بقيمة باهظة — فالمستخرج من الكيوسين عام ١٩٤٤ بلغ ٦٤٦٤٨ طناً ثم ارتفع في عام ١٩٤٥ الى ٦٨٢٧٦ طناً ثم بلغ في عام ١٩٤٦ ٦٦٧٧٦ طناً والمستخرج من المازوت وزيت السولار والديزل عام ١٩٤٤ بلغ

٧٧٦,٧٩٧ طنا وارتفع في عام ١٩٤٥ الى ٨٥٢,٧٠٢ طنا وبلغ عام ١٩٤٦ — ٦٨٤,٥٨٤ طنا .

والمستخرج من الأسفلت عام ١٩٤٤ بلغ ١٧٥,٦٤٩ طنا وفي عام ١٩٤٥ بلغ ١٧٢,٣٧٨ طنا وفي عام ١٩٤٦ بلغ ١٧٢,١٧٦ طنا .

وقد ثبت بطريقة عملية قاطعة أن الموجود من الحديد بأسوان يكفي حاجة الاقتصاد المصري سواء تمت كهربية خزان أسوان أم لم تتم .

اغترض بعض ضيقى الأفق على اعطاء تصريحات للتنقيب عن الثروات المدفونة في جوف تلك الصحارى فلنا منهم أن ذلك الاعتراض لون من ألوان الوطنية ولعل خير رد عليهم هو ما ذكر في مجلس الشيوخ المصري من « أن البحث عن البترول — مثلا — يتطلب مجهودات جسيمة شاقة ورؤوس أموال طائلة وخبرة فنية خاصة وهذه كلها لم تتوافر بأكملها حتى الآن الا لدى شركات البترول العالمية وحدها وقد سبق أن عمدت الحكومة قديما في فترات منقطعة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٢٣ للقيام بعمليات بحث من هذا القبيل لحسابها الخاص واستخدمت فريقا من الفنيين الأجانب لهذا الغرض وتكبدت في هذا السبيل مبالغ طائلة ولكنها عدلت في النهاية عن هذه السياسة لضآلة النتائج وعدم تناسبها مع المجهودات والنفقات» (١) كما ثبت أيضا بالنسبة للبترول وحده أن عدد الشركات التي قامت بالبحث عنه في الصحارى المصرية قد زادت على الخمس والعشرين شركة ولم ينجح بينها الا شركة واحدة . ولاشك أن هذه الشركة كسبت من وراء هذا التوفيق والنجاح مكاسب معقولة والذي يهنا في الموضوع — فيما يختص بالاستغلال — ان هذه عملية فيها صرف وفيها ايراد فقيما يتصل بالصرف لا مانع عندنا من أن تصرف الشركات كما تشاء وأما فيما يتعلق بالإيراد فالذي يهنا من أمره أن الحكومة — وهي

(١) رد وزير التجارة والصناعة على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن منع تصريحات لشركات اجنبية للبحث عن البترول بالأراضي المصرية . مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٤٥ .

صاحبة الثروة الموجودة في الأراضي المصرية — يجب أن تحصل من وراء هذا الاستغلال على نصيبها العادل منه .. وليس في ذلك أى خطر على استقلالنا لأننا لسنا أكثر استقلالاً من رومانيا أو الولايات المتحدة أو فنزويلا أو الأرجنتين ففي الولايات المتحدة نفسها تقوم شركة شل باستغلال البترول وكذلك الحال في فنزويلا ولا يرون في ذلك غضاظة أو مسايأ باستقلالهم»^(١) .

ومن المفهوم بداهة أن تشجيع التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية يجب أن يكون في داخل إطار الحرص على تمكين الاقتصاد القومي من اقتضاء حقه كاملاً واعداد جيل جديد من المصريين يحل محل الأجانب بعد انتهاء عقود امتيازهم .

ومما يستوقف النظر في البيانات الإحصائية التي اذاعتها الأمم المتحدة عن عقود امتياز البترول — ونضربها مثلاً على طرق استغلال الثروة المعدنية المصرية — أن رؤوس الأموال الأجنبية قد اتجهت الى مناطق أخرى غير مصر في الشرق الأوسط . وقد انقضت أعوام عديدة على بعض الشركات قبل أن تبدأ انتاجها قضاها في البحث . وهذه حقيقة يجب أن يتولاها الاختصاصيون بالدراسة التي تستهدف صالح خزينة الدولة والتوفيق بينه وبين تشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر .

ففي العراق يعود تاريخ منح امتياز «شركة العراق للبترول»^(٢) الى ٢٤ مارس ١٩٢٥ مع انها لم تبدأ انتاجها الا عام ١٩٢٧ . كما يعود هناك امتياز «شركة الموصل للبترول»^(٣) الى ٢٥ مايو ١٩٢٢ . مع أنها لم تبدأ انتاجها الا عام ١٩٢٧ .

وفي البحرين يعود تاريخ منح امتياز «شركة البحرين للبترول»^(٤) الى عام ١٩٣٠ مع انها لم تبدأ انتاجها الا في عام ١٩٣٣ .

(١) حسن صادق باشا مدير مصلحة المناجم والمحاجر ووزير المالية الاسبق . المرجع السابق اثناء مناقشة نفس الاستجواب .

(٢) Irak Petroleum Company Ltd.

(٣) Mosul Petroleum Company Ltd.

(٤) Bahrein Petroleum Company Ltd.

وفي المملكة العربية السعودية يعود تاريخ امتياز شركة « ستاندارد
اوويل بكاليفورنيا » الى ٢٩ مايو ١٩٣٣ مع انها لم تبدأ انتاجها الا في عام
١٩٣٦ وهي الشركة التي أصبحت تحمل منذ ٣١ يناير اسم « شركة الزيت
العربية الأميركية » (١) .

وفي الكويت يعود تاريخ منح امتياز شركة « تنمية البترول القطار » (٢)
الى ١٧ مايو ١٩٣٥ مع انها لم تبدأ انتاجها الا في عام ١٩٤٩ .
وفي عمان و « ساحل المهادة » وسوريا والأردن والمنطقة المحايدة
الكويتية السعودية العربية شركات عديدة تعود تواريخ منح امتيازات
بعضها الى عام ١٩٣٧ والبعض الآخر الى عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٧ ومع
ذلك لم تبدأ انتاجها بعد .

ان المطلع على رؤوس الأموال المدفوعة في شركات المناجم التي يوجد
استغلالها الرئيسي بمصر يتبين أنها تعوزها الاستثمارات التي لا تزال في
هذه الصناعة ضعيفة متهاكة ففي عام ١٩٤١ كانت جملة رؤوس الأموال
هذه ٢٥٤٣٣٠٤٢٥ جنيها وفي عام ١٩٤٢ لم ترتفع الا الى ٢٤٦٤٦٢٥
جنيها وفي عام ١٩٤٣ لم تصل الا الى ٢٤٧٢٩٤٥ وفي عام ١٩٤٤ لم
تصل الا الى ٢٤٨٢٩٢٥ جنيها وفي عام ١٩٤٥ لم تصل الا الى ٣٢٥٠٣٢٥
جنيها .

وهذه الجملة تافهة بالنسبة لجملة رؤوس الأموال المدفوعة في
مجموعة الشركات التي يوجد استغلالها الرئيسي بمصر وقد قدر هذا
المجموع عام ١٩٤٥ ببلغ ٧٨٣٩٧٣٥٦ جنيها ثم ارتفع هذا المجموع
عام ١٩٤٨ الى ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيها منها ٧٩٠٠٧٢٠ جنيها مستغلة
في شركات مصرية يبلغ عددها ٤٢٢ شركة و ١٠٣٧٩٤٠٣ جنيها
مستغلة في شركات أجنبية عددها ٣٤ شركة .

(١) Arabian American Oil Company
(٢) Petroleum Development Qatar Ltd.

ثانياً - تأميم شركة قناة السويس

ومما يتصل بموضوع العمل على زيادة الدخل القومي من الإنتاج الصناعي ويستحق أن يفرد له مكان خاص من هذا البرنامج تأميم شركة قناة السويس التي بلغت أرباحها في عام ١٩٤٦ - ١٩٧/٣٦٦٠٣٩٤ر ٤ فرنكا فرنسيا وفي عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨/٣٢٤٠٠٠٠ر ٧٨٨٧ و أخيراً وصلت هذه الأرباح في عام ١٩٤٩ إلى ٨٤٥٠٠٠ر ٧٠٤٠٠٠ من الفرنكات .

وقد قدر رأس مال هذه الشركة في نهاية الحرب العالمية الثانية بمبلغ أربعمائة وثمانين مليوناً من الجنيهات .

وهذه الشركة - بصفة خاصة - يجب أن يقف المفكرون المصريون الشبان في العهد الجديد امام مأساة تاريخها الدامي والخصارة الفادحة التي أصابت الدخل القومي العام بسبب ما اغتصبته من امتيازات وحقوق وقفة تأمل وعظة وتفكير في حل يحفظ للوطن حقه وكرامته .

١ - في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منحه الخديوى سعيد امتياز حفر قناة السويس الى مسيو فرديتان ده ليسينس . وقد توصل الأخير الى الحصول على موافقة الباب العالي على هذا الامتياز في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . وقد نصت المادة الأولى من مواد الامتياز على أن تحفر الشركة ترعة تبندى من فرع النيل بالقاهرة وتنتهى الى مدينة الاسماعيليه كما نص على أن للشركة الحق في أن تباع مياه هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراع . ونص في المادة العاشرة على أن تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الأراضي - بعرض كيلو مترين من الجانبين - اللازمة لمبانيها والتي تقتضيها حاجتها للعمل بلائمن وبلا ضريبة ونص في المادة الثالثة عشر على أن للشركة الحق التام في أخذ ما يلزمها من المناجم والمحاجر المصرية بلائمن وبلا ضريبة وعلى أن تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية على وارداتها الخاصة بأعمالها ونصت المادة السادسة عشر على أن تتمتع الشركة باستغلال القناة مدة تسعة وتسعين عاماً تؤول القناة بعدها الى الحكومة المصرية .

ونصت المادة الثامنة عشرة على أن الحكومة المصرية تحصل على حصة قدرها خمسة عشر في المائة من صافي الأرباح السنوية .

ولم يكده ليسييس يحصل على هذا الامتياز حتى دعا الى الاكتتاب لانشاء الشركة التي تتولى حفر القناة وجعل رأس مالها مائتي مليون فرنك موزعة على أربعمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك . فلم ينقض شهر واحد على بدء الاكتتاب حتى غط رأس المال المطلوب واشترت مصر من هذه الأسهم ١٧٦٦٠٢ سهما ولم تشتتر إنجلترا سهما واحدا ظنا منها بأن هذا المشروع لن يقدر له النجاح (١) ! .

٢ — ولكن هذا الامتياز الذي لا نظير له في التاريخ من حيث العن الواقع فيه على مصر قد عدل بعد رفع الخلاف الذي نشأ بين الخديوى اسماعيل عاهل مصر وشركة قناة السويس الفرنسية الجنسية الى محكم اختاره الطرفان هو نابليون الثالث عاهل فرنسا ! فقد قضى في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ :

١ — بابطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام الحكومة المصرية بأن تدفع في مقابل ذلك « تعويضا » ! قدر بمبلغ ثمانية وثلاثين مليونا من الفرنكات .

ب — بأن تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في ترعة المياه العذبة وتتعهد الحكومة باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها في مقابل الزام الحكومة المصرية بأن تدفع « تعويضا » قدر بمبلغ ستة عشر مليونا من الفرنكات .

ج — بأن « تعيد » الشركة للحكومة المصرية أرضا مساحتها ستون ألف هكتار اتضح أنها ليست في حاجة إليها في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية « تعويضا ! » قدر بمبلغ ثلاثين مليونا من الفرنكات (٢) .

(١) جوليت آدم : « إنجلترا في مصر » ص ٧٢ — ترجمة على فهمي كامل

(٢) Ferdinand de Lesseps : Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, T. 4, p. 476.

وبذلك بلغ مجموع ما أرغمت الحكومة المصرية بمقتضى هذا التحكيم على دفعة ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألفاً من الجنيهات مع أن رأس مال شركة قناة السويس كله إذ ذاك لم يكن يعدو ثمانية ملايين من الجنيهات .

٣ — فى عام ١٨٦٦ ، بعد أن كادت تنتهى أعمال إنشاء القناة ، تبين أن عمل الشركة قد يقضى بأن تقيم فى غرب القناة مستودعات ومخازن وورشاً ومرافئ ومساكن لأجل الحراس والملاحطين والعمال المكلفين بأشغال الصيانة ورأت الشركة وقتئذ أن تلحق بهذه المساكن الأراضى التى يمكن زرعها كحدائق تنتج بعض المواد اللازمة فى تلك الأماكن النائية كما رأت أن تسكن من الحصول على الأراضى اللازمة لإقامة الأعمال الهندسية التى تكفل حماية القناة من تراكم الرمال فطلبت من الحكومة المصرية أن تزيد مساحة الأراضى التى حددت بقرمان ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ولكنها خشيت من انتفاع الشركة ببيع الأراضى أو المضاربة بها بقصد الربح فنصت صراحة فى المادة الرابعة من اتفاق سنة ١٨٦٦ على أنه لا يجوز للشركة أن تطالب بمساحات من الأراضى بقصد المضاربة أو الحصول على أراضى لزورها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان وحددت لهذا مناطق على طول القناة برسوم وخرائط أرفقت بذلك الاتفاق . وقد تبينت الشركة أن هذا القيد — مع ما نص عليه فى المادة العاشرة من عقد الامتياز الصادر من الخديوى سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ من أنه عند انتهاء أجل الامتياز تحل الحكومة محل الشركة وتؤول إليها جميع المنشآت التابعة للشركة — سيجئها الى التنازل للحكومة المصرية عن جميع المنشآت بدون مقابل ولذلك سعت لدى هذه الحكومة حتى وصلت الى اتفاق عقد فى شهر أبريل سنة ١٨٦٩ نص فى البند الأول منه على أنه « يجوز بيع الأراضى المخصصة للشركة على طول القناة والصالحة لإنشاء المدن والمحطات والمباني الخاصة » . ونص فى البند الثانى من هذا الاتفاق على أن ما يتجمع من ثمن هذه الأراضى — التى

يثبت أن الشركة ليست في حاجة إليها — يقسم مناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة (١) .

٤ — وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق جديد بين الخديوى اسماعيل والشركة نص فيه على إلغاء ما أشارت اليه المادة الثالثة عشرة من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الخاصة بإلغاء ما تستورده الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية تعويضا للشركة قدر بمبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات (٢) .

٥ — في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة للملاحة بعد أن ضحت مصر في سبيلها أكبر تضحية يمكن أن تقدمها دولة لعل على كهذا العمل . ويكفى أن نذكر هنا أن العمال الذين كان مفروضاً أنهم لا يزيدون عن خمسة وعشرين ألفاً قد زادوا في بعض فترات العمل فوصل عددهم إلى خمسة وثلاثين ألفاً في الفترة من ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ وهو بدء العمل في الحفر إلى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو تاريخ قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث . وقد أثبت التاريخ أن « هؤلاء العمال كانوا يساقون إلى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وتفاهة الغذاء ومشاق العمل حتى أن عدداً كبيراً منهم يربى على مائتي ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض ، الشى ولدت هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة تعويضاً لأسرهم وأهليهم » (٣) .

وقد اتضح كما رأينا أن الحكومة المصرية اكتسبت في رأس مال الشركة بأكثر نصيب إذ اشترت ١٧٦٦٠٢ سهماً دفعت ثمنها لها ثلاثة ملايين وأربعمائة وستة وعشرين ألفاً من الجنيهات وبلغ مجموع « التعويضات » التي قضى على الحكومة المصرية بدفعها طبقاً لقرار التحكيم الصادر في ٦ يولية سنة ١٨٦٤ ولاتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ أربعة ملايين وخمسمائة

(١) محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » التيبت بجمعية المهندسين الملكية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣ و ٤

(٢) J. Charles-Roux : L'Isthme et le Canal de Suez. T. 1. p. 501.

(٣) جوليت آدم المرجع السابق ص ٧٦

وستين ألفا من الجنيهات . وبلغت تكاليف شق التريعة التي قضى قرار التحكيم بالزام الحكومة المصرية بأكملها مليوناً ومائتي ألفاً من الجنيهات وبلغت نفقات حفلات افتتاح القناة مليوناً وأربعمئة ألفاً من الجنيهات فيكون مجموع هذا المبلغ من المبالغ التي دفعت كفوائد وسسرة ونفقات تحكيم نحو سبعة عشر مليوناً من الجنيهات . وتبدو قيمة المساعدة الايجابية والمساهمة الفعلية التي قدمتها مصر معنوية وأدبية اذا تذكرنا أن جميع نفقات انشاء القناة لم تعد ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات .

٦ — في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ اجتمعت الجمعية العمومية لحملة أسهم الشركة وقررت أن « تحرم » ! الحكومة المصرية من حق التصويت الذي تخوله لها ملكيتها لعدد من الأسهم بلغ مائة وستة وسبعين ألفاً وستمئة وسهمين واستندت في هذا القرار الظالم المسرف في التعسف الى أن قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كان قد منح للشركة أرباح هذه الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية في مقابل التعويضات التي التزمت بها هذه الحكومة ! وأصبحت الحكومة المصرية نتيجة لهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة الحسنة الأسهم محرومة من أن تكون لها كلمة في ادارة شركة ضحت في سبيل تحقيق غرضها ما ضحت وساهمت في أكثر من خمسي أسهمها (١) ولكن الخديوي اسماعيل ازاء هذا القرار الجائر وازاء قرار التحكيم الذي أصدره نابليون — وهو قرار نقد ثقيلاً شديداً من كثيرين من المؤرخين المحايدين — اضطر أن يعطى توكيلاً لمسيو ده لسييس لكي يصوت نيابة عن الحكومة المصرية حاملاً الأسهم !

٧ — في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ — وتحت ضغط هذه الظروف القاهرة التي امتهنت فيها حقوق مصر البديهيّة امتهاناً تجرد من أبسط

(١) استند كثير من المؤرخين المصريين على تقرير سير استيفان كيف المحاسب العام للحكومة البريطانية عن حساب نفقات الحكومة المصرية في المدة بين سنتي ١٨٦٤ ، ١٨٧٥ فقد قدر ما تكبدته الحكومة المصرية في انشاء قناة السويس بمبلغ ١١٩٠٧٥١٦٠ جنيهات بئر كراييتيس : اسماعيل المفترى عليه » ص ٢١٢ ترجمة فؤاد صروف .

مبادئ العدالة — اضطرت الخديوي اسماعيل الى بيع الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية الى الحكومة الانجليزية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات. وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أى في اليوم التالي مباشرة للبيع نشرت جريدة التيسس مبررة عمل دزرائيلى ، رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك ، ما يأتى « من المستحيل أن تفكر فى شراء أسهم قناة السويس تفكيراً منفصلاً عن تفكيرنا فى علاقة إنجلترا المستقبلية بمصر » وبذلك اتضح جلياً أن شراء حصة مصر فى الأسهم انما كان لتحقيق غرض استعمارى كشف عنه النشار فيما بعد عام ١٨٨٢ وقد تنازلت مصر بعد ذلك عن حصتها فى أرباح شركة القناة وهى الحصة التى قدرت فى عقد الامتياز بخمسة عشر فى المائة من هذه الأرباح .

٨ — فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عقد فى الأستانة مؤتمر مثلت فيه فرنسا والمانيا والنسب واسبانيا وانجلترا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا ولم تمثل مصر وقد قرر ممثلو هذه الدول فى المادة الأولى من الاتفاق الذى عقده أن « تكون قناة السويس حرة على الدوام وتفتح فى زمن الحرب كما فى زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حربية بدون تفرقة بين الأعلام التى ترفعها . وقد اتفق المتعاقدون على ألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة فى زمن الحرب كما فى زمن السلم وألا تكون القناة خاضعة بأى حال لحالة الحضار » .

٩ — فى ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ تمكنت شركة القناة من الحصول على قرار من مجلس الوزراء المصرى تعترف فيه الحكومة المصرية بأن مساكن العمال والموظفين التى تقيمها الشركة تعتبر ملكاً خاصاً للشركة ولها أن تزيلها عند نهاية الامتياز . وقد تعهدت الحكومة فوق ذلك بأن تشتريها جميعها بحسب ما تقدر به سنة ١٩٦٨ بعد خصم سعر الأرض المقامة عليها (١) .

١٠ — فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ نص فى المادة الثامنة من معاهدة

(١) محمد عزفان — المرجع السابق ص ٦

الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا على أن قناة السويس « الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » .

هذه صورة مصغرة لمأساة قناة السويس . وهي المأساة التي كلفت تاريخ مصر الحديث أكبر خسارة يمكن أن يتكبدها شعب من الوجهتين المالية والمعنوية وأعظم تضيحية يمكن أن يقدمها شعب في سبيل تيسير التبادل التجاري بين الشرق والغرب . فيما لا شك فيه أن حفر هذه القناة قد حرم مصر من الأرباح الطائلة التي كانت تجنيها من وراء مرور البضائع في أرضها ولم يحصل ده ليسيس على امتياز حفر القناة الا بتخدية اذ أدخل في روع سعيد واسماعيل أنها ستعود بالنفع على مصر ^(١) كما أنه مما لا شك فيه أن حفر القناة قد عاد على الشركة بأعظم الأرباح وأن مصر لم تستفد منه بل ان القناة التي شقت في صميم أرضها كانت سبب شقاقها .

ثالثاً - اعتبار السياح مورداً رئيساً من موارد الدخل القومي والعمل على زيادة مجموع ما يقضيه السياح في مصر في العام إلى مليوني ليرة في السنوات الخمس الأولى وإلى خمسة ملايين ليرة في السنوات الخمس التالية .

من الحقائق الإحصائية الثابتة أن مجموع عدد الأيام التي قضاه السياح في سويسرا عام ١٩٥٠ قد بلغ ٣٢٩.٦٢٠ يوماً بمتوسط خمسة أيام لكل سائح وأن متوسط ما تنفقه السياح بسويسرا في العام

(١) Leiden : L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge-mixte, p. 46.

يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون من الفرنكات السويسرية أى بين أربعين وخمسين مليونا من الجنيهات المصرية .

ومن هذه الحقائق الثابتة أن عدد الأميركيين — وحدهم — الذين زاروا فرنسا عام ١٩٥٠ قد بلغ ٢٢٥٠٠٠٠ أنفقوا ثمانين مليونا من الدولارات أى نحو خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات المصرية بمتوسط ٧٧٠ دولارا لكل سائح أميركى أى نحو مائتين وخمسين جنيها مصرية . وليس في مصر احصاء سياحى يمكن الباحثين في شؤون صناعة السياحة من معرفة أثرها في الدخل القومي .

ولكن هناك بعض احصائيات تقريبية تذهب الى أن مجموع عدد الأيام التى قضها السياح بمصر في سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ قد بلغ مائة وسبعين ألف ليلة وأن متوسط ما أنفقه السائح في اليوم الواحد ستة جنيهات مصرية ، أى أن حصة مصر من هذا الموسم طبقا لهذا الاحصاء لا تعدو مليونا من الجنيهات .

فإذا تذكرنا أن عدد المصريين الذين يسافرون الى الخارج في كل عام يقدر بنحو ستين ألفا لا يقل ما ينفقه كل منهم عن أربعمائة جنيه لتبيننا أن مجموع ما ينفقونه لا يقل عن أربعة وعشرين مليونا من الجنيهات ، وهو بلا شك يزيد عن هذا الرقم ومعنى ذلك أن ميزاننا السياحى مختل لغير مصلحتنا بما يقدر بنحو خمسة عشر مليونا من الجنيهات . إذا تذكرنا ذلك وأضفنا الى عجز ميزاننا السياحى عجز ميزاننا التجارى من زيادة الواردات — عام ١٩٥١ — عن الصادرات بمقدار ٧٦٥١٤٠٠٠ من الجنيهات تقريبا لتبيننا خطورة الموضوع من الناحية الاقتصادية ولأيقنا أن واجب الدولة لتلافي هذا الاختلال وتحقيق المصلحة الاقتصادية العليا هو واجب ذو شطرين يكمل كل منهما الآخر . اغراء أكبر عدد من السياح الأجانب على القدوم الى مصر واغراء أكبر عدد من المصريين المعتادى السفر الى الخارج على البقاء في مصر .

ولتحقيق ذلك يجب البدء بتنفيذ برنامج سياحي ضخم يقوم على
الأسس الرئيسية الآتية :

أولا - بحث وعى سياحي في النشء بأسلوب « بيداجوجي » :
جذاب على نطاق واسع في كافة معاهد العلم المصرية والبدء بإيجاد
جمعيات سياحية للطلبة والطالبات على نسق الجمعيات الرياضية وجمعيات
الكشافة والجمعيات المسرحية والموسيقية تكون مهمتها أعداد أعضائها
اعدادا سياحيا عسريا يقوم على معرفة المعالم السياحية في المنطقة التي
تزال الجمعية نشاطها فيها أولا ثم التدرج لمعرفة المعالم السياحية في
المناطق القريبة وتنظيم رحلات لزيارة هذه المناطق وإنشاء « استراحات »
للشباب فيها بالتعاون مع « نادي الرحلات » و « نادي الخيام » . ولا يمكن
لمثل هذا الوعي أن ينمو وتستقر حوله تقاليد الا اذا احتضنته الهيئات
النياية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية التي يجب أن تكون
لجان السياحة في كل منها من أهم اللجان العاملة على العناية بالمناطق
السياحية التي تزال الهيئة عملها فيها . وتجميل الاطار المحيط بها .
وطبع النشرات عنها . والدعاية لها خارج المنطقة . وتنظيم تبادل الزيارات
السياحية بين الجمعيات السياحية في مختلف المديريات والمحافظات أثناء
الاجازات الدراسية ثم الدعاية عن كل منطقة سياحية خارج مصر — بعد
أن يتم تمهيد الطرق العامة اليها واعداد وسائل الانتقال اليها طبقا للبرنامج
الموضوع فيما بعد — باللغات الأجنبية بالتعاون مع السلطة الرئيسية التي
تتولى تشييط السياحة والنهوض بها في القاهرة .

ولعل مصر هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تخلو مديرية من
مديرياتها من معالم سياحية لها من الأهمية ما يجتذب أى سائح أجنبي
لزيارتها ولكن وكالات السياحة لا تجرؤ على الإعلان عنها أو دعوة السياح
اليها لأنها تعلم مشقة الوصول اليها . أو خلوها من أمكنة يمكن للسائح
أن يستريح فيها . ويكفى أن أضرب على ذلك مثلا واحدا . فان جميع
كتب علم الجنس البشرى « الانثروبولوجي anthropologie » تقرر

حقيقة تاريخية هي أن الآثار التي وجدت بمركز « البدارى » تدل على أن المصريين في تلك المنطقة كانوا — قبل الميلاد بخمسة آلاف سنة أى منذ سبعة آلاف سنة — « يعزقون » الأرض بالقأس وكانوا يذرون الشعير والقمح وكانوا يصنعون الأواني الخزفية كما كانوا يصنعون البلط والمدى بصقل أطرافها وتشذيبها . فمنطقة البدارى — من الوجهة السياحية البحتة — تحتل مكان الصدارة بين مناطق العالم أجمع ولكن كيف الوصول إليها ؟ ثم كيف المبيت فيها ؟ وما هي المعالم السياحية التي أعدت اعدادا جذابا لكى يمر بها السائح الأجنبى الذى يكون قد قرأ عن — البدارى — وعن ذلك التاريخ العريق المجيد الذى عاشته قبل سبعة آلاف سنة . ؟

الوعى السياحى الجديد الذى ينمو مع النشء المصرى بطريقة « ييداجوجية » صحيحة هو الكفيل بتحقيق ذلك الهدف الذى قد يبدو الآن بعيدا ولكن المصلحة الاقتصادية المحلية للأقليم ثم المصلحة الاقتصادية العليا للدولة سينبهان الأذهان — اذا نشأ الوعى المنشود — الى الاسراع بتحقيقه على أن يبدأ التحقيق بجهود محلية تقوم بها مجالس المديريات والمجالس البلدية تعينها الدولة فى حدود طاقتها .

والى جانب هذا العمل من جانب مجالس المديريات والمجالس البلدية وجمعيات السياحة فى معاهد العلم يجب أن تتكون فى كل منطقة سياحية جمعية أهلية لتنشيط السياحة فيها والنهوض بها وخير من يضطلع بشئ هذه الجمعيات هم الشبان من المحامين والأطباء والمهندسين والأعيان الذين لهم ميل خاص الى الرحلات والذين يحسون بأن للاقليم الذى يعيشون فيه حقاً عليهم ومما لا شك فيه أنه لو عملت هذه الجمعيات التى تسمى بالفرنسية *syndicat d'initiative* فى انسجام واتساق مع لجان السياحة فى مجالس المديريات والمجالس البلدية وجمعيات السياحة المدرسية التى يشرف عليها بطبيعة الحال مدرسون من حملة الدرجات الجامعية وتوجيه من السلطات الرئيسية المركزية فى القاهرة التى تتولى

تنشيط السياحة والنهوض بها لتكومت شبكة من السياحين المصريين في جميع المناطق السياحية المصرية يمكن الاطمئنان اليها والاعتماد عليها في تنفيذ برنامج سياحي مصرى ضخم .

ثانيا - العمل على اطالة مدة اقامة السائح في مصر : وهذا الغرض لا يمكن تحقيقه الا بثلاث وسائل :

(١) اطفاء ما يطلق عليه السياحيون الأوربيون اسم « الظمة الى الكيو مترات soif de kilomètres » وقد رأينا أن السياحين السويسريين يشكون من أن متوسط مدة اقامة السائح عندهم لا تزيد عن خمسة أيام بينما هي تصل في السويد - التي لا يمكن أن يدعى سياحيوها أن فيها من المعربات ما يفوق سويسره - الى ثمانية عشر يوما . والسبب في ذلك أن جميع المناطق السياحية في سويسره متقاربة يقطعها السائح بسرعة بينما هي في السويد متباعدة كما أنها أيضا متباعدة في فرنسا . وللسائح بغريزته فلما الى قطع المسافات الطويلة لمشاهدة أكثر ما تمكن مشاهدته من المناطق والمعالم والأجواء والألوان المختلفة .

ولا يمكن تحقيق ذلك في مصر الا بتنفيذ برنامج انشاء الطرق التي طالبت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ - أثناء بحثها ميزانية وزارة المواصلات لسنة ١٩٥١ - برسم سياسة ثابتة لها بعد أن تبين لها أنه رغم انشاء مصلحة الطرق والكبارى منذ أربعين عاما فانه لم يجد من الطرق العامة التي يقدر طول ما يجب تعييده منها في مصر ثلاثة عشر ألفا من الكيلو مترات الا ثلاثة آلاف كيلو متر ولا يمكن اجتذاب سياح لمشاهدة المناطق السياحية الغنية في جرجا وقنا وأسوان بينما الطريق المعبد من القاهرة لم يتعد أسيوط ، أى أنه لا يزيد على ٣٨٦ كيلو مترا ولا يزال الطريق من أسيوط الى أسوان مارا بتلك المناطق السياحية الغنية وطوله ٥٣١ كيلو مترا رسما على الورق . وهو لدى السياحين المصريين أمل باسم فتحقيقه يدفع تلك المنطقة من مصر العليا الى مقدمة المناطق السياحية في العالم حين تستطيع اريادها سيارات مريحة تقطع طريقا معبدا .

بل ان الطرق التى تصل بين المدن الرئيسية والمعالم السياحية حتى في المنطقة بين القاهرة وأسيوط كالطريق الى آثار بنى حسن بمديرية المنيا والطريق الى آثار تونا الجبل بمديرية أسيوط يكاد يكون اجتيازها عقابا للسائح . ثم أن الطريق الى قل العمارنة في مديرية قنا والى العرابة المدفونة في مديرية جرجا لا يقل تعذبا للسائح .

ومما يثير العجب أن « الكاتدرائيات » الايطالية العديدة التى يلهث السياح الأجانب فى ايطاليا وهم ينتقلون خلف الأدلاء لمشاهدتها بين روما وفلورانس وفينسيا وغيرها من مدن ايطاليا كلها أحدث عهدا من الأديرة القبطية الأثرية التى هى أقدم أديرة للرهبنة فى التاريخ . والوجه القبلى حاشد بهذه الكنائس والأديرة القبطية وكلها معالم سياحية من الطراز الأول .

فكنيسة العذراء بجبل الطير بسمالوط المنحوتة فى الجبل . وكنيسة دير ابوجنس شرقى الروضة بمديرية المنيا التى حفرت بأعلى الجبل القريب منها صور جميلة تمثل المسيح . وكنيسة الانبا شنودة المعروفة بالدير الأبيض فى سوهاج الغنية بالحجر الكبير المنحوت على طراز الهياكل الفرعونية القديمة . وكنيسة الأنبا بشوى المعروفة باسم الدير الأحمر بسوهاج . كل هذه الكنائس بنيت فى القرن الخامس الميلادى أى التقضى على بنائها خمسة عشر قرنا وهى حقيقة سياحية تثير الاهتمام الأول لدى جمهور السياح وخاصة القادمين من العالم الجديد الذين تهز مشاعرهم كنيسة سويدية دومينيكية فى جزيرة جوتلاند ببحر البلطيق لا لسبب الا لأنه قيل انها بنيت منذ ثمانية قرون .

ولا يسع المجال للإشارة الى باقى الآثار القبطية الموجودة فى الوجه القبلى والتى تعد الدعاية لها سياحيا تجديدا فى معالمنا السياحية التى تكاد تكون الدعاية قاصرة على الفرعونى منها . فهناك الدير المحرق أو دير العذراء ويضم أربع كنائس وبرجا قديما ودير الانبا انطونيوس على بعد ١٤٠ كيلو مترا من بنى سويف فى الصحراء الشرقية ويضم أربع

كنائس والذي من العار أنه لا يمكن الوصول اليه — حتى اليوم —
الا على ظهور الأبل لمدة ثلاثة أو أربعة أيام من شرقى مركز بوش !
أو بالسيارة من حلوان في طريق وعز لمدة عشر ساعات ... فهذان الديران
قد بنيا في القرن الرابع الميلادى أى منذ ستة عشر قرنا وهما يضمان آثارا
ولوحات ومعالم سياحية عظيمة القيمة كما أن وجودهما في قلب الصحراء
يحيطهما بهية تجتذب السائح وتثير طلعته .

وهناك طريق رئيسى له أهمية قصوى في رى « الظمأ الى
الكيلو مترات » الى جانب ما يقوم على جانبيه من معالم سياحية تغرى
السائح الأجنبى على القدوم الى مصر كما تغرى المصطاف المصرى على
البقاء في مصر وهو طريق الاسكندرية — السلوم . فهذا الطريق يبلغ طوله
نحو خمسمائة كيلو متر وهو على شاطئ من أجمل شواطئ العالم ولكنه
قفر مهجور لا يمكن لسلطة مصرية سياحية أن تطمئن على دعوة السياح
لزيارته . مع أن في الامكان تعبيد الطريق الموجود حالا أو انشاء طريق
آخر ملاصق للبحر لأن الطريق الحالي — وهو طريق أنشىء لأغراض
حربية — قد أنشىء مبتعدا في معظم أجزائه عن البحر . ولا يمكن اغراء
السياح على زيادة هذه المنطقة ربا لظمتهم الى الكيلو مترات أو اغراء
المصريين وأجانب مصر على قضاء أشهر الصيف فيها وهى تمتاز بشاطئ
مثالى الا اذا أنشئت استراحات أو فنادق سياحية في النقط الرئيسية
كالحمام على بعد ٦٢ كيلو مترا من الاسكندرية والعلمين على بعد ٨٥
كيلو مترا وتل العيسى على بعد ١١٥ كيلو مترا وسيدى عبد الرحمن على
بعد ١٣١ كيلو مترا والضبعة على بعد ١٦٠ كيلو مترا ثم اصلاح مرسى
مطروح التى تقع على بعد ٢٨٨ كيلو مترا والاستمرار في انشاء فنادق
سياحية في سيدى برانى على بعد ٤٢٨ كيلو مترا من الاسكندرية والسلوم
على بعد ٥١٠ كيلو مترا .

ولست في حاجة الى أن أقرر هنا أن تعبيد الطريق وانشاء خط سيارات
مريحة وفنادق سياحية في هذه النقط الثماني التاريخية سيكفل تدفق
السياح على هذه المنطقة .

فقى تل عينى — على بعد ١١٥ كيلو مترا من الاسكندرية — توجد المقبرة العسكرية التى تضم رفات الجنود الايطاليين الذين سقطوا فى تلك المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كتب على باب هذه المقبرة « هنا جثث سقطت ويستريح أكثر من ثلاثة آلاف من جنود ايطاليا — الصحراء لا ترد الاثنى عشر ألفا الآخرين » .

وفى سيدى عبد الرحمن على بعد ١٣١ كيلو مترا مقبرة تضم رفات الجنود الألمان الذين قتلوا فى هذه الحرب .

وفى العلمين مقبرة عسكرية ثالثة تضم رفات سبعة آلاف ومائة جندي من جنود الحلفاء فى نفس الحرب العالمية الأخيرة .

وفى مرسى مطروح مقبرة عسكرية رابعة لجنود اشتركوا فى هذه الحرب .

وفى سفح جبل كابوتزو — قبل السلوم بخمسة كيلو مترات — الذى خلدت البلاغات العسكرية فى الحرب الأخيرة اسمه مقبرة خامسة تضم رفات الجنود الايطاليين والألمان الذين سقطوا فى تلك الأرض المصرية .

وفى السلوم مقبرة سادسة تضم رفات ألفين وستمائة جندي من جنود الحلفاء وقد حفرت هذه الكلمات — بالعربية والانجليزية — على لوحة وضعت فى فناء المقبرة « ان الأرض التى تقوم عليها هذه المقبرة هدية من الشعب المصرى لتكون مثوى دائما لأفراد القوات المتحالفة الذين قتلوا فى حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ويحترمون هنا » وقد قدرت تكاليف هذه المقبرة بأربعين ألفا من الجنيهات وقدرت تكاليف صيانة مقابر الحلفاء من العلمين الى آخر حدود تونس سنويا بمائة ألف من الجنيهات .

وعلى كل لحد فى هذه المقابر العسكرية تقريبا اسم صاحب الرفات الذى يضمه اللحد . ولهذه العشرات من آلاف الجنود أسر موزعة على أقطار العالم يهم أفرادها ولا شك زيارة هذه المنطقة لاعتبارات عاطفية . كما أن هناك عددا كبيرا من الصحفيين ومؤلفى القصص والمؤرخين الذين

سيوفرون على الكتابة عن معارك الصحراء الحربية يهمهم أيضا زيارة هذه المنطقة .

وقد سبق أن أبديت أن احياء هذه المنطقة سياحيا عامل فعال في إطالة الفصل السياحي في مصر لأن الاحتفال بذكرى موقعة العلمين يقع في ٢٣ أكتوبر من كل عام وهو وقت لا يكون الفصل السياحي قد بدأ عندنا لأن المناطق السياحية التقليدية بالقاهرة والأقصر وأسوان تكون حارة الجو في هذا الوقت من السنة ولكن شهر أكتوبر معتدل الجو على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وإنشاء المنطقة السياحية التي اقترحت أنشاءها من رشيد الى السلوم سيذكر - ولا شك - بدء فصل السياحة وبذلك تطول مدة إقامة السائح .

(ب) اصفاء طابع ديمقراطي democratisation على صناعة السياحة

في مصر ، وهذا ما عمدت اليه سويسرا فعلا عقب الحرب العالمية الأخيرة فالسياحة لم تعد هواية الأثرياء فقط بل أن متوسطي الدخل والمستدئين في الأعمال الحرة وطلبة الجامعات يسوحن الآن أقطار العالم المختلفة . وهذه الطبقة من السياح لا تتحمل مواردها المالية التكاليف الباهظة التي تتطلبها الإقامة في فنادق القاهرة والأقصر وأسوان الكبرى . ويجب أن نسرع في مصر الى انشاء فنادق سياحية وفنادق من الدرجة الثانية والثالثة على أن يحدد أجر الإقامة فيها بما فيه المآكل وجميع النفقات الإضافية بصفة ثابتة لا يفتأ السائح بإضافات مفاجئة عليه وبذلك يعرف مقدما ميزانية رحلته وهو النظام المعروف باسم prix à forfait وقد رأينا في السويد انه ينشأ لا تزيد نسبة فنادق الدرجة الأولى عن خمسة في المائة من مجموع عدد الفنادق فإن الفنادق السياحية تصل الى خمسة وعشرين في المائة وفنادق الدرجة الثانية الى سبعة وأربعين في المائة بينما لا يجد السائح أمامه في القاهرة والأقصر وأسوان الا فنادق من الطبقة المعروفة باسم « بالاس » أى الأعلى من فنادق الدرجة الأولى .

ومن العجيب أن القاهرة لا تعوزها الأراضي التي لا تكاد يكون لها

ثمن ومع ذلك فهي تصلح — أكثر من غيرها — لإقامة فنادق سياحية وفنادق درجة ثانية كالأراضي الرملية التي في مبدأ طريق مصر — الاسكندرية الصحراوي والتي تطل على أهرام الجيزة . وكأراضي جبل المقطم التي تطل على قلعة صلاح الدين وأجمل جوامع القاهرة . فان هذه الأراضي قد لا تغري المصريين العاديين على الإقامة في فنادق تقام عليها ولكن الاطار السياحي المحيط بها هو الاطار المثالي للسائح .

(ج) الاكثار من الحوادث events السياحية قبيل موسم السياحة التقليدي في مصر وفي نهاية الموسم . وقد سبق أن دعوت الى وجوب اقامة ذكرى سنوية للاحتفال بيوم ٣١ مارس ١٨٠٧ وهو ذكرى انتصار المصريين بقيادة علي بك السلانكلي على الانجليز بقيادة الجنرال ويكوب Wacop في رشيد وكانت تلك الهزيمة الساحقة التي قتل فيها الجنرال «ويكوب» سببا في توقيع معاهدة ١٤ سبتمبر ١٨٠٧ التي أبرمت في دمنهور بين محمد علي باشا والجنرال شربروك Scherbrook . والتي اتفق فيها على جلاء البريطانيين واقترحت تمثيل مسرحية عن عهد محمد علي تتضمن أغاني من ذلك العهد وتوزيع ترجمات الانجليزية وفرنسية لتلك الأغاني وذكرت أنه توجد فعلا ترجمة انجليزية دقيقة لمجموعة كبيرة من أغاني عهد محمد علي مصحوبة بالنوتة الموسيقية الخاصة بها يضمها كتاب :

The manners and customs of the modern Egyptians

للمستشرق الانجليزي ادوارد وليم لين في الباب الذي أفرده عن الموسيقى في ذلك العهد وقد تعمد المؤلف أن يضع الى جانب الترجمة الانجليزية الشعرية لكل أغنية نص أصلها العربي باللغة العامية مكتوبا بحروف لاتينية . ولقد طالبت بأن يتضمن الاحتفال بتلك الذكرى استعراض كتيبة من الجيش الموجودة بالمنطقة الشمالية بملايس عهد محمد علي كما اقترحت تحديد يوم في موسم السياحة للاحتفال بذكرى انتصار المصريين في عهد المماليك البحرية على الفرنسيين بقيادة لويس التاسع عام ١٢٤٩ وذلك بتمثيل مسرحية بالانجليزية عن عهد « شجرة الدر »

— مثلا — لما يزره ذلك العهد من الحوادث القصصية المثيرة . كذلك اقترحت الاحتفال بذكرى انتصار المصريين في نفس العهد على ملك قبرص عام ١٣٦٥ عند محاولته غزو الاسكندرية للمرة الثانية وأشرت الى امتياز عهد دولة المماليك البحرية بطابع شرقى خاص أثبتت التجارب أنه يستهوى دائما السياح الأجانب ففيه بنيت قبة الخلفاء العباسيين في منتصف القرن الثالث عشر وجامع الظاهر بيبرس (١٢٦٦ — ١٢٦٩) وجامع قلاوون (١٢٩٦ — ١٣٠٣) وجامع السلطان حسن (١٣٥٦ — ١٣٦٣) وغيرها من الآثار العربية التي تتسم جميعها بطابع معمارى جذاب ولأن ذلك العهد من تاريخ مصر في القرون الوسطى قد امتاز بنشاط خاص ففيه بنى لمصر أسطول كبير وأصلحت منارات الاسكندرية ورشيد في عهد الظاهر بيبرس . وهذه الآثار العربية التي تبدو في نظر المصريين آثارا حديثة نسبيا اذا قيست بالآثار الفرعونية التي يعود بعضها الى خمسة آلاف أو أربعة آلاف سنة قبل الميلاد تعد معالم سياحية من الطراز الأول لأنها بنيت في عهد لم تكن جميع الدول الأوروبية فيه قد خطت خطاها الأولى نحو الحضارة .

ثالثا - التحرر من مركب النقص : وعد السياحة صناعة لا تتأثر الا بالقواعد العملية التي استقرت في الدول التي عرفت كيف تستغلها الى أقصى حد لمصلحة الاقتصاد القومى . فمن المسلم به أن تاريخ كل دولة تصنع الهزائم كما تصنع الانتصارات وقد درجوا في السويد والدانمرك وغيرهما على عرض المعالم السياحية التي تثبت الهزائم الحربية دون أدنى وجل من هذا الغرض . وفي مصر معالم سياحية من هذا الطراز . فأبو قير مثلا شهدت ثلاث معارك تاريخية كبرى من عام ١٧٩٨ الى عام ١٨٠١ الأولى يوم أول أغسطس ١٧٩٨ بين الأميرال « نيلسون » الانجليزى وفيها حطم الأسطول الفرنسى وقتل الأميرال « برويس » نفسه على بارجه « أوريان » التي انفجرت . والثانية يوم ٢٥ يوليو ١٧٩٩ التي تغلب فيها نابليون على الجيش التركى والتي احتضن الجنرال « كليبر » بعدها « نابليون » وهو يصيح :

Général, vous êtes grand comme le monde

وفي متحف اللوفر لوحة للفنان الفرنسي الخالد «جرو» عن هذه المعركة كان قد اشتراها الامبراطور لويس فيليب . أما المعركة الثالثة فقد وقعت يوم ٨ مارس ١٨٠١ التي تغلب فيها الجنرال «ابر كومبي» الانجليزى على الجنرال «فريان» الفرنسي وأجلاه عن أبى قير .

وفي أبى قير «طابية البرج» التي أنشئت في عهد دولة المماليك البحرية على الشاطئ . وتقع الى شرق الطابية جزيرة صغيرة كان الأميرال برويس قد وضع مدافعه فيها قبيل معركة أبى قير الأولى ثم أسيت بعد انتصار نلسون جزيرة «نلسون» ولا تزال محتفظة بهذا الاسم !

ولكن كل هذه الثروة السياحية الضخمة لم تستغلها مصر أى استغلال ولعل أدنى مراتب هذا الاستغلال هو :

١ — التعاون مع مجلس بلدى أبى قير لبناء كازينو صغير في الجزيرة وانشاء خط نقل بحرى منتظم بين الشاطئ والجزيرة .

٢ — استغلال طابية البرج استغلالا سياحيا بنقل بعض القطع الأثرية الفائضة عن الحاجة في دار الآثار العربية من عهد دولة المماليك البحرية الى متحف صغير يقام بجانب الطابية .

وهذا الاستغلال السياحى نفسه يجب أن يتم في منطقة العجمى التي شهدت يوم أول يوليو ١٧٩٨ عندما نزل الفرنسيون بقيادة بوناپرت والثانى يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ عندما أسكتت فيران السفينة كوندور بقيادة الأميرال «سيمور» قلعة العجمى البحرية في جزيرة العجمى . فموقع جزيرة العجمى كموقع جزيرة نيلسون بأبى قير والمنطقتان تمتازان باطوار تاريخى مشير . وقد ثبت أن محمد كريم حاكم الاسكندرية قاوم الفرنسيين عند غزوهم لها في قلعة «قايتباى» كما ثبت أن قلعة العجمى قد شهدت استئصال المضربين في الدفاع عن وطنهم ضد الغزو الانجليزى . فاذا كان تاريخ مصر قد شهد تينك الهزيمتين فإنه شهد قبلهما وبعدهما مئات الانتصارات . والتاريخ تصنعه الهزيمة ويصنعه النصر كما سبق أن ذكرت

ولكن السياحة كصناعة يجب أن يتحرر المشرفون على شئونها من مركب
النقص وهم يعدون أدواتها وينسقون معالمها .

رابعا - الاهتمام بالسياحة الدينية : وقد سبق أن أشرت في هذا
البحث الى اهتمام إيطاليا التقليدى بهذا النوع من السياحة . وما تدره
على اقتصادها القومى من خيرات .

وفي مصر مجموعة من أدوات السياحة الدينية ، اسلامية ومسيحية ،
مما يغرى عددا كبيرا من السياح على زيارتها لو أحسنت الدعاية لها في
أوساط معينة يكثر فيها هذا الطراز من السياح . فالمسلمون الذين
يعتقون المذاهب الأربعة المختلفة . والمسلمون الشيعة . والدروز الذين
ينزلون الحاكم بأمر الله من سلاطين الدولة الفاطمية منزلة خاصة .
يستطيعون جميعا أن يجدوا في الآثار الاسلامية في مدينة القاهرة وفي
غيرها غايتهم المنشودة . فجامع عمرو بن العاص الذى شيد في عام ٤٦٢
ميلادية أى عقب الفتح الاسلامى يعد الى جانب قيمته الدينية أثرا تاريخيا
أعرق من جميع ما تتضمنه نثرات وكالات السياحة عن معظم « كاتدرائيات »
إيطاليا لأنه أقدم منها بنحو ثمانية قرون . فكنيسة القديس بطرس —
وهي أهم كنائس مدينة الفاتيكان التى عهد البابا جول الثانى ببنائها الى
المهندس المعماري « برامانت » Bramante لم يوضع حجرها
الأساسي الا في ١٨ أبريل ١٥٠٦ . وجميع لوحات « رافائيلو » Raffaello
وليوناردو Leonardo و كارافاجيو Caravaggio وتيزيانو Tiziano
بنتوريكيو Penturichio وبوتشيلي Botticelli وميكلانجلو Michelangelo
وغيرهم في كنائس الفاتيكان وغيرها من كنائس روما — على روعة
جمالها — لا تعود الى أكثر من القرن الخامس عشر .

وجامع ابن طولون الذى بنى بين عامي ٨٧٦ و ٨٧٩ والجامع الأزهر
الذى بنى بين عامي ٩٧٠ و ٩٧٣ والجامع الحاكمى الذى بنى بين عامي
٩٩٠ و ١٠١٢ وجامع الجيوشى الذى بنى عام ١١٢٥ فوق جبل المقطم
وقبة الامام الشافعى التى بنيت عام ١٢١١ وقبة الخلفاء العباسيين التى

بشيت في منتصف القرن الثالث عشر . كل هذه الآثار يمكن أن تكون أدوات لسياحة دينية اسلامية .

وكنيصة العذراء في بين السورين التي أعيد بناؤها في القرن الحادى عشر وكنيسة مار جرجس في الغورية التي جددت في القرن الثانى عشر وكنيسة مار مينا في قم الخليج وكنيسة أبى سيفين التي جددت في القرن العاشر وكنيسة أنبا شنودة التي جددت في القرن الثامن وهما في مصر القديمة وكنيسة المعلقة التي جددت في القرن العاشر بأعلى أحد أبراج الحصن الرومانى المعروف بقصر الشمع وغيرها من عثرات الكنائس التي تضم مجموعة من أجمل الأحجية المطعمة بالعاج والمصنوعة من خشب الأبنوس والمنابر الرخامية المزينة بالقسياء والايقونات القديمة . كل هذه الآثار يمكن أن تكون أدوات لسياحة دينية مسيحية .

خامسا - خلق موسم للسياح ذوى الاراد المحدود باجور مخفضة
في الفنادق وشركات النقل : وهذا الموسم السياحى الصيفى لا يمكن البدء في الدعاية له الا بعد تنفيذ ما أشرت اليه في هذا البرنامج السياحى وهو انشاء منطقة سياحية جديدة بين رشيد ومرسى مطروح وذلك بتجهيد الطريق الساحلى وانشاء استراحات وفنادق سياحية من الدرجة الثانية في الحمام والعلمين وتل العيسى وسيدى عبد الرحمن والضبعة ومرسى مطروح . فهذه الفنادق التي يستفاد منها في الموسم الرئيسى بالنسبة للسياح الأجانب الذين يستطيعون دفع الأجور المرتفعة يمكن الاستفادة منها في الموسم الصيفى لتحقيق غرضين : أولهما اغراء ذوى الدخل المحدود من السياح على قضاء الصيف في مصر ، وثانيهما اغراء عدد كبير من المصريين على عدم مغادرة البلاد في فصل الصيف .

وهنا يجب تطبيق القاعدة السياحية الرئيسية . وهى الاكثار من « الحوادث » events التي تجتذب السياح في هذا الفصل . كما ذكرت في هذا البرنامج السياحى . واننى أسوق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الاحتفال بفتح الجامع الأزهر للصلاة في شهر يونيو عام ٩٧٢

ووصول جوهر القائد الى القاهرة في ٦ يوليو عام ١٩٦٩ . هذه الحوادث التاريخية تصبح في نفس الوقت حوادث سياحية اذا نظمت لها احتفالات يضاف عليها طابع شرقي جذاب ويحيط بها اطار موسيقى ومسرحي . ويعلم عنها في الخارج اعلانا ضخما .

وأعود فأكرر أن تنفيذ هذا الشطر من البرنامج متوقف على الاكثار من انشاء الفنادق السياحية وفنادق الدرجة الثانية التي يمكن أن تحتل الأجور المنخفضة الثابتة التي لا يشنى بدونها خلق هذا الموسم السياحي في الصيف .

اذا نفذ هذا البرنامج — لظروف مصر السياحية المواتية وطبقا للدراسة المقارنة التي قدمناها — فانه كفيلا بأن يصل بمجموع مايقضيه السياح في مصر في العام الى مليوني يوم بمتوسط ستة جنيهات في اليوم لكل منهم أي الى اثنتي عشر مليونا من الجنيهات في العام خلال خمس سنوات تالية . والى أكثر من ضعف هذا الدخل في السنوات الخمس التالية أي الى ثلاثين مليونا من الجنيهات .

ولم يكن معقولا أن تعتمد مصر على السياحة كمورد من موارد الدخل القومي الرئيسية ومجموع رؤوس الأموال المستغلة في الفنادق والسياحة لا تتجاوز ٢٥٣٢٥.٢٥٢٠ جنيه في احصاء ١٩٤٥ وكانت ٢٤٨٢.٢٤٨٢ جنيه في احصاء عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وكانت ٢٤٦٤.٦٢٥ جنيه في احصاء ١٩٤٢ .

أي أن هذا الرقم المتواضع ظل جامدا لا ينمو ولا يتحرك وركب صناعة السياحة يتقدم في غير مصر بخطى واسعة .

تنفيذ البرنامج الذي يضمه هذا الكتاب تنفيذا سليما يكفل — في حدود الامكانيات الانتاجية والاسس الاحصائية التي تقدمت أولا — في خلال خمس سنوات تالية لبدء تنفيذ البرنامج :

١ — زيادة الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني نحو مائة مليون جنيه

ب — زيادة الدخل القومي من الإنتاج الصناعي نحو ثمانين مليون جنيه

ج — زيادة الدخل من السياحة نحو عشرة ملايين جنيه وبذلك يزيد الدخل القومي في فترة السنوات الخمس الأولى نحو مائتي مليوناً من الجنيهات تقريباً .

أي أن مجموع الدخل القومي العام يصل إلى ألف مليون من الجنيهات تقريباً بدلاً من ثمانمائة مليون من الجنيهات .

هذا عدا الزيادة الطبيعية في الدخل التي تتبع زيادة عدد السكان وزيادة الدخل من باقى الموارد ولا يمكن أن تقدر بأقل من مائة مليون جنيه .

ثانياً — في خلال خمس سنوات تالية لنهاية السنوات الخمس الأولى التالية لبدء تنفيذ البرنامج .

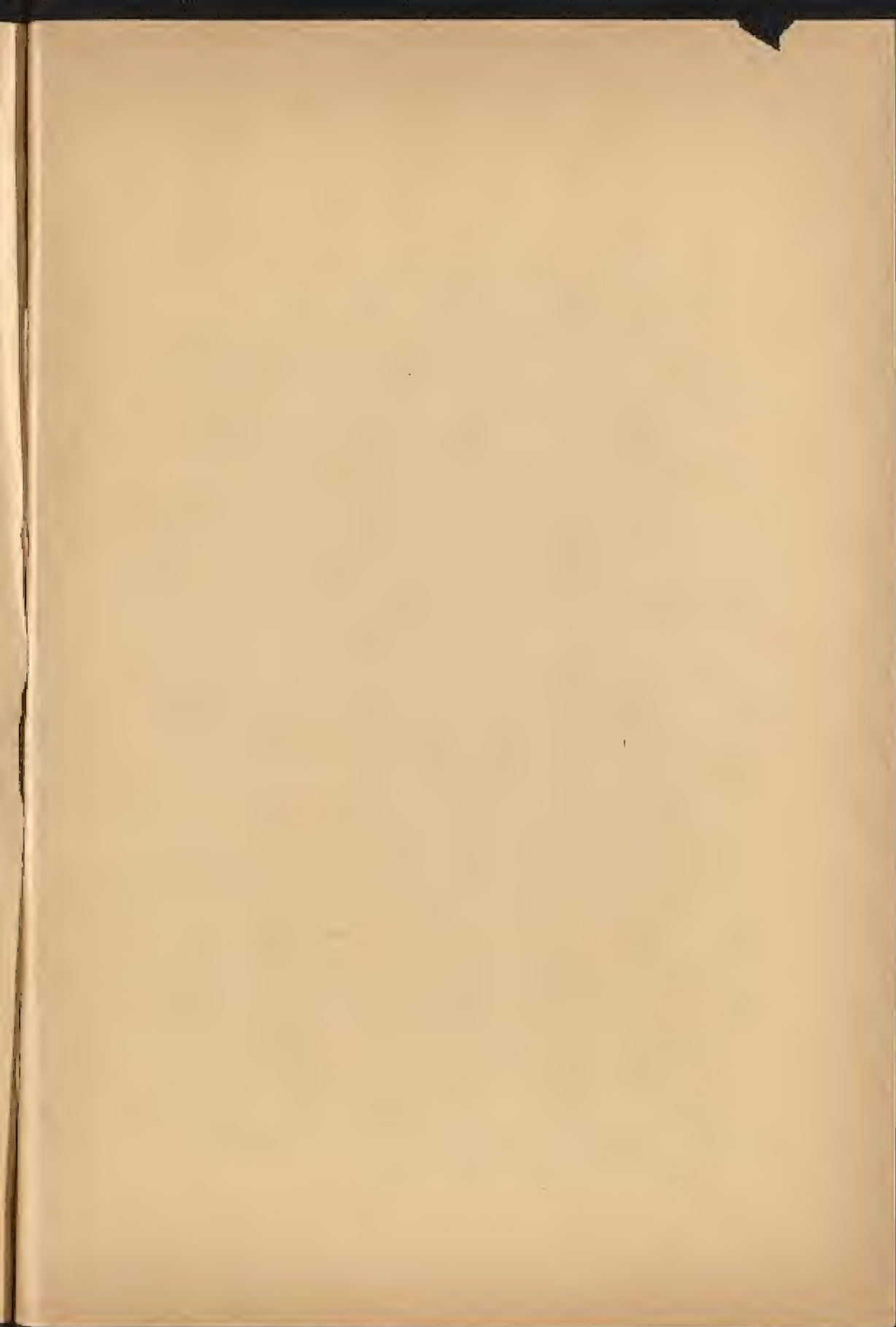
١ — زيادة الدخل من الزراعة والإنتاج الحيوانى نحو ثمانين مليوناً من الجنيهات .

ب — زيادة الدخل من الإنتاج الصناعي نحو مائة مليون جنيه .

ج — زيادة الدخل من السياحة نحو عشرين مليوناً من الجنيهات . وبذلك يزيد الدخل القومي العام في فترة السنوات الخمس التالية للسنوات الخمس الأولى نحو مائتي مليون جنيه .

أي أن مجموع الدخل القومي يصل إلى ألف ومائتي مليون من الجنيهات بدلاً من ثمانمائة مليون جنيه وهو التقدير التقريبي للدخل العام عن عام ١٩٥٠ .

هذا عدا الزيادة الطبيعية في الدخل التي تتبع زيادة عدد السكان وزيادة الدخل من باقى الموارد ولا يمكن أن تقدر بأقل من مائة وخمسين مليون جنيه في خلال السنوات الخمس التالية للخمس الأولى فإذا قدرنا أن عدد السكان سيصل إلى خمسة وعشرين مليوناً في عام ١٩٦٠ فإن متوسط دخل المواطن المصرى سيرتفع من أربعين جنيهاً في العام طبقاً لتقدير عام ١٩٥٠ إلى نحو ستين جنيهاً في العام طبقاً لما ينتظر عام ١٩٦٠ .



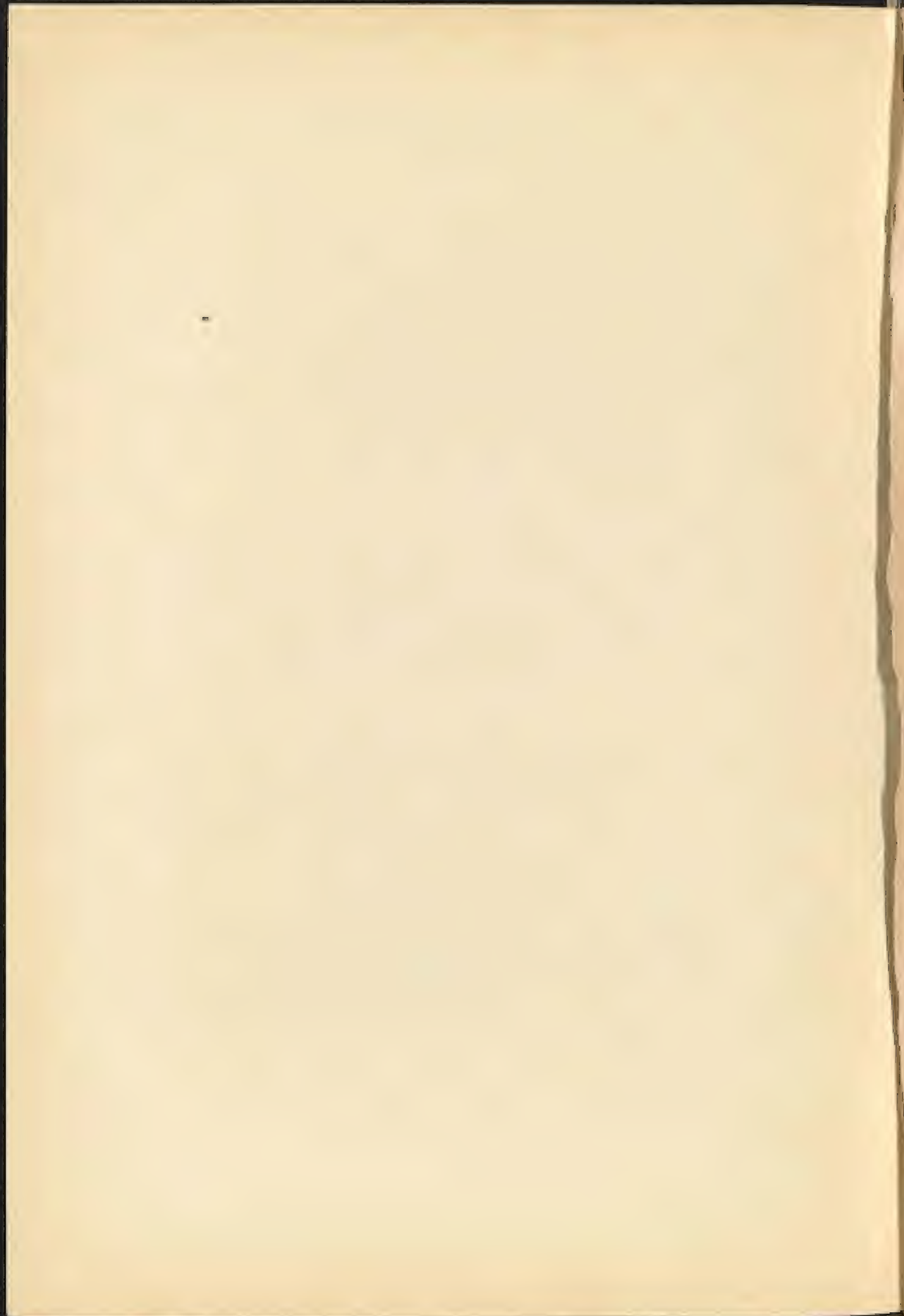
للمؤلف

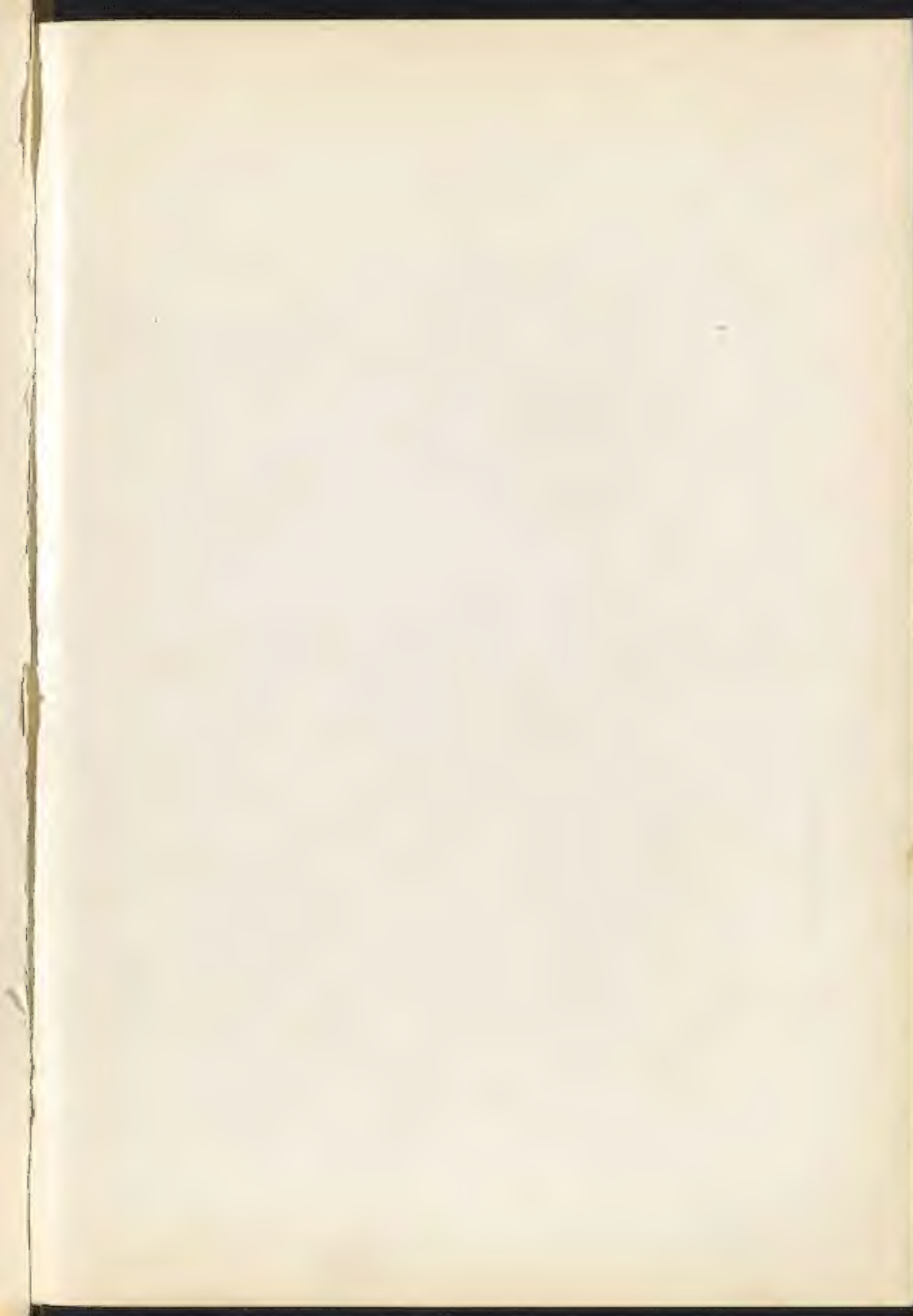
- ١ - روبين هود سنة ١٩٢٢
- ٢ - صيحات جديدة في النقد والفن والأدب . . . سنة ١٩٣١
- ٣ - المتمردون سنة ١٩٣٢
- ٤ - في البيت والشارع سنة ١٩٣٢
- ٥ - المسرح الجديد سنة ١٩٣٢
- ٦ - ٨ يوليو سنة ١٩٣٣
- ٧ - بالعم الأعلام سنة ١٩٣٥
- ٨ - أول يناير سنة ١٩٣٦
- ٩ - ٢٠ سنة ١٩٣٦
- ١٠ - السيادة المصرية وموقف مصر كعضو في أسرة الدول . . . سنة ١٩٣٦
- ١١ - أنت وأنا : ترجمة عن Paul Geraldy وقصص مصرية . . . سنة ١٩٣٧
- ١٢ - المجنونة سنة ١٩٣٨
- ١٣ - مصر الغد تحت حكم الشباب سنة ١٩٣٩
- ١٤ - الربيع الآثم سنة ١٩٣٩
- ١٥ - حياة الظلام سنة ١٩٤٠
- ١٦ - زوينة تحت جمجمة سنة ١٩٤١
- ١٧ - Zahira « بالفرنسية » سنة ١٩٤١
- ١٨ - عيون معصوية سنة ١٩٤١
- ١٩ - Blue Wing's « بالانجليزية » سنة ١٩٤١
- ٢٠ - الرجال منافقون سنة ١٩٤٢
- ٢١ - خطام امرأة سنة ١٩٤٢
- ٢٢ - لاعبات بالنار سنة ١٩٤٣
- ٢٣ - يوميات محام مصري سنة ١٩٤٤
- ٢٤ - العمل لمصر سنة ١٩٤٥
- ٢٥ - فتيات منسيات سنة ١٩٤٦
- ٢٦ - أشهر القضايا المصرية سنة ١٩٤٦
- ٢٧ - L'Action Egyptienne سنة ١٩٤٦
- ٢٨ - القافلة الضالة سنة ١٩٤٦
- ٢٩ - Journal d'un avocat Egyptien سنة ١٩٤٦

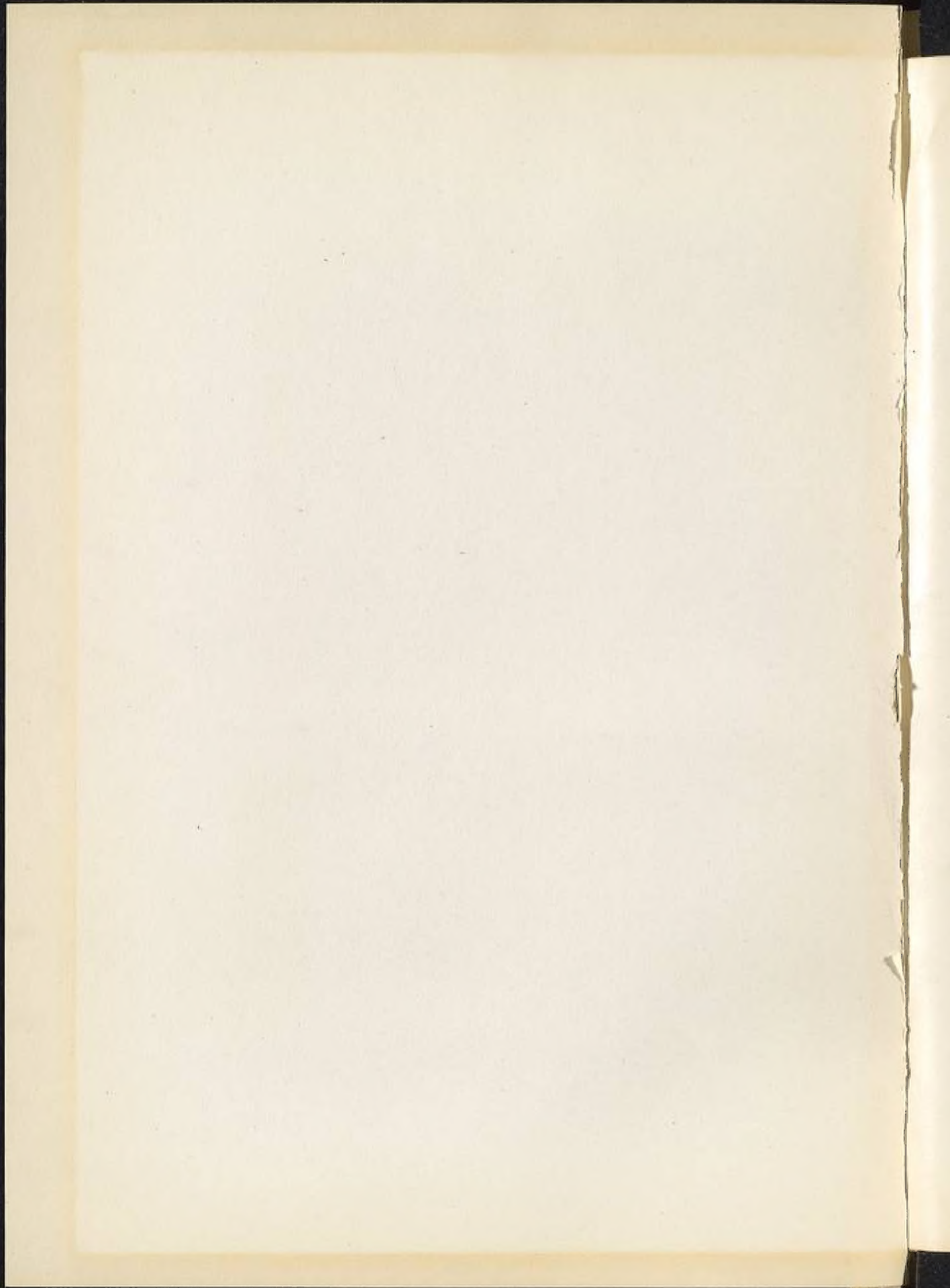
٣. - تقرير عن بعض الوسائل العملية لمكافحة الفقر والجهل والمرض سنة ١٩٤٦
- ٣١ - وحدة مصر والسودان في فقه القانون الدولي العام سنة ١٩٤٦
- ٣٢ - آبار في الصحراء سنة ١٩٤٨
- ٣٣ - حرب مئة العام في فلسطين سنة ١٩٤٨
- ٣٤ - الدعاية لمصر ووسائل تنظيمها سنة ١٩٤٨
- ٣٥ - الدعاية للدول العربية ووسائل تنظيمها سنة ١٩٤٨
- ٣٦ - بين حطام ألمانيا سنة ١٩٤٩
- ٣٧ - قارىء بين عشرة كتب سنة ١٩٤٩
- ٣٨ - مصر في السودان سنة ١٩٥١
- ٣٩ - الهاربون من الماضي سنة ١٩٥١
- ٤٠ - تحرير وادي النيل سنة ١٩٥١
- ٤١ - مصر خارج مصر سنة ١٩٥٢
- ٤٢ - دراسات سياحية سنة ١٩٥٢

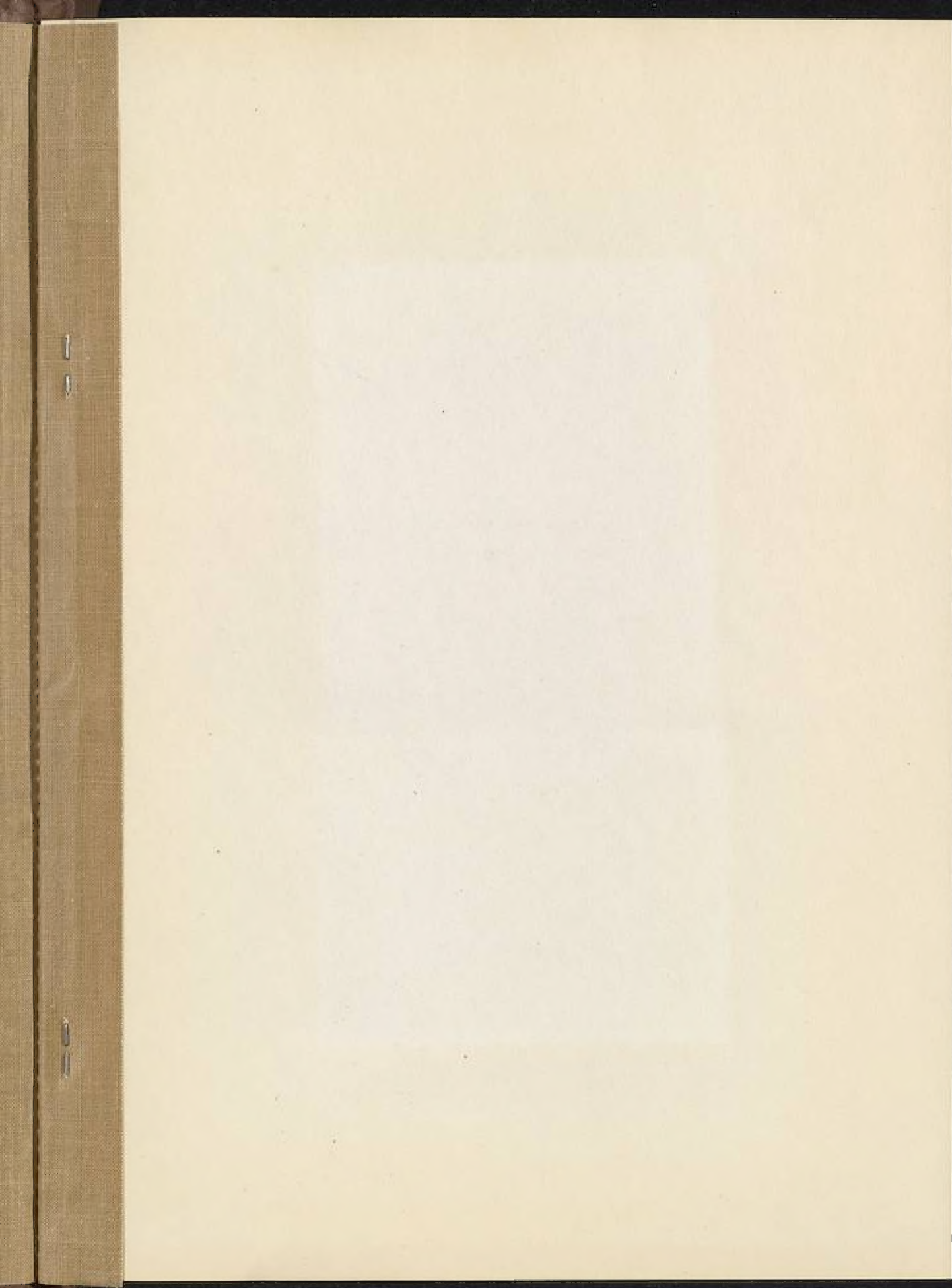
مهرجانات

- « حسن » ترجمة عن Elroy J. Elecker شركة ترقية التمثيل العربى
« الوحوش » مثلت على مسرح رمسيس سنة ١٩٣٦ .
« فاطمة » مثلت على مسرح حديقة الأزبكية سنة ١٩٣٠ .
« سافو » مثلت على مسرح الأوبرا الملكية سنة ١٩٣٥ - ترجمة عن :
Alphonse Daudet
« المنتقم » مثلت على مسرح برنثانيا سنة ١٩٣٦ مقتبسة عن Emile Fabre
« الأفاعى » مقتبسة عن Emile Fabre الفرقة القومية المصرية
« حياة الظلام » عرضت سينما سنة ١٩٤٠ - شركة مصر للتمثيل والسينما









COLUMBIA UNIVERSITY



0026812304

962
K12843

BOUND

JUN 3 1959

962 - K12843